

العنوان:	أثر التجارة الخارجية على المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء 1973 - 1986
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، حاتم عز الدين بن عبدالرحمن
مؤلفين آخرين:	عبدالفضيل، جاب الله(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1980
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 131
رقم MD:	712542
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والعلوم الإجتماعية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الإقتصاد، التجارة الخارجية، الديون الخارجية، الدول الأفريقية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/712542

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية
الدراسات العليا

بحث تكميلي مقدم لقسم الاقتصاد
للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عنوان البحث

أثر التجارة الخارجية على المديونية الخارجية
للدول الإفريقية جنوب الصحراء
١٩٧٣ - ١٩٨٦

إعداد: حاتم عز الدين عبد الرحمن مصطفى

إشراف: الدكتور جاب الله عبد الفضيل

العنوان:	أثر التجارة الخارجية على المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء 1973 - 1986
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، حاتم عز الدين بن عبدالرحمن
مؤلفين آخرين:	عبدالفضيل، جاب الله(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1980
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 131
رقم MD:	712542
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والعلوم الإجتماعية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الإقتصاد، التجارة الخارجية، الديون الخارجية، الدول الأفريقية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/712542

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الشريعة والعلوم الاجتماعية

الدراسات العليا

بحث تكميلي مقدم لقسم الاقتصاد

للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد

عنوان البحث

أثر التجارة الخارجية على المديونية الخارجية

للدول الإفريقية جنوب الصحراء

١٩٧٣ - ١٩٨٦

إعداد: حاتم عز الدين عبد الرحمن مصطفى

إشراف: الدكتور جاب الله عبد الفضيل


إهداء
إلى والديّ العزيزين

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور جاب الله عبد الفضيل الذي كان خير عون لي في إعداد هذا البحث ولم يضن علي بوقته ولم يبخل علي بنصحه .

كما أتقدم بالشكر لجميع الأساتذة بقسم الاقتصاد لتعاونهم المثمر والشكر كذلك لكل من أسهم برأي أو مشورة في إعداد البحث .

محتويات البحث

الفصل الثاني

المقدمة :-

===============

تعتبر أزمة الديون الخارجية، من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه الإقتصاد العالمي في الوقت الراهن.

ولم تعد المديونية الخارجية قضية اقتصادية ومالية فحسب ولكنها تحولت منذ نشوب أزمة مديونية دول العالم الثالث في عام ١٩٨٢ الى قضية سياسية ووطنية، لإنها لم تعد تؤثر على حركة النمو الإقتصادي والإجتماعي والأمن المالي فحسب، بل أصبحت الى جانب ذلك تهدد الإستقلال الوطني والأمن القومي لبعض الدول النامية.

وقد أصبحت أزمة الديون الخارجية، تمثل البند الأول في أجندة معظم المؤتمرات الإقليمية والدولية، وكذلك اجتماعات المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

وقد تفاقمت أزمة الديون في بداية عقد الثمانينات ، نتيجة لعجز معظم الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية تجاه ديونها، حيث تنمو هذه الديون بمعدل مضطرد، بينما تنخفض حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي، وذلك نتيجة للعديد من المشكلات التي تعاني منها التجارة الخارجية لهذه الدول، كتقلب حجم وقيمة وحدة الصادرات وتدهور معدلات التبادل الدولي وكذلك انتهاج الدول المتقدمة للعديد من أشكال الحماية التجارية.

وأزمة الديون تمثل هاجس لكل الدول سواء المدينة أو الدائنة ، فالدول المدينة اضطرت تحت ضغط الأزمة الى تخفيض وارداتها وخاصة من السلع الإستثمارية ومدخلات الإنتاج، مما أثر على مستويات الإنتاج و التشغيل في هذه الدول، وقد أدى هذا الى انخفاض الدخل القومي و ارتفاع معدلات البطالة والتضخم ، وتدهور مستويات المعيشة.و توقف خطط هذه الدول التنموية.

أن الجمع بين النمو الإقتصادي وبين خدمة الديون الخارجية الضخمة أصبح مهمة شبه مستحيلة بالنسبة للدول المدينة، لأن الموارد المتاحة من العملات الأجنبية التي كان يمكن توظيفها في استثمارات مجدية لتوسيع الطاقة الإنتاجية وخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة، تحول الى تسديد الأقساط والفوائد الى الخارج.

أما الدول الدائنة فقد واجهت صعوبات في تصريف منتجاتها لإنخفاض واردات الدول المدينة، وكذلك ألقت الأزمة بظلالها على القطاع المصرفي في الدول الدائنة، حيث تساهم البنوك في هذه الدول بنسبة كبيرة من القروض المقدمة للدول المدينة، وعجز هذه الدول عن خدمة ديونها الخارجية يعرض هذه البنوك الى خسائر فادحة قد تفضي الى افلاس العديد من هذه البنوك.

وحاجة الدول للإقتراض تنشأ لوجود فجوات ثلاث:
فجوة التجارة الخارجية (الصادرات - الواردات). فجوة الموارد المحلية (الإدخار - الإستثمار). فجوة التكنولوجيا.

وسيركز البحث على دراسة فجوة التجارة الخارجية و العوامل المؤثرة عليها، و أثرها على تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء(باستثناء جنوب افريقيا).

و سيغطي البحث الفترة الزمنية ١٩٧٣ - ١٩٨٦، ويعتبر عام ١٩٧٣ نقطة تحول هامة في مسار الإقتصاد العالمي حيث حفل بالعديد من الأحداث الإقتصادية، بداية بارتفاع أسعار البترول، في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ أو ما يسمى بالصدمة البترولية الأولى ثم ما تلاها من قيام الدول المتقدمة برفع أسعار صادراتها من السلع الصناعية، وذلك امتصاص آثار ارتفاع البترول على اقتصادياتها.

ويمكن النظر الى الصورة العامة لمشكلة البحث من خلال زاويتين:-

أولا :-

عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي للدول الإفريقية جنوب الصحراء، بسبب تقلب وركود صادراتها من المواد الأولية، خصوصا مع احتدام أزمة الركود التضخمي في الدول المتقدمة مع ما جرته هذه الأزمة من ركود في التجارة الدولية للمواد الأولية، و من تعاظم اجراءآت الحماية التجارية في هذه الدول.

ثانيا :-

زيادة موارد النقد الأجنبي اللازمة لخدمة أعباء هذه الديون، خصوصا مع ارتفاع أسعار الفائدة وتدهور قيم عملات الدول الإفريقية جنوب الصحراء تجاه العملات الرئيسية وانخفاض حجم ونسبة القروض الميسرة.

ويهدف البحث الى دراسة دور العوامل الخارجية في تفاقم أزمة الديون الخارجية. للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وذلك من خلال دراسة تأثير هذه العوامل على التجارة الخارجية لمجموعة هذه الدول، باعتبارها تمثل المصدر الرئيسي لموارد النقد الأجنبي التي تحتاجها مجموعة هذه الدول لخدمة أعباء ديونها الخارجية.

ويتكون البحث من مقدمة وفصلين وخاتمة، ويضم كل فصل عدد من المباحث ، وينقسم المبحث الى عدد من المطالب.

ففي الفصل الأول سنقوم بدراسة التجارة الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء وذلك من خلال دراسة هيكل صادرات مجموعة هذه الدول والظروف المؤثرة على انتاج وعرض هذه الصادرات. ومحددات الطلب على هذه الصادرات مثل مرونات الطلب على هذه الصادرات وتأثير التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة وأسعار هذه الصادرات وسياسة الحماية التجارية، كما نستعرض تطور حجم الطلب على صادارات مجموعة هذه الدول وتطور حصيلة هذه الصادرات.

كذلك سنقوم في هذا الفصل بدراسة هيكل وقيمة واردات مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء والعوامل التي تؤثر على قيمة هذه الواردات.

كذلك سنقوم بدراسة تأثير تخفيض قيمة العملة الوطنية على حصيلة الصادرات وقيمة الواردات، وذلك باستعراض الشروط النظرية المطلوبة لنجاح هذه السياسة، ثم دراسة امكانية نجاح هذه السياسة في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وذلك بتطبيق هذه الشروط على اقتصاديات مجموعة هذه الدول، ثم استخدام اسلوب البحث القياسي لدراسة العلاقة بين قيمة العملة الوطنية من جهة، واسعار و قيم والصادرات والواردات في السودان كمثال لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وفي نهاية الفصل الأول قام الباحث باستخدام اسلوب البحث القياسي لدراسة العلاقة بين متغيرات التجارة الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وحجم مديونيتها الخارجية، كتمهيد للفصل الثاني وللربط بين الفصلين الأول والثاني.

و في الفصل الثاني نقوم بدراسة تحليلية لحجم المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء وذلك من خلال استعراض مفهوم الديون الخارجية، ثم تطور حجم الديون الخارجية لمجموعة هذه الدول، ثم دراسة هيكل ومصادر الديون الخارجية ثم دراسة الشروط المالية والتجارية للإقراض، ثم دراسة تحليلية لأعباء الديون الخارجية لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

الفصل الأول

التجارة الخارجية
للدول الإفريقية جنوب الصحراء

مقـــــــــدمة

============

من ابرز مظاهر التخلف الإقتصادي الذى تتسم به اقتصاديات الدول النامية ، اختلاف البنيان الإقتصادي لديها في صورة انتاج اولي غالب ، وخاصة في مجالي الإنتاج الزراعي والإستخراجي .

بل ويتركز في غالبية هذه الدول في عدد محدود من المواد او المحاصيل التصديرية التقليدية (ويرد كثير من الإقتصاديين ظاهرة التخلف الإقتصادي في جملتها الى الية سير التطور في العلاقات الإقتصادية ، كوليدة لعملية التطور التاريخي التي تم بمقتضاها ذلك الإتصال بين الإقتصاديات المتخلفة والإقتصاديات الرسمالية ، حيث اتخذت تلك العملية التاريخية طابعا متشابها في مختلف البلاد النامية) (١).

ان نمو التجارة الخارجية في القرن الثامن عشر قد اتاح قدرا كبيرا من الثروة المتراكمة لتمويل الصناعة الوليدة في الدول الاوربية في الربع الاخير من هذا القرن ، (فتراكم راس المال النقدي والتجاري فيما بين عامي ١٥٠٠- ١٧٥٠م ، وذلك من جراء التجارة مع الهند الغربية وامريكا ، هو الذى قام بتمويل الإكتشافات الصناعية التي كان لها الإثر الكبير في احداث التقدم الإقتصادي في تلك الدول مثل المحرك البخاري .

---

(١) وجدي محمد حسين |- مذكرات في الإقتصاد الدولي - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود ١٤٠٣هـ ص ١٧.

(٢) د. فؤاد مرسي | التخلف والتنمية " دراسة في التطور الإقتصادي " دار الوحدة للطباعة والنشر - بيروت الطبعة الاولى ١٩٨٢م ص ٥٣.

في هذه المرحلة من مراحل التطور الراسمالي التي امتدت حتى عام ١٧٨٠م، كانت الثورة الصناعية تحتاج الى مواد خام مثلما تحتاج الى منافذ لتصريف منتجاتها ، وعندئذ اخذت تتبلور افكار حرية التجارة على اساس ان التجارة الحرة سوف تؤدي في ظروف النمو غير المتساوى لبلدان العالم ، الى تقسيم دولي للعمل يجعل لكل بلد انتاجا ينسجم مع مزاياه الطبيعية ، وكان معنى ذلك الإقرار بحتمية تخصص بلدان اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية في انتاج الخامات ، وتخصص الدول الراسمالية في الإنتاج الصناعي). (٢)

وقد تحددت بذلك الوظائف الإقتصادية للمناطق المستعمرة ، حيث اصبحت هذه المستعمرات بمعزل عن موقعها الإستراتيجي تلعب الادوار الاتية |-

(أ) امداد الدول الإستعمارية بالمواد الخام الزراعية والمعدنية الرخيصة الاثمان .

(ب) اسواق لتصريف منتجات الدول الإستعمارية الصناعية

(ج) مواقع لإستثمارات رؤوس اموال الدول الإستعمارية وبالتالي مصدر دخل منتظم لهذه الدول .

المبحـــــــــــــــث الاول

====================

تركيب ومحددات عرض الصادرات

المطلب الاول:

هيكل الصـــادرات |-

_ادى تـقـسيم العمل الدولي الى جعل الدول النـامية تلعب دور الريـف بـالـنـسبـة للاقـتـصاد العالـمـى ، حيث تمد المدن (الدول المتقدمة) بالمواد الخام الزراعية والمعدنية .

وفى ظل هذا الوضع فقد تـبلور نمط التخصيص فى الدول الافريـقـية جنوب الصحراء ، ويتضح من التركيب السلعي لقائمة صادرات مـجموعة هذه الدول ، انها تتكون من المنتجات الاولية ، وطبـقـا للتعريف الذى تبناه البنك فى تقاريره عن التنمية فى العالم فانها تشمل مايلى |-

الاغذيـة - الحيونات الحية - المشروبات - المواد الخام الغيـر قـابـلة للاكـل - الوقـود بـمـا فيه الفحم والبترول والـنـتـجات البـتـرولية والغاز الطبـيعي والصناعى والتيـار الكـهربـائي - الزيـوت الحيـوانـيـة والنـبـاتية والشموع - المعادن .

ولا يـقـتصر الامر على تكون صادرات مجموعة هذه الدول من المـنتجات الاولـية ، بل ان التركيز الشديد على عدد محدود من تـلك المـنـتـجات ، سلعة او سلعتـين ، يسود التركيب السلعى لصادرات العديـد مـن هذه الدول .فنـجد ان اغلبـيـة دول هذه المجموعة تعتمد على سلعة واحدة فى توليد اكثر من نصف

حصيلة صادراتها السلعية ، بل وان بعض هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة في توليد اكثر من ٨٠٪ من حصيلة صادتاتها ، فمثلا يشكل البترول حوالي ٩٧,١٪ من حصيلة الصادرات في نيجريا و٨٥,٢٪ في الغابون وحوالي ٩٠,٥٪ من حصيلة الصادرات في الكنغو. بينما يشكل البن حوالي ٩١,٨٪ من حصيلة الصادرات في يوغندا وحوالي ٨٤,٢٪ من حصيلة الصادرات في بوركينا فاسو ، وتعتمد تشاد على ٨٦,٧٪ من حصيلة صادراتها على القطن بينما تعتمد دول قليلة على سلعتين الى ثلاثة سلع لتوليد حصيلة صادراتها .

ونجد ان هيكل الصادرات في دول هذه المجموعة متشابهة فهنالك حوالي احدى عشر (١١) دولة تصدر الكاكاو وثمانية دول تصدر القطن وخمس دول تصدر الفول السوداني واربعة دول تشترك في تصدير الشاي بينما يصدر النحاس من اربعة دول والبترول من اربعة دول كذلك .

ويلاحظ ان الدول الإفريقية جنوب الصحراء لاتقوم بتصدير السلع المصنعة وذلك نتيجة لضعف القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي في دول هذه المجموعة . ولهذا فان الاهمية النسبية التي تحتلها التجارة الخارجية لدى هذه الدول انما تعزى الى اعتمادها على تصدير المنتجات الاولية التي تتخصص في انتاجها ويعتمد عليها دخلها القومي. (جدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

سلع التصدير الرئيسية للدول الإفريقية جنوبي الصحراء ومساهمتها في حصيلة الصادرات

الدولة	سلع التصدير الرئيسية	المساهمة في حصيلة الصادرات (%)
بتسوانا	ماس	٧٤,٥%
بوركينا فاسو	قطن	٤٥,٢%
بوروندي	بن	٨٨,٤%
الكاميرون	بن - كاكاو	٤١,٨%
افريقيا الوسطى	ماس - بن - قطن	٥٩,٠%
تشاد	قطن	٨٦,٧%
الكنغو	بترول	٩٠,٥%
ساحل العاج	بن - كاكاو	٥١,٣%
اثيوبيا	بن	٦٢,٣%
الغابون	بترول	٨٢,٥%
غامبيا	فول سوداني	٤٦,٨%
غانا	كاكاو	٥٣,٦%
كينيا	بن - شاي	٥٧,٧%
لسوتو	اخشب - موهير	١٩,٩%
ليبريا	حديد - مطاط	٨١,٩%
مدغشقر	بن - فانيليا	٥٠,٩%
ملاوى	تباكو - شاي	٦٧,٤%

تابع للجدول رقم (١)

سلع التصدير الرئيسية للدول الإفريقية جنوب الصحراء ومساهمتها في حصيلة الصادرات

الدولة	سلع التصدير الرئيسية	المساهمة في حصيلة الصادرات (%)
مالى	قطن	٣٦,٥%
موريتانيا	حديد - اسماك	١٠٠%
نيجريا	بترول	٩٧,١%
النيجر	يورانيوم	٨٢,٧%
غنيابيساو	نحاس - بن	٥٤,٦%
روانـدا	بن	٧١,٤%
السنغال	بترول - فول سودنى	٤٦,٠%
سيشيل	بترول	٨٥,٤%
سيراليون	ماس - كاكاو	٤٧,٦%
الصومال	حيوانات حية موز	٨٧,٧%
السودان	قطن - صمغ - سمسم	٦٩,٤%
سويزلاند	اخشاب سكر	٦٢,٧%
تنزانيا	قطن - بن	٥٠,٨%
توغو	فوسفات - كاكاو	٧١,١%
يوغندا	بن	٩١,٨%
زائير	نحاس - بن	٨٤,٥%
زامبيا	نحاس	٨٣,٨%
زمبابوى	تباكو - قطن	٢٩,٠%

Source |- Internotional monetary Fund - Internation financial statistics _ Year boook 1987 _ Internation monetary fund washington, D.C

المطلب الثانـــــــي:-

ظروف عرض الصادرات:-

تتميز صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية سواء الزراعية أو الإستخراجية بانخفاض مرونة عرضها ، حيث أن انتاج هذه المنتجات يميل الى الجمود النسبي وبطء الإستجابة الى تغيرات الطلب والإثمان في الإجل القصير ،

فعندما يزداد الطلب على أي سلعة فان الإنتاج (العرض) يجب أن يرتفع لإمتصاص فائض الطلب والإستفادة من ارتفاع الإسعار ، إلا أن الحال يختلف بالنسبة للمنتجات الأولية وخاصة الزراعية منها ، حيث أن استجابة الإنتاج لزيادة الطلب وارتفاع الإسعار ضعيفة ، وذلك لإن زيادة الإنتاج تقتضي التوسع في زراعة هذه المنتجات ، وتتميز هذه المنتجات بطول فترة التفريخ (الفترة من زراعة المحصول حتى يوتي ثماره) والتي تصل في بعض المحاصيل الى اكثر من سنة كما هو الحال بالنسبة للبن والشاي والكاكاو والمطاط ، هذا الى جانب ما يحتاجة المنتجون من وقت لإتخاذ قرار التوسع في الإنتاج وتجهيز احتياجات هذا التوسع وذلك قبل حلول مواعيد زراعة المحصول بعدة شهور .

ويضاف الى ذلك انعدام امكانيات التوسع السريع في الإنتاج نتيجة لتأخر الإساليب الزراعية ونقص المعدات الفنية والإلية ومواد التسميد المستخدمة في هذه الدول .

كذلك فان امكانيات هذه الدول لاتمكن من زيادة مرونة عرض صادراتها عن طريق تكوين مخزون احتياطي يتم البيع منه في حالة ارتفاع الطلب ، وامتصاص فائض العرض عن طريق زيادة المخزون بالشراء من المنتجين المحليين عندانخفاض مستوىالطلب العالمي على هذه المنتجات.

كذلك فان الدول الإفريقية جنوب الصحراء تتعرض الى الكثير من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والتصحر والآفات وتقلبات الظروف المناخية مما يؤثر كثيرا على انتاج هذه الدول من المحاصيل التصديرية ويعرضها الى خسائر فادحة

(٨)

جدول رقم (٢) .

الدول الافريقية جنوب الصحراء
والمتأثره بالكوارث الطبيعية

الكوارث	الدول المتأثره
الجفاف والتصحر	اوغندا - اثيوبيا - بنين - بتسوانا - توغو - بورندي - تشاد - السودان - بوركينا فاسو - تنزانيا - رواندا - الصومال - لسوتو - مالى - ملاوي - النيجر - جيبوتي - غينيا (١)
الفيضانات	بنين ١٩٨٥ - بوركينا فاسو ١٩٨٤
الزلازال	غينيا ١٩٨٤

(١) منكوبة بالجفاف ولكنها ليست متاثره بالتصحر

المصدر :- تقرير الامين العام للامم المتحدة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث - جنيف مايو ١٩٨٦م ص . ١٥

المبحث الثاني

===============

محددات الطلب على الصادرات:-

يعتمد الطلب على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، بشكل رئيسي على مستوى الطلب في أسواق الدول المتقدمة التي تعتبر الأسواق الرئيسية لصادرات مجموعة هذه الدول من المنتجات الاولية . وسنناقش في هذا المبحث العوامل التي تؤثر على حجم الطلب على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الاولية ، وتحد من نمو هذا الطلب .

المطلب الاول |-

مرونات الطلب على الصادرات:-

في الاجل القصير يرتبط حجم الطلب على المنتجات الاولية بتغيرات الدخل والإنفاق في الدول المتقدمة ، حيث تنعكس تغيرات الدخل على حجم الطلب على الصادرات هذه الدول ، ومن ثم على حصيلة هذه الصادرات .

أ/مرونة الطلب الداخلية |-

وعلى الرغم من ان معدلات نمو الدخل فى الدول المتقدمة اكبر واسرع منها في الدول النامية عموما ، فان مرونة الطلب على الواردات من المنتجات الاولية ازاء التغيرات في الدخل منخفضة حيث ان الطلب عليها ينمو بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل .

((ففي دول المركز(الدول المتقدمة) تكون مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الاولية أقل من الواحد الصحيح ، ففي الولايات المتحدة زيادة ١٠% من الدخل القومي تؤدي الى زيادة الطلب على المنتجات الاولية بمقدار ٦٦% وذلك نسبة لانه اذا ارتفعت الدخول فان النسبة التي تنفق منها على الغذاء تنخفض ولذلك تكون زيادة الطلب على الغذاء اقل سرعة من الارتفاع في الدخول .)) (٣)

---

(٣) والتر ايكان – مقدمة في التنمية الاقتصادية ترجمة محمد عزيز – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي١٩٨٣– ص ٧٢ –٧٣.

ان مرونة الطلب الداخلية ترتفع بارتفاع درجة التصنيع ، حيث تكون منخفضة بالنسبة للمنتجات الاولية وترتفع المرونة بارتفاع مرحلة التجهيز .

وحيث ان الدول الافريقية جنوب الصحراء تقوم بتصدير المنتجات الاولية في شكل خام دون تجهيزها ، مما يؤدي الى ان تجابهه صادرات هذه الدول بمرونة طلب داخلية منخفضة .

كما ان هذه الدول تضطر الى استيراد السلع التي تحتاجها والتي كان بالامكان تصنيعها محليا .((فقد صدرت غانا حبوب الكاكاو ولكنها استوردت مصنوعات الشكولاتة ، وصدرت الزيوت النباتية ولكنها استوردت الصابون وصدرت البوكسيت ولكنها استوردت الالمونيوم، حتى ان غانا تنفق سنويا حوالي خمسة ملايين جنيه استرليني لشراء الاكياس الفارغة لتعبئة الكاكاو .)) (٤) .

ب/مرونة الطلب السعرية |-

تتميز صادرات الدول الافريقية جنوب الصحراء من المنتجات الاولية بانخفاض مرونة الطلب السعرية عليها، أي مدى استجابة الطلب على سلعة ما للتغيرات في اسعار هذه السلعة . وفي حالة انخفاض سعر سلعة معينة تتميز بانخفاض مرونة طلبها السعرية فان الكمية المطلوبة منها تزداد بنسبة أقل من نسبة انخفاض سعرها .

كذلك فان التغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية نتيجة ازمات الانتاج الدورية أو نتيجة عوامل غير اقتصادية كالحروب وتغير السياسات الحكومية تنعكس آثارها على صادرات الدول النامية بدرجة اكثر حدة مما تعكسه على صادرات الدول المتقدمة وذلك نتيجة لاختلاف مرونات الطلب بين المنتجات الاولية والسلع المصنعة ومثال ذلك ((ما تسببه حالة الكساد من تناقص واردات الولايات المتحدة

---

(٤) د. محمد عبدالمولى - العالم الثالث ونمو التخلف "نظريات ،وقائع افاق " الدار العربية للكتاب مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم تونس ١٩٨٢ ص ١٠٧.

الامريكية بنسبة ٠,١% من الدخل القومي ، يؤثر على بعض الدول النامية في صورة تناقص صادراتها بنسبة قد تصل الى ٢٠,٠% من دخلها القومي .)) (٥)

المطلب الثاني:

التقدم التكنلوجي :-

اما في الأجل الطويل فان حجم الطلب على صادرات الدول الافريقية جنوب الصحراء من المواد الاولية يتاثر بالعديد من العوامل التي تؤدي الى انخفاضه.فقد أدى التقدم التكنلوجي الى تخفيض نسبة المواد الخام اللازمة لإنتاج الوحدة من الإنتاج.

((فمقابل نمو انتاج المعادن بنسبة ٥٠% في بريطانيا خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٢م) لم يرتفع استهلاك المواد الخام إلا نسبة ٢٦% فقط وقد تقلص الداخل من المواد الخام في الطن الواحد من الحديد بنسبة ٢٠% في حين ان الداخل من الحديد المستورد قد اختزل للنصف، كما تقلص استهلاك الوقود للطن الواحد من الحديد بنسبة ٣٠% (وهذا يوضح تاثير التقدم التكنلوجي الهائل خلال السبعينات والثمانيات على تخفيض المستخدم من المواد الخام في الصناعة) .

كما انه نتيجة لإستنباط طرائق جديدة في التنقيب واستخراج المواد الخام ، فان عددا من مصادر المواد الأولية في الدول المتقدمة ، أصبحت قابلة للإستثمار بل ومربحة بعد ان كانت في السابق تعد غير مجدية اقتصاديا أو ناضبة، كما أكتشفت مصادر طبيعية جديدة باستخدام طرائق جديدة ودقيقة في البحث ،واجراء مسح أدق وأشمل مما أدى الى ارتفاع نصيب

---

(٥) وجدي محمود حسين |- الإقتصاد الدولي مرجع سابق ص ٧٥.

الدول المتقدمة في تجارة المواد الأولية وبالتالي انخفاض نصيب المصدرين التقليديين)) (٦).

كذلك فقد أدى التقدم التكنولوجي الهائل الى احلال المواد الخام الإصطناعية محل المواد الخام الطبيعية ، ونتيجة لإعتماد المواد الخام الإصطناعية على عناصر أساسية تتوفر في الدول المتقدمة ، فقد أدى ذلك الى تخفيض طلب هذه الدول على المواد الخام الطبيعية التى تصدرها الدول النامية وقد تأثرت صادرات الدول الافريقية جنوب الصحراء من الاقطان بمنافسة الاقمشة الإصطناعية مثل النايلون والبولستر ، كذلك فقد تأثرت صادراتها من المطاط الطبيعي بمنافسة المطاط الصناعي .

كذلك فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع في مجال الزراعة في الدول المتقدمة ، من حيث استخدام الإله واستنباط أنواع جديدة من البذور أكثر ملائمة للظروف المناخية في هذه الدول، الى حدوث طفرة كبيرة في انتاج هذه الدول من المنتجات الزراعية ، مكنتها من تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المنتجات ، بل وتكوين فوائض للتصدير تضغط بها على السوق العالمي لهذه المنتجات .

وقد أدى هذا الى الهبوط المستمر في حصة المصدرين التقليديين من واردات الدول الصناعية من السلع والخامات الزراعية .

كما أثرت كذلك السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الإقتصادية الأوربية على صادرات الدول النامية وخاصة الدول الافريقية جنوب الصحراء ، حيث ان دول المجموعة الإقتصادية الأوربية تعتبر الأسواق الرئيسية لصادرات مجموعة هذه الدول من المنتجات الزراعية ، نتيجة للارتباطات

---

(٦) توماس سنتش – الإقتصاد السياسي للتخلف "قوانين التخلف و أويته الداخلية "ترجمة فالح عبد الجبار. دار الفارابي – بيروت ١٩٧٨. ص ١٩٣ .

التاريخية بين هاتين المجموعتين من الدول ، وكذلك نتيجة لقرب المسافة بينها .

((ففي اطار السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الاوربية يتم الحفاظ على الاسعار الداخلية للمنتجات الزراعية الرئيسية ، بغرض ضرائب متعددة على الواردات او بقيام الحكومة بشراء الفائض عندما يفوق الانتاج الطلب في دول المجموعة وبما أن الاسعار الداخلية تبقى ثابتة في الوقت الذي تتغير فيه أسعار السوق مع تغير الظروف ، فان الفارق بين السعرين يظل متقلبا بدرجة كبيرة ، وبالتالي فانه خلال العقد الماضي كان على المشترين الاوربين دفع ما بين ١,٥ الى مرتين أكثر من الاسعار العالمية للحبوب ، كما يدفعون أيضا ضرائب لتغطية الخسائر الناجمة عن التخلص من الفوائض ، ببيعها بالاسعار العالمية أو بتحويلها لاستعمالات أقل أهمية مثل مكملات لعلف الحيوانات وقد قدرت التكاليف الاجمالية للسياسة الزراعية المشتركة بالنسبة للمستهلكين الاوربين بحوالي ١١ مليار دولار في عام ١٩٨٦ .

وقد تم الحفاظ على الاسعار الداخلية بمعدلات مرتفعة لكي تؤدي الى الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات ولتحقيق فائض في الانتاج بغية التصدير، ومن أوضح الامثلة على ذلك الحبوب الزيتية والسكر وهي سلع يتم انتاجها بتكاليف أقل في المناطق المدارية ونظرا لسياستها الهادفة لدعم السعر وبرنامجها للتخلص من الفوائض أصبحت المجموعة الاقتصادية الاوربية المصدر الثاني للسكر في العالم بعد كوبا. وفي العادة يتم التخلص من فوائض المجموعة الاوربية في شكل مساعدات غذائية ، ولكن بيع هذه الفوائض بطريقة متقطعة يؤثر سلبا على الاسعار العالمية ويؤدي الى زحزحة المصدرين المعروفين عن مواقعهم)) (٧) .

---

(٧) Source:- World Bank _ World Development Report 1980 World Bank Washington D.C. Page N.43. IBID. P.P.175.

المطلب الثالث:

أسعار الصادرات:-

ان تخصص الدول الإفريقية جنوب الصحراء في انتاج وتصدير المنتجات الأولية ، بل واعتماد غالبية هذه الدول على سلعة واحدة أو سلعتين في توليد حصيلتها من النقد الأجنبي يعرض اقتصاديات هذه الدول الى هزات عنيفة عند انخفاض أسعار صادراتها .

ونظرا لطبيعة انتاج وعرض المنتجات الأولية وتأثرها بالعديد من العوامل التي تؤثر على حجم هذا العرض . وكذلك طبيعة وتحركات الطلب على هذه المنتجات ، وتؤثره بالعديد من العوامل التي يصعب على دول هذه المجموعة التحكم فيها او التأثير عليها ، وهذا يؤدي الى تقلبات كمية في عرض وطلب هذه المنتجات تصاحبها تقلبات مماثلة في أسعار تلك الصادرات .

وانخفاض أسعار المنتجات الأولية يتسم بطول الأجل ومرد هذا التدهور يعود الى عاملين |-

أولا |- هو أن الطلب على هذه المنتجات ينمو ببطء بسبب عدم زيادة طلب المستهلكين في البلاد المتقدمة على المنتجات الزراعية ، وبسبب فرض قيود جديدة على هذه المنتجات ، واحلال السلع التركيبية محل السلع والمواد الأولية الزراعية ، واخيرا بسبب التحول التدريجي في هيكل الصناعة في البلاد المتقدمة من الصناعات الإستهلاكية وهي تستهلك نسبة عالية من المنتجات الأولية الى الصناعات الإنتاجية مثل الصناعات الإلكترونية والكهربائية والتي لا تستهلك الا نسبة ضئيلة من هذه المنتجات وكذلك ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ، مما خفض من زيادة طلبها على صادرات مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية وخاصة الزراعية منها.


دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الفصل الأول

التجارة الخارجية
للدول الإفريقية جنوب الصحراء

مقـــــــــدمة

============

من ابرز مظاهر التخلف الإقتصادي الذي تتسم به اقتصاديات الدول النامية ، اختلاف البنيان الإقتصادي لديها في صورة انتاج اولي غالب ، وخاصة في مجالي الإنتاج الزراعي والإستخراجي .

بل ويتركز في غالبية هذه الدول في عدد محدود من المواد او المحاصيل التصديرية التقليدية (ويرد كثير من الإقتصاديين ظاهرة التخلف الإقتصادي في جملتها الى الية سير التطور في العلاقات الإقتصادية ، كوليدة لعملية التطور التاريخي التي تم بمقتضاها ذلك الإتصال بين الإقتصاديات المتخلفة والإقتصاديات الرسمالية ، حيث اتخذت تلك العملية التاريخية طابعا متشابها في مختلف البلاد النامية) (١).

ان نمو التجارة الخارجية في القرن الثامن عشر قد اتاح قدرا كبيرا من الثروة المتراكمة لتمويل الصناعة الوليدة في الدول الاوربية في الربع الاخير من هذا القرن ، (فتراكم راس المال النقدي والتجاري فيما بين عامي ١٥٠٠- ١٧٥٠م ، وذلك من جراء التجارة مع الهند الغربية وامريكا ، هو الذي قام بتمويل الإكتشافات الصناعية التي كان لها الإثر الكبير في احداث التقدم الإقتصادي في تلك الدول مثل المحرك البخاري .

---

(١) وجدي محمد حسين |- مذكرات في الإقتصاد الدولي - كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود ١٤٠٣هـ ص ١٧.

(٢) د. فؤاد مرسي | التخلف والتنمية " دراسة في التطور الإقتصادي " دار الوحدة للطباعة والنشر - بيروت الطبعة الاولى ١٩٨٢م ص ٥٣.

في هذه المرحلة من مراحل التطور الراسمالي التي امتدت حتى عام ١٧٨٠م، كانت الثورة الصناعية تحتاج الى مواد خام مثلما تحتاج الى منافذ لتصريف منتجاتها ، وعندئذ اخذت تتبلور افكار حرية التجارة على اساس ان التجارة الحرة سوف تؤدي في ظروف النمو غير المتساوي لبلدان العالم ، الى تقسيم دولي للعمل يجعل لكل بلد انتاجا ينسجم مع مزاياه الطبيعية ، وكان معنى ذلك الإقرار بحتمية تخصص بلدان اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية في انتاج الخامات ، وتخصص الدول الراسمالية في الإنتاج الصناعي). (٢)

وقد تحددت بذلك الوظائف الإقتصادية للمناطق المستعمرة ، حيث اصبحت هذه المستعمرات بمعزل عن موقعها الإستراتيجي تلعب الادوار الآتية |-

(أ) امداد الدول الإستعمارية بالمواد الخام الزراعية والمعدنية الرخيصة الاثمان .

(ب) اسواق لتصريف منتجات الدول الإستعمارية الصناعية

(ج) مواقع لإستثمارات رؤوس اموال الدول الإستعمارية وبالتالي مصدر دخل منتظم لهذه الدول .

المبحـــــــث الاول

تركيب ومحددات عرض الصادرات

المطلب الاول:

هيكل الصـــادرات |-

_ادى تـقـسيم العمل الدولي الى جعل الدول الـنامية تلعب دور الريـف بـالنسـبـة للاقـتـصاد العالمـي ، حيث تمد المدن (الدول المتقدمة) بالمواد الخام الزراعية والمعدنية .

وفي ظل هذا الوضع فقد تـبلور نمط التخصيص في الدول الافريـقـية جنوب الصحراء ، ويتضح من التركيب السلعي لقائمة صادرات مـجموعة هذه الدول ، انها تتكون من المنتجات الاولية ، وطبـقـا للتعريف الذى تبناه البنك في تقاريره عن التنمية في العالم فانها تشمل مايلي |-

الاغذيـة – الحيونات الحية – المشروبات – المواد الخام الغيـر قـابـلة للاكـل – الوقـود بـمـا فيه الفحم والبترول والـنـتـجات البـتـرولـيـة والغاز الطبـيعي والصناعي والتيار الكـهربـائي – الزيـوت الحيـوانـيـة والنـبـاتية والشموع – المعادن .

ولا يـقـتصر الامر على تكون صادرات مجموعة هذه الدول من المـنتجات الاولية ، بل ان التركيز الشديد على عدد محدود من تـلك المـنـتـجات ، سلعة او سلعتـين ، يسود التركيب السلعى لصادرات العديـد مـن هذه الدول .فنـجد ان اغلبـيـة دول هذه المجموعة تعتمد على سلعة واحدة في توليد اكثر من نصف

حصيلة صادراتها السلعية ، بل وان بعض هذه الدول تعتمد على سلعة واحدة في توليد اكثر من ٨٠٪ من حصيلة صادتاتها ، فمثلا يشكل البترول حوالي ٩٧,١٪ من حصيلة الصادرات في نيجريا و٨٥,٢٪ في القابون وحوالي ٩٠,٥٪ من حصيلة الصادرات في الكنغو . بينما يشكل البن حوالي ٩١,٨٪ من حصيلة الصادرات في يوغندا وحوالي ٨٤,٢٪ من حصيلة الصادرات في بوركينا فاسو ، وتعتمد تشاد على ٨٦,٧٪ من حصيلة صادراتها على القطن بينما تعتمد دول قليلة على سلعتين الى ثلاثة سلع لتوليد حصيلة صادراتها .

ونجد ان هيكل الصادرات في دول هذه المجموعة متشابهة فهنالك حوالي احدى عشر (١١) دولة تصدر الكاكاو وثمانية دول تصدر القطن وخمس دول تصدر الفول السوداني واربعة دول تشترك في تصدير الشاي بينما يصدر النحاس من اربعة دول والبترول من اربعة دول كذلك .

ويلاحظ ان الدول الإفريقية جنوب الصحراء لاتقوم بتصدير السلع المصنعة وذلك نتيجة لضعف القدرات الإنتاجية في القطاع الصناعي في دول هذه المجموعة . ولهذا فان الاهمية النسبية التى تحتلها التجارة الخارجية لدى هذه الدول انما تعزى الى اعتمادها على تصدير المنتجات الاولية التي تتخصص في انتاجها ويعتمد عليها دخلها القومي. (جدول رقم (١)).

جدول رقم (١)

سلع التصدير الرئيسية للدول الإفريقية جنوبي الصحراء ومساهمتها في حصيلة الصادرات

الدولة	سلع التصدير الرئيسية	المساهمة في حصيلة الصادرات (%)
بتسوانا	ماس	٧٤,٥%
بوركينا فاسو	قطن	٤٥,٢%
بوروندي	بن	٨٨,٤%
الكاميرون	بن - كاكاو	٤١,٨%
افريقيا الوسطى	ماس - بن - قطن	٥٩,٠%
تشاد	قطن	٨٦,٧%
الكنغو	بترول	٩٠,٥%
ساحل العاج	بن - كاكاو	٥١,٣%
اثيوبيا	بن	٦٢,٣%
الغابون	بترول	٨٢,٥%
غامبيا	فول سوداني	٤٦,٨%
غانا	كاكاو	٥٣,٦%
كينيا	بن - شاي	٥٧,٧%
لسوتو	اخشب - موهير	١٩,٩%
ليبريا	حديد - مطاط	٨١,٩%
مدغشقر	بن - فانيليا	٥٠,٩%
ملاوى	تباكو - شاي	٦٧,٤%

تابع للجدول رقم (١)

سلع التصدير الرئيسية للدول الإفريقية جنوب الصحراء ومساهمتها في حصيلة الصادرات

الدولة	سلع التصدير الرئيسية	المساهمة في حصيلة الصادرات (%)
مالي	قطن	٣٦,٥%
موريتانيا	حديد - اسماك	١٠٠%
نيجريا	بترول	٩٧,١%
النيجر	يورانيوم	٨٢,٧%
غنيابيساو	نحاس - بن	٥٤,٦%
رواندا	بن	٧١,٤%
السنغال	بترول - فول سودني	٤٦,٠%
سيشيل	بترول	٨٥,٤%
سيراليون	ماس - كاكاو	٤٧,٦%
الصومال	حيوانات حية موز	٨٧,٧%
السودان	قطن - صمغ - سمسم	٦٩,٤%
سويزلاند	اخشاب سكر	٦٢,٧%
تنزانيا	قطن - بن	٥٠,٨%
توغو	فوسفات - كاكاو	٧١,١%
يوغندا	بن	٩١,٨%
زائير	نحاس - بن	٨٤,٥%
زامبيا	نحاس	٨٣,٨%
زمبابوى	تباكو - قطن	٢٩,٠%

Source |- Internotional monetary Fund - Internation financial statistics _ Year boook 1987 _ Internation monetary fund washington, D.C

المطلب الثاني:-

ظروف عرض الصادرات:-

تتميز صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية سواء الزراعية او الإستخراجية بانخفاض مرونة عرضها ، حيث ان انتاج هذه المنتجات يميل الى الجمود النسبي وبطء الإستجابة الى تغيرات الطلب والإثمان في الاجل القصير ،

فعندما يزداد الطلب على اى سلعة فان الإنتاج (العرض) يجب ان يرتفع لإمتصاص فائض الطلب والإستفادة من ارتفاع الإسعار ، الا ان الحال يختلف بالنسبة للمنتجات الاولية وخاصة الزراعية منها ، حيث ان استجابة الإنتاج لزيادة الطلب وارتفاع الإسعار ضعيفة ، وذلك لان زيادة الإنتاج تقتضى التوسع فى زراعة هذه المنتجات ، وتتميز هذه المنتجات بطول فترة التفريخ (الفترة من زراعة المحصول حتى يوتى ثماره) والتى تصل فى بعض المحاصيل الى اكثر من سنة كما هو الحال بالنسبة للبن والشاى والكاكاو والمطاط ، هذا الى جانب ما يحتاجة المنتجون من وقت لإتخاذ قرار التوسع فى الإنتاج وتجهيز احتياجات هذا التوسع وذلك قبل حلول مواعيد زراعة المحصول بعدة شهور .

ويضاف الى ذلك انعدام امكانيات التوسع السريع فى الإنتاج نتيجة لتأخر الإساليب الزراعية ونقص المعدات الفنية والآلية ومواد التسميد المستخدمة فى هذه الدول .

كذلك فان امكانيات هذه الدول لاتمكن من زيادة مرونة عرض صادراتها عن طريق تكوين مخزون احتياطي يتم البيع منه فى حالة ارتفاع الطلب ، وامتصاص فائض العرض عن طريق زيادة المخزون بالشراء من المنتجين المحليين عندانخفاض مستوى الطلب العالمي على هذه المنتجات.

كذلك فان الدول الإفريقية جنوب الصحراء تتعرض الى الكثير من الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف والتصحر والآفات وتقلبات الظروف المناخية مما يوثر كثيرا على انتاج هذه الدول من المحاصيل التصديرية ويعرضها الى خسائر فادحة

جدول رقم (٢) .
الدول الافريقية جنوب الصحراء
والمتاثره بالكوارث الطبيعية

الكوارث	الـدول المتاثره
الجفاف والتصحر	اوغندا - اثيوبيا - بنين - بتسوانا - توغو - بورندي - تشاد - السودان - بوركينا فاسو - تنزانيا - رواندا - الصومال - لسوتو - مالى - ملاوي - النيجر - جيبوتي - غينيا (١)
الفيضانات	بنين ١٩٨٥ - بوركينا فاسو ١٩٨٤
الزلازال	غينيا ١٩٨٤

(١) منكوبة بالجفاف ولكنها ليست متاثره بالتصحر

المصدر :- تقرير الامين العام للامم المتحدة مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة فى حالات الكوارث - جنيف مايو ١٩٨٦م ص ١٥ .

المبحث الثاني

===============

محددات الطلب على الصادرات:-

يعتمد الطلب على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، بشكل رئيسي على مستوى الطلب في أسواق الدول المتقدمة التي تعتبر الأسواق الرئيسية لصادرات مجموعة هذه الدول من المنتجات الاولية . وسنناقش في هذا المبحث العوامل التي تؤثر على حجم الطلب على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الاولية ، وتحد من نمو هذا الطلب .

المطلب الاول |-

مرونات الطلب على الصادرات:-

في الاجل القصير يرتبط حجم الطلب على المنتجات الاولية بتغيرات الدخل والإنفاق في الدول المتقدمة ، حيث تنعكس تغيرات الدخل على حجم الطلب على الصادرات هذه الدول ، ومن ثم على حصيلة هذه الصادرات .

١/مرونة الطلب الداخلية |-

وعلى الرغم من ان معدلات نمو الدخل في الدول المتقدمة اكبر واسرع منها في الدول النامية عموما ، فان مرونة الطلب على الواردات من المنتجات الاولية ازاء التغيرات في الدخل منخفضة حيث ان الطلب عليها ينمو بنسبة أقل من نسبة الزيادة في الدخل .

((ففي دول المركز(الدول المتقدمة) تكون مرونة الطلب الداخلية على المنتجات الاولية أقل من الواحد الصحيح ، ففي الولايات المتحدة زيادة ١٠% من الدخل القومي تؤدى الى زيادة الطلب على المنتجات الاولية بمقدار ٦٦% وذلك نسبة لانه اذا ارتفعت الدخول فان النسبة التي تنفق منها على الغذاء تنخفض ولذلك تكون زيادة الطلب على الغذاء اقل سرعة من الارتفاع في الدخول .)) (٢)

---

(٢) والتر ايكان ـ مقدمة في التنمية الإقتصادية ترجمة محمد عزيز ـ منشورات جامعة قاريونس ـ بنغازى١٩٨٢ـ ص ٧٢ ـ٧٣.

ان مرونة الطلب الداخلية ترتفع بارتفاع درجة التصنيع ، حيث تكون منخفضة بالنسبة للمنتجات الاولية وترتفع المرونة بارتفاع مرحلة التجهيز .

وحيث ان الدول الافريقية جنوب الصحراء تقوم بتصدير المنتجات الاولية في شكل خام دون تجهيزها ، مما يؤدي الى ان تجابهه صادرات هذه الدول بمرونة طلب داخلية منخفضة .

كما ان هذه الدول تضطر الى استيراد السلع التي تحتاجها والتي كان بالامكان تصنيعها محليا .((فقد صدرت غانا حبوب الكاكاو ولكنها استوردت مصنوعات الشكولاتة ، وصدرت الزيوت النباتية ولكنها استوردت الصابون وصدرت البوكسيت ولكنها استوردت الالمونيوم، حتى ان غانا تنفق سنويا حوالي خمسة ملايين جنيه استرليني لشراء الاكياس الفارغة لتعبئة الكاكاو .)) (٤) .

ب/مرونة الطلب السعرية :-

تتميز صادرات الدول الافريقية جنوب الصحراء من المنتجات الاولية بانخفاض مرونة الطلب السعرية عليها، اي مدى استجابة الطلب على سلعة ما للتغيرات في اسعار هذه السلعة . وفي حالة انخفاض سعر سلعة معينة تتميز بانخفاض مرونة طلبها السعرية فان الكمية المطلوبة منها تزداد بنسبة اقل من نسبة انخفاض سعرها .

كذلك فان التغيرات المصاحبة للدورات الاقتصادية نتيجة ازمات الانتاج الدورية او نتيجة عوامل غير اقتصادية كالحروب وتغير السياسات الحكومية تنعكس آثارها على صادرات الدول النامية بدرجة اكثر حدة مما تعكسه على صادرات الدول المتقدمة وذلك نتيجة لاختلاف مرونات الطلب بين المنتجات الاولية والسلع المصنعة ومثال ذلك ((ما تسببه حالة الكساد من تناقص واردات الولايات المتحدة

---

(٤) د. محمد عبدالمولى - العالم الثالث ونمو التخلف "نظريات ،وقائع افاق " الدار العربية للكتاب مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم تونس ١٩٨٢ ص ١٠٧.

الامريكية بنسبة ٠,١% من الدخل القومي ، يؤثر على بعض الدول النامية في صورة تناقص صادراتها بنسبة قد تصل الى ٢٠,٠% من دخلها القومي .)) (٥)

المطلب الثاني:

التقدم التكنلوجي :-

اما في الأجل الطويل فان حجم الطلب على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المواد الاولية يتأثر بالعديد من العوامل التي تؤدي الى انخفاضه.فقد أدى التقدم التكنلوجي الى تخفيض نسبة المواد الخام اللازمة لإنتاج الوحدة من الإنتاج.

((فمقابل نمو انتاج المعادن بنسبة ٥٠% في بريطانيا خلال الفترة ١٩٤٨-١٩٦٢م) لم يرتفع استهلاك المواد الخام إلا نسبة ٢٦% فقط وقد تقلص الداخل من المواد الخام في الطن الواحد من الحديد بنسبة ٢٠% في حين ان الداخل من الحديد المستورد قد اختزل للنصف، كما تقلص استهلاك الوقود للطن الواحد من الحديد بنسبة ٣٠% (وهذا يوضح تأثير التقدم التكنلوجي الهائل خلال السبعينات والثمانيات على تخفيض المستخدم من المواد الخام في الصناعة) .

كما انه نتيجة لإستنباط طرائق جديدة في التنقيب واستخراج المواد الخام ، فان عددا من مصادر المواد الأولية في الدول المتقدمة ، أصبحت قابلة للإستثمار بل ومربحة بعد ان كانت في السابق تعد غير مجدية اقتصاديا أو ناضبة، كما أكتشفت مصادر طبيعية جديدة باستخدام طرائق جديدة ودقيقة في البحث ،واجراء مسح أدق وأشمل مما أدى الى ارتفاع نصيب

---

(٥) وجدي محمود حسين |- الإقتصاد الدولي مرجع سابق ص ٧٥.

الدول المتقدمة في تجارة المواد الأولية وبالتالي انخفاض نصيب المصدرين التقليديين)) (٦).

كذلك فقد أدى التقدم التكنولوجي الهائل الى احلال المواد الخام الإصطناعية محل المواد الخام الطبيعية ، ونتيجة لإعتماد المواد الخام الإصطناعية على عناصر أساسية تتوفر في الدول المتقدمة ، فقد أدى ذلك الى تخفيض طلب هذه الدول على المواد الخام الطبيعية التى تصدرها الدول النامية وقد تاثرت صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من الأقطان بمنافسة الأقمشة الإصطناعية مثل النايلون والبولستر ، كذلك فقد تأثرت صادراتها من المطاط الطبيعي بمنافسة المطاط الصناعي .

كذلك فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع في مجال الزراعة في الدول المتقدمة ، من حيث استخدام الإله واستنباط أنواع جديدة من البذور أكثر ملائمة للظروف المناخية في هذه الدول، الى حدوث طفرة كبيرة في انتاج هذه الدول من المنتجات الزراعية ، مكنتها من تحقيق الإكتفاء الذاتي من هذه المنتجات ، بل وتكوين فوائض للتصدير تضغط بها على السوق العالمي لهذه المنتجات .

وقد أدى هذا الى الهبوط المستمر في حصة المصدرين التقليديين من واردات الدول الصناعية من السلع والخامات الزراعية .

كما أثرت كذلك السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الإقتصادية الأوربية على صادرات الدول النامية وخاصة الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، حيث ان دول المجموعة الإقتصادية الأوربية تعتبر الأسواق الرئيسية لصادرات مجموعة هذه الدول من المنتجات الزراعية ، نتيجة للارتباطات

---

(٦) توماس سنتش – الإقتصاد السياسي للتخلف "قوانين التخلف و أويته الداخلية "ترجمة فالح عبد الجبار. دار الفارابي – بيروت ١٩٧٨. ص ١٩٣ .

التاريخية بين هاتين المجموعتين من الدول ، وكذلك نتيجة لقرب المسافة بينها .

((ففي اطار السياسة الزراعية المشتركة لدول المجموعة الأوربية يتم الحفاظ على الأسعار الداخلية للمنتجات الزراعية الرئيسية ، بفرض ضرائب متعددة على الواردات او بقيام الحكومة بشراء الفائض عندما يفوق الإنتاج الطلب في دول المجموعة وبما أن الأسعار الداخلية تبقى ثابتة في الوقت الذي تتغير فيه أسعار السوق مع تغير الظروف ، فان الفارق بين السعرين يظل متقلبا بدرجة كبيرة ، وبالتالي فانه خلال العقد الماضي كان على المشترين الأوربين دفع ما بين ١,٥ الى مرتين أكثر من الأسعار العالمية للحبوب ، كما يدفعون أيضا ضرائب لتغطية الخسائر الناجمة عن التخلص من الفوائض ، ببيعها بالأسعار العالمية أو بتحويلها لإستعمالات أقل أهمية مثل مكملات لعلف الحيوانات وقد قدرت التكاليف الإجمالية للسياسة الزراعية المشتركة بالنسبة للمستهلكين الأوربين بحوالي ١١ مليار دولار في عام ١٩٨٦ .

وقد تم الحفاظ على الأسعار الداخلية بمعدلات مرتفعة لكي تؤدي الى الإكتفاء الذاتي من بعض المنتجات ولتحقيق فائض في الإنتاج بغية التصدير، ومن أوضح الأمثلة على ذلك الحبوب الزيتية والسكر وهي سلع يتم انتاجها بتكاليف أقل في المناطق المدارية ونظرا لسياستها الهادفه لدعم السعر وبرنامجها للتخلص من الفوائض أصبحت المجموعة الإقتصادية الأوربية المصدر الثاني للسكر في العالم بعد كوبا. وفي العادة يتم التخلص من فوائض المجموعة الأوربية في شكل مساعدات غذائية ، ولكن بيع هذه الفوائض بطريقة متقطعة يؤثر سلبا على الأسعار العالمية ويؤدي الى زحزحة المصدرين المعروفين عن مواقعهم)) (٧) .

---

(٧) Source:- World Bank _ World Development Report 1980 World Bank Washington D.C. Page N.43. IBID. P.P.175.

المطلب الثالث:

أسعار الصادرات:-

ان تخصص الدول الإفريقية جنوب الصحراء في انتاج وتصدير المنتجات الأولية ، بل واعتماد غالبية هذه الدول على سلعة واحدة أو سلعتين في توليد حصيلتها من النقد الأجنبي يعرض اقتصاديات هذه الدول الى هزات عنيفة عند انخفاض أسعار صادراتها .

ونظرا لطبيعة انتاج وعرض المنتجات الأولية وتأثرها بالعديد من العوامل التي تؤثر على حجم هذا العرض . وكذلك طبيعة وتحركات الطلب على هذه المنتجات ، وتؤثره بالعديد من العوامل التي يصعب على دول هذه المجموعة التحكم فيها او التأثير عليها ، وهذا يؤدي الى تقلبات كمية في عرض وطلب هذه المنتجات تصاحبها تقلبات مماثلة في أسعار تلك الصادرات .

وانخفاض أسعار المنتجات الأولية يتسم بطول الاجل ومرد هذا التدهور يعود الى عاملين |-

أولا |- هو أن الطلب على هذه المنتجات ينمو ببطء بسبب عدم زيادة طلب المستهلكين في البلاد المتقدمة على المنتجات الزراعية ، وبسبب فرض قيود جديدة على هذه المنتجات ، واحلال السلع التركيبية محل السلع والمواد الأولية الزراعية ، واخيرا بسبب التحول التدريجي في هيكل الصناعة في البلاد المتقدمة من الصناعات الإستهلاكية وهى تستهلك نسبة عالية من المنتجات الأولية الى الصناعات الإنتاجية مثل الصناعات الإلكترونية والكهربائية والتى لا تستهلك الا نسبة ضئيلة من هذه المنتجات وكذلك ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلى الإجمالى للدول المتقدمة ، مما خفض من زيادة طلبها على صادرات مجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية وخاصة الزراعية منها.

والثـانـي:-((هو عدم مقدرة الدول المصدرة للمنتجات الأولية مـن ان تغير بسرعة كافية تكوين بنيتها الإنتاجية بشكل يساعد على تـخفيض الزيـادة في تـصديـر المنتجات التي تقل بنسبة الطلب عليـها ، وزيـادة صادراتـها مـن المنتجات التي يرتفع الطلب العالمي عليها.)) (٨) .

كذلك فان من تقلبات الأسعار لبعض المنتجات الأولية ما يـرجع الى تـقلب الطلب على بعض السلع الصناعية ، فكثير من المـواد الخام يـعتـبر الطلب عليها مشتقا من الطلب على سلع أخرى مـصنـوعة ، بـحيـث ان ثـمـنها يشكل نسبة يسيرة من ثمن السلع المـصنـوعة ، كـالصوف والقـطن الخام بـالنسبة للأقمشة والمـلابـس الجاهزة ، لذلك فان أي تـغير بسيط في الطلب على تـلك السلع المصنوعة ينعكس على أثمان تلك المنتجات الأولية .

فـاذا أخذنـا سلعة البـن ، فنجد أن هناك احدى عشر دولة مـن الدول الإفريقية جنوب الصحراء تقوم بتصديرها ، بل ويشكل نـسبة عالية من حصيلة الصادرات في بعض هذه الدول حيث تبلغ ٩١,٨% فـي يـوغـنـدا ، ٨٨,٤% فـي بـورنـدي ، ٧١,٤% في رواندا،٦٢,٣% في اثيوبيـا.

((وقـد انـخفض الطلب الـعالمـي على البـن في السـنـوات المـاضيـة ،وذلك نـتيجة للهبوط طويل الأجل للطلب في الولايات المـتحدة ، والتي تعتبر أهم البلدان المستهلكة للبن تعقبها مـباشرة بلدان الجماعة الأوربية ، حيث تمثل الولايات المتحدة ٣٠% مـن الواردات العالمـية للبن . ، فقد سجل استهلاك الفرد في الولايـات المـتـحدة هبـوطا صافيا قدره ١,٩% سنويا منذ نـهايـة عقـد الستـينيات ، والى جانب البطء في نمو الدخل ، نجد ان من العوامل الهامه التي سببت هذا الهبوط

---

(٨) عبـد المنعم زنـابيلي ـ سياسة المنتجات الإساسية والطاقة في هيـئة الأمم المتحدة (الدورة الإستثنائية السادسة) منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ـ دمشق ١٩٧٥ ص ٧٥.

في الإستهلاك ، منافسة أسعار المشروبات الأخرى مثل مشروبات الكولا والحليب كما أثر استهلاك عصير الفواكه وغيرها والشاي وخاصة المثلج، على استهلاك القهوة وقد كان القلق بشأن الآثار الصحية الجانبية التي تنتج عن شرب القهوة عاملا آخر ، وقد تبين من دراسة أعدتها منظمة البن الدولية أن النسبة المئوية لسكان الولايات المتحدة والذين تزيد اعمارهم عن عشرة سنوات والذين يشربون القهوة قد هبطت بمقدار ١٨,١% في عام ١٩٨٠ مقارنة بعام ١٩٦٣ ، أما الأرقام بالنسبة للمشروبات الخفيفة والعصير والشاي فتكشف عن زيادة قدرها ١٨,٥% ، ٣,٨% ، ٧,٠% على التوالي .

ويزداد اتجاه هبوط استهلاك القهوة قوة بين الشباب ، فنسبة من يشربون القهوة بينهم تبلغ الآن واحد من كل أربعة بعد أن كانت واحد من كل ثلاثة منذ عقد مضى ، والى جانب هبوط النسبة المئوية لمن يشربون القهوة في الولايات المتحدة فان هناك أيضا انخفاض في عدد الأقداح التي يحتسيها من يشربون القهوة .

أما في أوربا الغربية وهي ثاني منطقة في الإستهلاك فقد زاد طلبها على البن بثبات منذ بداية الستينيات ، غير أن دراسة حديثة لمنظمة البن الدولية عن استهلاك في جمهورية المانيا الإتحادية والمملكة المتحدة تشير الى أن ارتفاع استهلاك البن بالنسبة للفرد في هذه الدول أيضا أخذ في الهبوط في حين يتزايد بسرعة استهلاك عصير الفواكه والمشروبات الروحية .

ويعني هذا أن الطلب على البن في أوربا الغربية قد يهبط كما هبط في الولايات المتحدة واذا حدث هذا فان آفاق نمو الطلب العالمي على البن تصبح ضعيفة جدا .

وعلى الرغم من أن اليابان واقتصاديات التخطيط المركزي في أوربا الشرقية والإتحاد السوفيتي قد زادت استهلاكها من البن ، فان نصيبها من الطلب العالمي ضئيل ٥,٠% أو أقل، وهكذا فحتى لو استمر استهلاكها في الإرتفاع بمعدل عالي فان تأثيرة على الطلب العالمي لن يكون كبيرا لسنوات طويلة .

أما بالنسبة للعرض العالمي للبن فنجد أن عددا كبيرا من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا هي المنطقة الرئيسية المنتجة للبن ، وقد زاد نصيب المنتجين الإفريقين من ١٧% عام ١٩٦١ الى ٢٣,٠% عام ١٩٨٠ وذلك نتيجة لهبوط الإنتاج البرازيلي منذ بداية الستينيات .)) (٩).

أما عن الأسعار العالمية للبن فنلاحظ من الجدول رقم (٣) ان الأسعار ظلت منخفضة في السنوات الثلاثة الاولى للدراسة حيث بلغت حوالي نصف أسعار سنة الإساس (١٩٨٠).

وقد سجلت الأسعار ارتفاعا منذ عام ١٩٧٦ حيث بلغت أعلى مستوى لها ٢٠٠,٢ ١٥ سنت امريكي للرطل في عام ١٩٨٠ وذلك نتيجة لإنخفاض العرض العالمي من البن بسبب انخفاض الإنتاج البرازيلي الى اقل من النصف بعد صقيع عام ١٩٧٥ في البرازيل . ثم انخفضت الأسعار بشكل عام في السنوات التالية وان كانت تتذبذب صعودا وهبوطا من عام الى آخر ، ولكنها كانت أدنى من أسعار سنة الإساس ولم ترتفع الإسعار بشكل واضح الا في عام ١٩٨٦ حيث بلغت ١١٣,٠ سنت امريكي للرطل .

وكذلك الحال بالنسبة لإسعار الصادرات الإخرى لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، حيث انها في معظم سنوات الدراسة تكون أقل من أسعار سنة الإساس ، وان ارتفعت فسرعان ما تبداء في الهبوط مره آخرى ، بل وان هناك طائفة من الصادرات من المنتجات الأولية تتعرض أسعارها منذ السبعينات الى تقلبات ربع سنوية عنيفة يصل مداها أحيانا الى أكثر من ٥٠% ويتضح هذا من الجدول رقم (٤) . والذى يبين التقلبات ربع السنوية التى تتعرض لها أسعار الصادرات من الخشب والقطن والفوسفات .

---

(٩) اكياما، دونكان – الإتجاهات في سلعتي البن والكاكاو – آفاق غير مواتية للبلدان النامية – مجلة التمويل والتنمية -صندوق النقد الدولي. البنك الدولي – مارس ١٩٨٣ص٣٠ –٣١.

(١٨)

جدول رقم (٣)

أسعار صادرات

الدول الافريقية جنوب الصحراء (١٩٨٠ = ١٠٠)

(١٩٧٣ — ١٩٨٦)

ع	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
ي (سنت أمريكي/رطل) ط الإسعار (لندن)	٤٧,٥	٦٢,٢	٦٢,٠	٦٩,٠	١٢٠,٧	٩٨,٣	٩٨,٨	١٠٠,٠	٩٠,٦	٨٦,٧	١٠٤,٣	١٥٥,٢	٨٩,٠	٨٦,٦
و (سنت أمريكي/رطل) انا (لندن)	٤٧,٩	٧٥,٦	٥٤,٤	٨٧,٥	١٦٨,٤	١٣٣,٠	١٢٤,٩	١٠٠,٠	٧٩,٩	٦٧,٤	٨٠,١	٩١,٥	٨٥,٠	٧٨,١
ن (سنت أمريكي/رطل) يورك	٤١,٢	٤٥,١	٤٨,١	٩٤,٢	١٥٢,٠	١٠٢,٨	١١٢,٥	١٠٠,٠	٧٦,٨	٨٣,٤	٨٤,٩	٩٣,٧	٨٨,٦	١١٣,٠
(سنت أمريكي/رطل) ليفربول	٦٦,٢	٦٩,٥	٥٦,٦	٨٢,٤	٧٦,١	٧٦,٨	٨٢,٣	١٠٠,٠	٨٩,٦	٧٧,٤	٨٩,٧	٨٦,٣	٦٣,٩	٥١,١
(دولار أمريكي/طن متري) ي بحر الشمال	٦٢,٨	٦٩,٧	٨٣,٧	٨١,٦	٧٩,٢	٧١,١	٨٦,٠	١٠٠,٠	٩٠,٣	٩٦,٢	٨٧,٩	٨٤,٨	٨٣,٢	٨٠,٣
(سنت أمريكي/رطل) دن	٨١,٣	٩٤,١	٥٦,٦	٦٤,٢	٥٩,٩	٦٢,٥	٩٣,٠	١٠٠,٠	٧٩,٨	٦٧,٨	٧٢,٩	٦٣,٠	٦٤,٩	٦٢,٧
د الخام الزراعية	١١٠,٣	٧٢,٣	٨٥,١	٦٠,٨	٦٢,١	٦٦,٧	٩٢,٠	١٠٠,٠	٨٧,٥	٨٣,٧	٨٥,٢	٩١,٤	٧٧,٨	٧٩,٥
السوداني أمريكي/طن متري) أوروبا	٥٣,٧	٥٥,٩	٤٧,٥	٧٣,٠	٩٠,٤	٨٥,٠	٨٧,٦	١٠٠,٠	٩٩,٢	٧٦,٨	٨٤,٤	٦٩,١	٥٣,٩	٦١,٢

٢

(١٩)

تابع للجدول رقم (٣)

الفول السوداني ر أمريكي/طن متري)أوروبا	٦٣,٦	١٢٥,٤	٩٠,٦	٨٠,٤	٩٨,٥	١٢٥,٧	١٠٣,٥	١٠٠,٠	١٢١,٤	٦٨,١	٨٢,٨	١١٨,٤	١٠٥,٤	٦٦,٢
و (سنت أمريكي/رطل) الأسواق	٥٨,٦	٦٧,٠	٧٢,٨	٧٤,٢	٨٠,٣	٨٧,٠	٩٤,٥	١٠٠,٠	١١٢,٨	١٢٨,١	١٣٠,١	١٣٠,٢	١٢٩,٣	١١٤,٧
النخيل ر أمريكي/طن متري)أوروبا	٦٤,٥	١١٨,٦	٧٢,١	٦٨,١	٩٠,٩	١٠٣,٠	١١٢,١	١٠٠,٠	٩٧,٩	٧٦,٣	٨٦,٠	١٢٥,٠	٨٥,٩	٤٤,١
وز (سنت أمريكي/رطل) يء أمريكا	٤٣,٩	٤٩,١	٦٥,٥	٦٩,٠	٧٢,٨	٧٦,٤	٨٦,٩	١٠٠,٠	١٠٧,٠	٩٩,٩	١١٤,٤	٩٨,٥	١٠١,٤	١٠٥,٤
(سنت أمريكي/رطل) ء أمريكا (نيويورك)	٤٧,٩	٥٧,١	٤٠,٧	٥٣,٩	٥٦,٦	٦٨,٠	٨٧,٣	١٠٠,٠	٧٧,٦	٦١,٦	٧٦,٤	٦٧,٥	٥٦,٩	٦٥,١
(سنت أمريكي/رطل) يورك)	٣٣,٥	١٠٤,٤	٧١,٧	٤٠,٣	٢٨,٣	٢٧,٣	٣٣,٣	١٠٠,٠	٥٨,٩	٢٩,٣	٢٩,٥	١٨,١	١٤,١	٢١,١
ل (دولار أمريكي/برميل) تنورة	٩,٤	٣٤,٠	٣٧,٤	٤٠,١	٤٣,٣	٤٤,٣	٦٠,٢	١٠٠,٠	١١٣,٤	١١٦,٨	١٠٢,٢	٩٩,٣	....	....
الفوسفات	٤٩,٤	١١٣,٠	١٥٤,٦	٧٦,٧	٦٥,٧	٦٢,١	٧٠,٧	١٠٠,٠	١٠٦,٠	٩٠,٧	٧٩,٠	٨١,٩	٧٢,٦	٧٣,٦

ource:- International Monetary Fund_International Financial Statistics_Year Book 1987_International Mone
Fund, Washington, D.C. page No. 179 _ 180.

AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES

جدول رقـــــــــم (٤)

نماذج من تقلبات الحد الأدنى والحد الأقصى

في متوسط قيمة السعر الربع السنوي

لبعض المواد الأولية بوحدات حقوق السحب الخاصة

(١٩٧٢ = ١٠٠)

	القطن	الفوسفات	الخشب
١٩٧٣ الربع الثالث	١٨٧	١٠٨	١٤٠
الربع الرابع	٢٠٧	١٠٨	١٨٦
١٩٧٤ الربـــع الأول	٢٠٥	٣٢٩	٢١٦
الربع الثاني	١٦٤	٣٢٩	١٩٤
الربع الثالث	١٥٢	٤٩٨	١٧٥
الربع الرابع	١٢٧	٥٠٣	١٤١
١٩٧٥ الربـــع الأول	١١٤	٥١٦	١٤٢
الربع الثاني	١٢٩	٥١٦	١٤٤
الربع الثالث	١٢٨	٥٢٨	١٥٢
الربع الرابع	١٤٤	٥٤٦	١٥٧
١٩٧٦ الربـــع الأول	١٦٩	٣١٠	١٧٦
الربع الثاني	١٨٨	٢٨٨	١٩٦
الربع الثالث	٢٢٣	٢٨٨	٢٣٣
الربع الرابع	٢٢١	٢٨٦	٢٤٨
١٩٧٧ الربـــع الأول	٢١٥	٢٨٧	٢٤٨
الربع الثاني	٢٠٦	٢٧٢	٢٤٧
(التغيير النسبي) الإنخفاض من ١٩٧٣– ١٩٧٥: الـــى الـــذروة التـــي تـلــيها			
–١–	٤٥ -	٥٠ -	٣٥ -
–٢–	٩٣:	صفـر	٧٥
–٣–	٦	٥٠ -	١٤

(١) الدنى سعر.

(٢) الزيادة في ابريل ١٩٧٧ من السعر الإدنى السابق.

(٣) الذروة في الفترة من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥.

المصدر|- رمزى زكي. ازمة الديون الخارجية مرجع سابق ص ٨٤.

المطلب الرابع:

سياســـــــة الحماية |-

تعتبر الدول المتقدمة الأسواق الرئيسية لصادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية ، إلا أن ما تتبعه الدول المتقدمة وتكتلاتها الإقتصادية من سياسات حمائية وتدابير رقابية بهدف تحقيق الحماية لإنتاجها سواء من السلع المصنعة أو من المنتجات الأولية وتنظيم استيرادها بما يتفق مع مصالحها القومية يعرقل كثيرا من نمو صادرات مجموعة الدول الافريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية .

ونظرا لأن حصيلة الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية في الدول الإفريقية جنوب الصحراء فان السياسات والإجراءات الحمائية تؤدي لحرمان هذه الدول من فرص الإعتماد على حصيلة صادراتها والتحكم في مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية والتيقن من ملائمة معدلات التبادل الدولي لصالحها .

ونتيجة لذلك فقد أولت مجموعة هذه الدول اهتماما كبيرا بمحاولة تخفيف القيود والإجراءات الحمائية في مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي اجتماعات الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات) وفي المنظمات الإقتصادية الدولية .

وتشمل سلة سياسة الحماية على ادوات متعددة ومتشابكة، منها ما ينبع من نظم التجارة في الدول المتقدمة، ومنها ماينشأ عن غير ذلك من التنظيمات الإدارية أو الإجراءات الرقابية، وتعتبر الرسوم الجمركية من أهم أدوات السياسة التجارية التي تمثل احدى وسائل السياسة الإقتصادية الخارجية، وتتمكن الدول عن طريق ما تفرضه من رسوم جمركية من التأثير على نمط وحجم تجارتها مع العالم، فعند فرض رسوم بمعدلات مختلفة على السلع المختلفة تتغير الأسعار النسبية لهذه السلع ومن ثم يتغير نمط التجارة الخارجية

بتغير نمط السلع المتبادلة، ويتناقص حجم التجارة بزيادة معدلات الرسوم الجمركية المفروضة، وقد يتوقف تدفق السلع المتبادلة نهائيا اذا ما زاد معدل التعريفة المفروضة عن الحد الذى يعتبر مانعا لتدفق التجارة، ومن ناحية اخرى يؤدى تخفيض معدل التعريفة الجمركية الى زيادة حجم التجارة وزيادتها الى مستوى يفوق حجم التجارة الخارجية كما يؤدى الدعم أو التعريفة السلبية الى توسع حجم التجارة الخارجية وزيادتها الى مستوى يفوق حجم التجارة الخارجية الذى يتحدد في ظل حرية التجارة.

((ومفهوم الحماية والرسوم الجمركية لم يعد يقتصر على اقامة جدار جمركي يبعد المنافسة الأجنبية عن الصناعات الوليدة وبذلك تتمتع السلع الوطنية بالدعم في أسواقها المحليه ، والأغراض من الرسوم الجمركية لا تقف عند هذا الحد ، فقد تلتمس هذه الرسوم للحد من استهلاك بعض السلع لأسباب صحيه او لتخفيف الضغط على عملتها الأجنبية أو تقليص العجز في ميزانها التجاري أو الحصول على ايراد اساسي أو اضافي لخزينة الدولة لتمويل نفقاتها العامية أو لتوفير جانب من رأس المال المطلوب لبرنامجها الإنمائية ، وقد تأتي الرسوم الجمركية كرد فعل من أحد الأقطار ازاء اجراء اتخذه قطر آخر ، وهذا ما يعرف بالرسوم الجمركية الإنتقاميه أو الثأرية.)) (١٠)

وقد أثرت سياسة الحماية التى تنتهجها دول المجموعة الإقتصادية الأوربية على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من المنتجات الأولية، حيث تفرض دول المجموعة

---

(١٠) روبرت هيلر التجارة الدولية، النظرية والأدلة العلمية. ترجمة محمد عبد الجليل أبوسنينة، د. محمد عبد العزيز – منشورات جامعة قاريونس. بنغازي ١٩٨٧ ص ٢٠٨.

الأوربية رسوما جمركيه مشتركه تؤثر على الموردين الخارجين . فالسلع التى كان يتم في السابق شراؤها من غير دول المجموعة ستحل محلها بدائل أعلى سعرا تنتجها دول داخل المجموعة الإقتصادية. كما فرضت دول المجموعة الإقتصادية رائب متعدده على الواردات الزراعية ، وبمعدلات مرتفعه بغرض تحقيق الإكتفاء الذاتي من بعض المنتجات ، وتحقيق فائض في الإنتاج بقية التصدير ، ومن أوضح الأمثلة على ذلك سلعه السكر حيث أصبحت المجموعة الإقتصادية الأوربية المصدر الثاني للسكر في العالم بعد كوبا .

كذلك ينتهج عدد من الدول المتقدمة سياسة حصص الواردات وتمنح بعض الدول المصدرين المحليين اعانات تصدير ،بهدف زيادة صادراتها من بعض السلع .((فقد فرضت الولايات المتحده قيود تصدير على وارداتها من القطن وفي المقابل كانت تمنح المصدرين اعانات تصدير قدرها ٨,٥سنت عن كل رطل ، وذلك بغرض المحافظة على صادراتها من القطن (١١))).

وهكذا فقد انتشرت القيود التى تفرضها الدول المتقدمة على وارداتها من المنتجات الأولية التى تنتج مثيلاتها، حتى أصبح ما تنتهجه هذه الدول من قيود تعرقل انسياب الصادرات من المنتجات الأولية هو الأصل وتحرير التجارة هو الإستثناء.

وقد قامت منظمة الجات (الإتفاقية العامة للتعريفة والتجارة) من خلال جولاتها المختلفة باجراء تخفيضات للرسوم الجمركية ، إلا أن تأثيرها على الصادرات من المنتجات الأولية كان أقل من تأثيرها على الصادرات من السلع الصناعية وذلك لأن قلة نسبية من التخفيضات في الرسوم الجمركية للدول الأكثر رعاية هي التي أثرت في الأنواع التى جرت الدول الإفريقية جنوب الصحراء على تصديرها من المنتجات

---

(١١) World Bank _ World development report 1984(IBID) P.P.28.

الأولية، ويتضح من الجدول رقم (٥) ان معدل الرسوم الجمركية التي تواجه صادرات مجموعة هذه الدول مازالت حتى بعد التخفيضات التي أجريت في جولة طوكيو ١٩٧٣ ، أعلى من الرسوم التي تواجه صادرات الدول الصناعية ، حيث أن الرسوم الجمركية تتصاعد مع تزايد درجة التصنيع وحيث أن التصنيع في الدول الإفريقية جنوب الصحراء غالبا ما يقتصر على عمليات التجهيز الأولية للمواد الخام والمنتجات الزراعية مما لا يولد إلا أدنى قيمة مضافة ولذلك فان الرسوم الجمركية التي تفرض بسعر ثابت تصيب صادرات مجموعة هذه الدول بأقوي مما تصيب به صادرات الدول المتقدمة التي تتمتع في المتوسط بقيمة مضافة أعلى .

وهكذا يترتب على الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الصناعية أثر حمائي شديد في مواجهة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء بأكثر مما يعوق صادرات الدول الصناعية فيما بينها .

جدول رقم (٥)

الرسوم الجمركية قبل وبعد جولة طوكيو لسلسلة من تجهيزات المنتجات

مرحلة التجهيز	وصف المنتج	معدل الرسوم قبل وبعد جولة طوكيو	
(١)	البن الخام	١٠,٠	٦,٨
(٢)	البن المجهز.	١٣,٣	٩,٨
(١)	حبوب الكاكاو.	٤,٢	٢,٦
(٢)	الكاكاو المجهز.	٦,٧	٤,٣
(٣)	منتجات الشيكولاتة.	١٥,٠	١١,٨
(١)	التبغ الخام غير المصنع.	٥٦,١	٥٥,٨
(٢)	التبغ المصنع	٨٢,٢	٨١,٨
(١)	المطاط الطبيعي	٢,٨	٢,٣
(٢)	المطاط نصف المصنع (غير المصلد بالكبريت).	٤,٦	٢,٩
(٣)	سلع مطاطية.	٧,٩	٦,٧
(١)	الجلود الخام.	١,٤	٠,٠
(٢)	الجلود نصف المصنعة.	٤,٢	٤,٢
(٣)	ادوات السفر - الحقائب وما اليها.	٨,٥	٨,٥
(٤)	السلع المصنوعة من الجلد	٩,٣	٨,٢
(١)	الخشب نصف المصنع.	٢,٦	١,٨
(٢)	الواح الخشب.	١٠,٨	٩,٢
(٣)	السلع الخشبية.	٦,٩	٤,١
(٤)	الاثاث.	٨,١	٦,٦
(١)	بذور الزيت والدقيق.	٢,٧	٢,٧
(١)	الزيوت النباتية.	٨,٥	٨,١

المعدلات هى المتوسطات المرجحة للرسوم الجمركية التى تواجه صادرات الدول النامية (بموجب النظام المعمم للتفضيلات وقاعدة الدولة الاولى بالرعاية والترتيبات الدولية الخاصة الاخرى)في الاتحاد الاقتصادى الاوربى :- السويد سويسرا فنلندا - النرويج - النمسا - استراليا - نيوزلندا - اليابان - الولايات المتحدة.

Source :- World Band _ World Development Report 1987. World Bank _ Washington D.C. pp 154.

المبحث الثالث

تطور حجم الطلب على الصادرات :-

يتضح تأثير العوامل التى تحد من نمو حجم الطلب على صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من خلال الجدول رقم (٦) .

حيث نلاحظ تدهور معدلات نمو حجم صادرات مجموعة هذه الدول ، فقد بلغ هذا المعدل خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (٤٠/٠%) وخلال الفترة التالية ١٩٨٠-١٩٨٥ انخفض معدل النمو حيث حقق نموا سالبا بلغ ٣,٧% ، و في عام ١٩٨٦ تحسن الوضع حيث ارتفع معدل نمو الطلب على صادرات مجموعة هذه الدول الى ١,١% . وعند مقارنة معدلات نمو أحجام صادرات هذه الدول بمعدلات النمو التى حققتها المجموعات الأخرى من الدول ، نجد ان دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCED)قد حققت معدلات نمو عالية في أحجام صادراتها من المنتجات الأولية وكذلك الحال بالنسبة لدول شرق وجنوب اسيا ، وفي المقابل عانت دول أمريكا اللاتينية والكاريبى من تدهور معدلات نمو أحجام صادراتها من المنتجات الأولية وقد انعكس معدل نمو أحجام صادرات كل مجموعة من الدول على حصة كل مجموعة منها في اجمالى صارات العالم من المنتجات الأولية . كما يتضح في الجدول رقم (٧). فنجد ان الدول الإفريقية قد فقدت الكثير من أسواق صادراتها حيث انخفضت حصتها من اجمالى صادرات العالم من المنتجات الأولية بمقدار ٥٠% تقريبا حيث انخفضت حصتها من ٨,٨% عام ١٩٦٧ الى ٤,٨% عام ١٩٨٦ ، وباستثناء الدول المصدرة للنفط نجد ان حصة الدول الإفريقية انخفضت الى ٧,٤% عام ١٩٦٧ ثم الى ٤,٦% عام ١٩٨٦ . في المقابل نجد ان حصة الدول الأوربية قد ارتفعت بشكل كبير ، من ٢٦,٨% عام ١٩٦٧ الى ٣٨,٨% عام ١٩٨٦ ، وكذلك حققت الدول الاسيوية ارتفاعا في حصتها بينما انخفضت حصة دول امريكا اللاتينية قليلا.

جدول رقم (٦)

النمو في حجم صادرات بعض مناطق العالم
من المنتجات الاولية (%)
١٩٧٣-١٩٨٦

المنطقة	١٩٧٣-١٩٨٠	١٩٨٠-١٩٨٥	١٩٨٦
شرق اسيا	٤,٧	٤,٨	٨,١
جنوب اسيا	٣,١	٤,٩	٧,٣
امريكا اللاتينية والكاريبي	٠,٥	٣,٠	٢,٣-
	٥,٩	٨,٢	٣٠,٢
افريقيا جنوب الصحراء	٠,٠-	٣,٧-	١,١

Source:- World Bank _ World Development Repoort 1989
World Bank Washington D.C. page 150.

جـــدول رقم (٧)

حصة كل مـــجموعة من الـدول

من اجمالى صادرات الـعالم

من الـمنتجات الأولـــية (٪)

١٩٦٧ – ١٩٨٦

مجموعة الدول	١٩٦٧	١٩٧١	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦
اوربـــــــــا	٢٦,٨	٣٠,٥	٣١,١	٣٣,٣	٣٤,٩	٣٨,٣
امريكا الشمالية	٢٠,٩	٢٠,٣	٢١,٦	٢٢,٨	١٩,٦	١٧,٦
امريكا اللاتينية	١٣,٢	١٢,٦	١٣,٢	١٢,٦	١٣,٤	١٢,٤
اسيـــــــــا	١٠,٠	٩,٣	١٠,٢	١٠,٥	١١,١	١٠,٧
افريقيــــــا	٨,٨	٨,١	٦,٩	٤,٩	٤,٨	٠٤,٨
افريقيا باستثناء الدول المصدرة للنفط	٧,٤	٧,٠	٦,٣	٤,٥	٤,٥	٠٤,٦

Source |- United Nation Confevence on Trade and Development _ Commodity Year Book 1988 United Nation New York 1989 page.

المبحث الرابع

تطور حصيلة الصادرات :-

تتوقف حصيلة الصادرات في اي دولة على المتغيرات الاتية :-

١/ حجم الطلب على هذه الصادرات .
٢/ حجم العرض من هذه الصادرات
٣/ أسعار هذه الصادرات .

وتعرض أى من هذه المتغيرات للتقلب يؤدى الى تقلب حصيله الصادرات أيضا .

وحيث أن حصيلة الصادرات تعتبر المصدر الرئيسي للعملات الاجنبية في الدول الافريقية جنوب الصحراء ، فان تقلب هذه الحصيلة يعرض قدرة الدولة على سداد التزامها الخارجية للارتفاع والانخفاض تبعا لحالة التقلب في حصيلة صادراتها كما يؤدى ذلك الى اهتزاز قدراتها الإستيرادية وبالتالى تعريض مستوى الإستثمار والتشغيل والناتج للتقلب ، وهو ماينعكس في النهاية على تعثر تنفيذ خطط وبرامج التنمية في هذه الدول .

وتتعرض حصيله الصادرات من المواد الأولية الى تقلبات مختلفه : -

- أ- تقلبات قصيرة المدى :-

((وهى تحدث سنويا في حصيلة الصادرات وخاصة في الدول التى تتميز بدرجة عالية جدا من تركيز الصادرات في سلعة واحدة او سلعتين فقط . وقد لوحظ بشكل واضح ان الدول التى تتكون صادراتها من سلعه واحده تكون أشد تعرضا للتقلبات السنوية في حصيلة النقد الأجنبى المتاتي من تصدير هذه السلعة ، عن تلك الدول التى تتميز صادراتها بالتنوع والتعدد وذلك ان أى تغير طفيف يطرأ على ظروف الطلب أو العرض لهذه السلعة لا يلبث ان يظهر في شكل تغير محسوس في حصيلة الصادرات .

ودرجة تركيز الصادرات تعكس مدى جمود أو مرونة الجهاز الانتاجي للإقتصاد القومي ، فالدول التي تعتمد على انتاج وتصدير سلعه واحده أو سلعتين ، ويشكل التصدير منها النصيب الأكبر من جملة حصيله الصادرات ، هي بلاد تتسم بجمود وتخلف بنياتها الإنتاجية ، وهي بالتالي أشد تعرض لمثل هذه التقلبات السنويه . و كلما عظمت درجة تركز الصادرات ، أي كلما تعاظمت نسبة ما تساهم به سلعتا التصدير الرئيسيه في اجمالى الصادرات كلما كان الإقتصاد القومي أشد تعرضا للتقلبات قصيرة المدى .)) (١٢) .

ونظرا لإعتماد غالبية الدول الإفريقية جنوب الصحراء على سلعة واحدة أو سلعتين في توليدة حصيلتها من النقد الأجنبى ، فانها تتعرض لتقلبات قصيرة المدى ، وتكون أشد عنفا في الدول التي ترتفع فيها درجة تركز الصادرات .

(ب) التقلبات المتوسطة المدى |-

((وهي تصيب حصيلة الصادرات لبعض المواد الأولية ، وهي تتعلق أساسا بتلك السلع والمواد الأولية التي تتميز بالطول النسبي لفترة التفريخ ، أي بوجود فترة زمنية واضحة بين تاريخ بدء الإستثمار والتوسع في الإنتاج وبين ظهور الإنتاج من الطاقات الإنتاجية الجديده .

فحينما يتزايد الطلب العالمي على مثل هذه السلع فان أسعارها تميل بصفة عامة الى الإرتفاع نتيجة عدم مرونة دوال العرض والإنتاج في الاجل القصير ، وحينئذ تزداد حصيلة الدول المصدرة لهذه السلع من العملات الإجنبية ، ويؤدى هذا الى اغرائها بالتوسع في زراعة (انتاج) هذه السلع . وعند نهاية فترة التفريخ وظهور الزياده في الإنتاج ، يتمدد العرض بدرجة كبيرة حيث يغرق السوق العالمي بكميات كبيرة منها مما يدفع أسعارها نحو الهبوط .)) (١٣) .

---

(١٢)رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق ص ٨٥-٨٦.

(١٣)رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق ص ٨٧-٨٨.

وهكذا فان التقلبات في هذا النوع من السلع ترتبط بطبيعه الظروف الفنيه لإنتاجها وبطبيعه هيكل الإنتاج القومي في الدول المصدرة لهذه السلع . كما ان التقلبات في حجم وقيمه صادرات هذا النوع من السلع ترتبط بالتقلبات الدوريه التى تصيب اجمالي حركة النشاط الإقتصادي في الدول المتقدمة التى تعتبر الأسواق الرئيسية لهذه المنتجات .

وبالنظر الى هيكل صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء نجد انها تشتمل على عدد من السلع التى تتميز بالطول النسبي لفترة التفريغ ، بل وتصل في بعضها الى عدة سنوات كما هو الحال بالنسبة للكاكاو والبن والمطاط .

(ج) التقلبات طويلة المدى :-

((وهى تتمثل في التقلبات التى تنشأ نتيجة التغيرات الهيكلية التى تطرأ على الطلب العالمي على المنتجات الأولية .

ومن أشد هذه التغيرات تحول الطلب العالمي عن المنتجات الزراعية الغذائية بفعل تأثير قانون انجل للإستهلاك والذى ينص على اتجاه نسبة ما ينفق من الدخل على الغذاء الى التناقص مع الإرتفاع المطرد في مستوى المعيشة ، فيؤدى مفعول هذا القانون الى اتجاه الطلب العالمي على المواد الغذائية الى التراخي كلما أمعن الدخل القومي ومستوى المعيشة في الدول المتقدمة في التزايد .)) (١٤)

كذلك تمخضت الثورة العلمية والتكنلوجيه المعاصرة في السنوات الأخيرة عن ظروء انهيار واضح في الطلب العالمي على كثير من المواد الخام الطبيعية ، نتيجة الوفر في استخدام هذه المواد ونتيجة لإكتشاف منتجات صناعية تتميز بانخفاض أسعارها مقارنة بأسعار المنتجات الأولية الطبيعية (منافسة الأقمشة الصناعية كالنايلون والبولستر للأقمشة القطنية .)

بل وان ما يضاعف من حرج الموقف الذى تواجهه بعض

---

(١٤)رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق ص ٨٨.

الدول الافريقية جنوب الصحراء في أسواق صادراتها ، تحول العديد من الدول المتقدمة كمنتج ومصدر للعديد من المواد الخام في السنوات الاخيرة .

فقد حفزت زيادة أسعار البترول عمليات البحث عن تكوينات بترولية جديدة وجعلت حقول البترول الباهظة التكاليف نسبيا (مثل حقول بحر الشمال والسكا) مربحة . وقد ظهرت دول عديدة كدول بارزة في تصدير البترول منذ ارتفاع أسعاره فيما بين عامي ١٩٧٣-١٩٧٤.

((ونتيجة لذلك انخفضت حصة منظمه الاقطار المصدر للنفط (أوبك) من اجمالى الإنتاج العالمي للبترول من أكثر من ٦٧% ٣٤م ١٩٧٣ الى نحو ٤٧%بنهاية الربع الثالث من عام ١٩٨٢ ، وذلك نتيجة ارتفاع انتاج البترول لدول خارج الاوبك بنسبة ٤٠% وخاصة في المملكة المتحدة والنرويج وقد تأثرت صادرات نيجريا من البترول كثيرا بمنافسة بترول بحر الشمال الذى يماثله في النوعية ودرجة الكثافة.)) (١٥)

والجدول رقم (٨) يبين التقلبات التى تعرضت لها حصيلة الصادرات للدول الافريقية جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٦ حيث نجد ان حصيلة صادرات مجموعة هذه الدول قد بلغت ٢٥,٤٢٠ مليون دولار في عام ١٩٧٨ حيث انخفضت عن العام السابق بنسبة ٧,١% ، ثم ارتفعت في العام التالي (١٩٧٩) الى ٣٧,٦٦٠ مليون دولار أى بنسبة نمو بلغت ٤٨,٢% عن العام السابق .

وفي عام ١٩٨٠ ارتفعت بنسبة ٣٠,٨% حيث بلغت ٤٩,٢٤٤ مليون دولار. أما في الأعوام التالية أى من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٣ فقد توالت في الإنخفاض حيث بلغت ٣١,٩٧٧ مليون دولار في عام ١٩٨٣ أى بنسبة انخفاض بلغت ٣٥,١% عن عام ١٩٨٠ .

ثم ارتفعت الى ٣٢,٧٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٤ أى بنسه نمو بلغت ٢,٤% عن العام السابق ، أما في عام ١٩٨٥ فقد

---

(١٥) World Bank _ World development report 1984(IBID) P.P.16.

سجلت انخفاضا ثم توالى هذا الإنخفاض في العام التالى (١٩٨٦)٠ حيث بلغت حصيلة صادرات مجموعة هذه الدول ٢٨,٢٣٤ مليون دولار .

ونجد أن حصيلة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ قد ارتفعت بمعدل نمو بلغ ٤٣,٧٪ وهذا يبين مدى التقلب الذى تتعرض له حصيلة صادرات الللدول الإفريقية جنوب الصحراء .

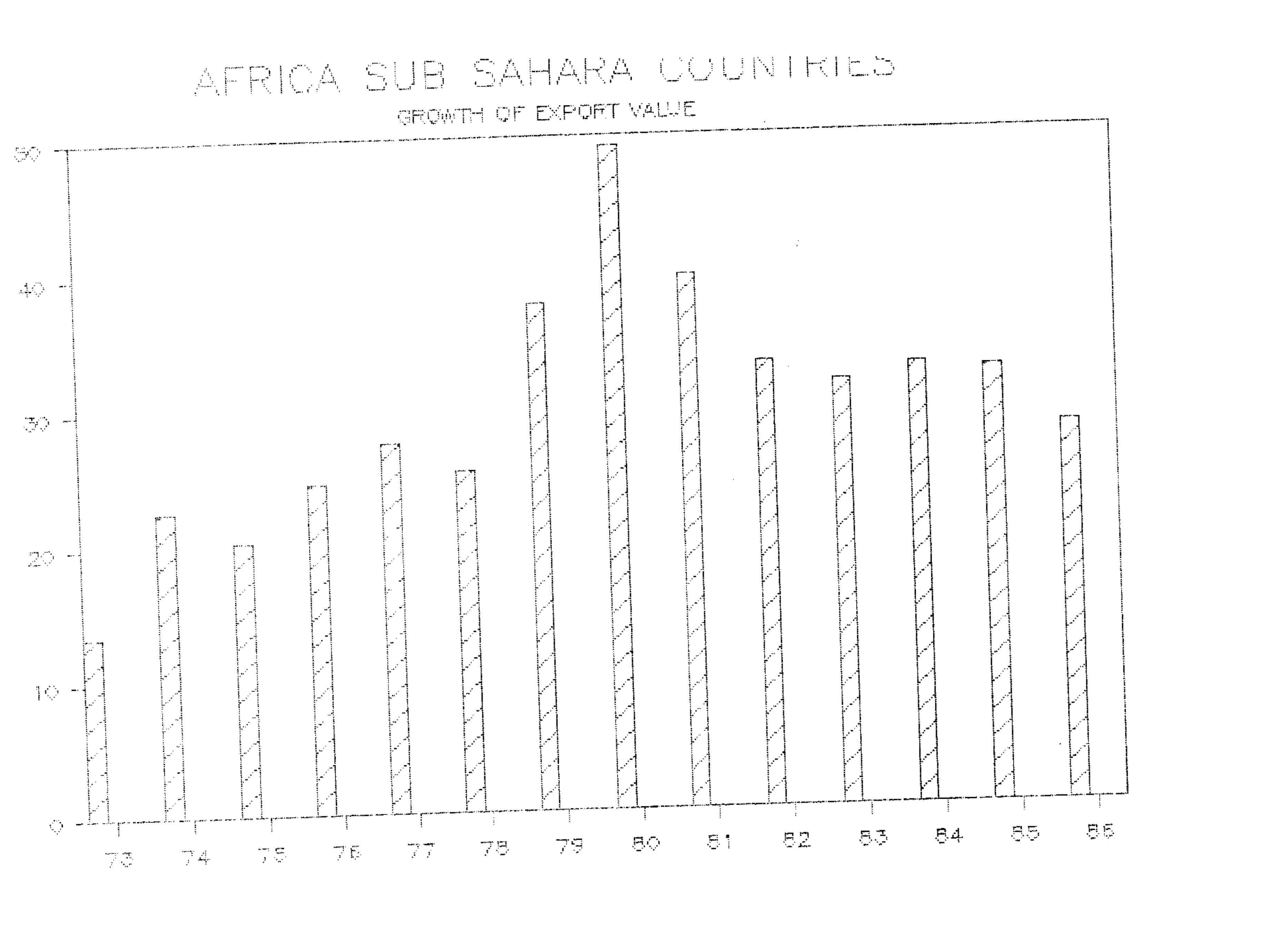
جدول رقم (٨)

تطور حصيلة الصادرات للدول الإفريقية جنوب الصحراء بملايين الدولارات الإمريكية

١٩٧٣- ١٩٨٦

السنة	قيمة الصادرات (بملايين الدولارات)	معدل النمو السنوى (%)
١٩٧٣	٣٣,٣٩٢	—
١٩٧٤	٢٢,٦٧٢	%٦٩,٣
١٩٧٥	٢٠,٢٨٧	%١٠,٠٠-
١٩٧٦	٢٤,٦٢٦	%٢١,١
١٩٧٧	٢٧,٥٠٤	%١١,٧
١٩٧٨	٢٥,٤٢٠	%٠٧,٠٠-
١٩٧٩	٣٧,٦٦٠	%٤٨,٢
١٩٨٠	٤٩,٢٤٤	%٣٨,٨
١٩٨١	٣٩,٥٣٧	%١٩,٧-
١٩٨٢	٣٢,٠٥١	%١٦,٤
١٩٨٣	٣١,٧٧٧	%٠٣,٢-
١٩٨٤	٣٢,٧٤٨	%٠٢,٤
١٩٨٥	٣٢,٤٢٨	%٠٩,٨-
١٩٨٦	٢٨,٢٣٤	%١٢,٩

Source:-International Monetary Fund.
International Financial Statistics Year Book 1987.
International Monetary Fund.
Washington D.C.


AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES
GROWTH OF EXPORT VALUE
0
10
20
30
40
50
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86

ولتأكيد النتائج النظرية التي توصلنا اليها في المبحث الثاني، فقد قام الباحث باستخدام أساليب البحث القياسي لقياس العلاقة بين بعض المتغيرات الإقتصادية في الدول المتقدمة وحصيلة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى، امكن الحصول على النتائج التالية :-

(ملحق احصائي رقم (١)).

١- معدل البطالة :-٢

$$Y = 1196.35 - 73.083\,X$$
$$(-2.6397)$$

$N = ٨$ $\quad R = -0.497 \quad R2 = 0.247$

ويتضح أن هناك علاقة عكسية قوية بين معدلات البطالة في الدول المتقدمة وحصيلة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، ومعدلات البطالة تفسر حوالي ٢٥% من التغير في حصيلة الدول الإفريقية جنوب الصحراء من الصادرات.

٢- معدل التضخم :-

$$Y = 726.70 + 7.1087\,X$$
$$(-840)$$

$N = ٨$ $\quad R = 0.090 \quad R2 = 0.00082$

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين معدلات التضخم في الدول المتقدمة وحصيلة الدول الإفريقية جنوب الصحراء من الصادرات .

٣- معدل نمو الدخل :-

$$Y = -2.777 + 0.0416\,X$$
$$(0.0387)$$

$N = 7 \quad R = 0.0066 \quad R2 = 0.00004$

ومن العلاقة السابقة يتضح أن هناك علاقة طردية ضعيفة جدا بين معدل نمو الدخل في الدول المتقدمة وحصيلة الدول الإفريقية جنوب الصحراء، حيث أن نسبة الدخل التي تنفق على الغذاء تنخفض كلما ارتفع الدخل.

٤- معدل الركود التضخمي :-

$$Y = 796.32 + 0.015\,X$$
$$(0.0206)$$

N = ٨   R = 0.0029 R^2 = 0.000008

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة جدا بين معدلات الركود التضخمي في الدول المتقدمة وحصيلة الدول الإفريقية جنوب الصحراء

المبحث الخامس

==============

تطور قيمة وهيكل الواردات

المطلب الأول:

تطور هيكل الواردات:-

تخصصت الدول الإفريقية جنوب الصحراء في انتاج وتصدير المنتجات الأولية. وهذا أدى الى اعتمادها على الدول المتقدمة في الحصول على احتياجاتها من السلع الصناعية اللازمة لتنفيذ برامجها التنموية مثل الآلات والماكينات والمعدات الإنتاجية والسلع الوسيطة اللازمة لدوران دولاب الإنتاج.

والسلع الصناعية طبقا للتعريف الذي تبناه البنك الدولي في تقاريره عن التنمية في العالم تشمل ما يلي:-

الكيماويات والمنتجات المرتبطة بها – المنسوجات – منتجات الجلود والمطاط – الحديد والصلب – المنتجات التي تقوم على الخامات المعدنية – الآلات ومعدات النقل – تجهيزات وتركيبات المباني – الأثاث – الملابس – الأحذية – الأدوات العلمية والمهنية – السلع الفوتوغرافية والبصرية – ساعات اليد والحائط وغير ذلك من السلع المصنوعة غير المصنفة في التصنيف التجاري القياس الدولي.

ويمكن تقسيم الواردات من السلع الصناعية الى نوعين:-

النوع الأول:-

الواردات الإنمائية وتشمل السلع الرأسمالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية كالآلات والمعدات، اضافة الى مدخلات الإنتاج من قطع غيار وسلع وسيطة .

النوع الثاني :-

السلع الصناعية الكمالية أو شبه الكمالية مثل السلع الإستهلاكية المعمرة كالسيارات الخاصة والتلفزيونات والغسالات وما اليها.

ويتضح من هيكل واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء (جدول رقم (٩). ان واردات الصناعة (المكائن ومعدات النقل – السلع الصناعية الأخرى.) تشكل نسبة كبيرة من اجمالي واردات هذه ا لدول ، وان كانت تتفاوت من دولة لأخرى، فبينما تشكل حوالي ٤٥% من اجمالي الواردات في الصومال عام ١٩٨٦ ، تبلغ هذه النسبة في نيجيريا ٨٦% في نفس العام – بينما تراوحت نسبة الواردات من السلع من السلع الصناعية في بقية الدول بين هاتين النسبتين.

وبشكل عام نلاحظ ارتفاع حصة الواردات من السلع الصناعية من اجمالي الواردات في معظم هذه الدول خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٦.

((يرجع هذا الى تزايد الإحتياجات الإستيرادية الماسة في هذه الدول نتيجة انتهاجها لنمط التصنيع القائم على احلال الواردات، حيث ارتكز هذا النمط على اقامة مجموعة صناعات تنتج سلعا استهلاكية بديلة للسلع التي كان يجري استيرادها سابقا قبل بدء تجربة التصنيع، وقد اعتمد انتاج هذه البدائل على استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة من الدول المتقدمة والتناقض المفزع هنا، هو أن استمرار

جدول رقم (٩)

هيكل الواردات السلعية لمجموعة
من الدول الإفريقية جنوب الصحراء
(نسبة مئوية من اجمالي الواردات السلعية)

الدول	غذاء ١٩٨٣	غذاء ١٩٨٦	وقود ١٩٨٣	وقود ١٩٨٦	سلع أولية أخرى ١٩٨٣	سلع أولية أخرى ١٩٨٦	مكائن ومعدات نقل ١٩٨٣	مكائن ومعدات نقل ١٩٨٦	سلع صناعية أخرى ١٩٨٣	سلع صناعية أخرى ١٩٨٦
اثيوبيا	٠٩	٢٢	٢٥	١٥	٠٤	٠٣	٣١	٣٢	٣١	٢٨
زائير	a ١٨	١٦	٠٧	٠٣	٠٥	٠٤	٣٣	٣٦	٣٧	٤١
تنزانيا	..	٠٤	..	١٦	..	٠٢	..	٣٠	..	٤٨
يوغندا	٠٥	٠٦	٢٣	٠٧	٠١	٠٢	٤٢	٤٦	٢٩	٣٨
كينيا	٠٩	٠٩	٣٦	١٥	٠٤	٠٣	٢٣	٣٩	٢٨	٣٤
سيراليون	٢٧	٣٢	٣٥	١٠	٠٢	٠٤	١٥	٢٨	٢١	٢٦
غانا	a ١٢	٠٧	٠٤	١٦	٠٣	٠٣	٣٣	٣٦	٤٨	٣٨
السودان	a ٢٣	٢١	٠٥	٠٩	٠٣	٠٤	٢١	٣٠	٤٧	٣٧
الصومال	a ٣١	١٥	٠٥	٠٢	٠٨	٠٥	٢٤	٤٧	٣٣	٣٢
السنغال	a ٣٦	٢٠	٠٦	١٦	٠٤	٠٢	١٥	٢٨	٣٨	٣٤
زامبيا	٠٩	٠٤	١٩	١٢	٠١	٠١	٣٤	٤٠	٣٧	٤٢
ليبيريا	٢٥	٢١	١٧	١٧	٠٣	٠٣	٢٦	٣٠	٢٨	٣٠
كوت ديفوار	٢٠	١٥	١٩	٠٧	٠٣	٠٣	٢٥	٣٤	٣٤	٤١
نيجيريا	٢١	١١	٠٣	٠٣	٠٣	٠٣	٣٨	٣٥	٣٥	٤٩
الكاميرون	٠٩	١١	٠٤	٠١	٠٣	٠٢	٣٥	٣٧	٤٩	٤٩
الكنغو	١٧	١٩	١٥	٠٦	٠١	٠٣	٢٥	٣٩	٤٢	٢٧

(..) بيانات غير متوفرة

(a) احصائيات عام ١٩٦٥ لعدم توفر احصائيات ١٩٨٣

Source:- The World Bank _ World development report, I.B.I.D. Deferance years.

انتاج هذه البدائل السلعية محليا قد أعتمد على استيراد وتزايد استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة من الدول المتقدمة.)) (١٦)

أما الواردات الغذائية فنلاحظ أنها تمثل نسبة لا يستهان بها من اجمالي الواردات السلعية في بعض الدول مثل سيراليون والسنغال واثيوبيا حيث تشكل اكثر من خمس الواردات السلعية في هذه الدول. كما يلاحظ ارتفاع حصة الواردات الغذائية من اجمالي الواردات السلعية في معظم الدول خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٦، وذلك نتيجة تزايد الفجوة الغذائية بين الإنتاج المحلي والإستهلاك في هذه الدول ، وقد اسهمت عدة عوامل في تزايد هذه الفجوة. فمن ناحية نجد أن معدل النمو السنوي للسكان في الدول الإفريقية جنوب الصحراء يعتبر من أعلى المعدلات في العالم، ((حيث بلغ حوالي ٣,٢% خلال ١٩٨٠-١٩٨٧ بينما بلغ ٢,٢% في دول افريقية اللاتينية، ٢,٢% في دول جنوب آسيا، أما في دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية فان معدل النمو السنوي للسكان قد بلغ ٠,٦% خلال نفس الفترة.)) (١٧)

وفي المقابل نجد أن متوسط معدل النمو السنوي لإنتاج الغذاء في الدول الإفريقية جنوب الصحراء أدنى من المتوسط السنوي لنمو السكان في مجموعة هذه الدول، مما أدى الى تزايد الفجوة الغزائية التي يتم تغطيتها بالواردات.

وكذلك فقد أدت الهجرة من الريف الى الحضر في مجموعة هذه الدول ، الى تزايد الطلب على الغذاء وخاصة المستورد، حيث أن سكان الحضر يستهلكون المواد الغذائية المستوردة كالقمح والدقيق، بينما يعتمد سكان الريف على المواد

---

(١٦) محمد عبد الشفيع - قضية في اطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد. دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت. الطبعة الأولى ١٩٨١ ص ٣٤٤.

(١٧)Source:- World Bank_World development Report 1989 _ World Bank _ Washington D.C. PP 215.

الغذائيـة المحليـة. ((فقـد ارتـفعت نـسبـة سكان الحضر من اجمـالي السكان في الدول الإفريقية جنوب الصحراء من ١٤% عام ١٩٦٥ الى ٣٧% عام ١٩٨٧ .)) (١٨)

ونـتيجة لتزايد الفجوة بين الإستهلاك والإنتاج المحلي من الغذاء، فقـد تـزايـدت الـواردات مـن الـغلال بمتوسط نمو سنوي بـلـغ ١٧,٩% خلال الفتـرة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، كـمـا ارتفعت واردات الغلال مـن ٨,٣٦٤,٠ الف طن متري عام ١٩٨٠، الى ١٠,١٦٧,٤ الف طن مـتـري في عام ١٩٨٥ وذلك بـمتوسط نمو سنوي بلغ ٣,٧% خلال هذه الفتـرة وكـذلك نـجد أن المـعونـات الغذائية المقدمة من الدول المـتـقـدمـة للدول الإفريقية جنوب الصحراء قد ارتفعت بـمـعدل نـمـو سنوي بلغ ١٣,٤% خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . ثم ارتـفعت بـمعدل نمو سنوي بلغ ١٩,٨% خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ ، حيث ارتـفع حجم المـعونـات الغذائيـة من ٢,٣٤٧,٦ الف طن مـتـري عام ١٩٨١ الى ٤,٩٧٧,٩ الف طن مـتري عام ١٩٨٥. (جدول رقم (١٠))

أمـا الواردات مـن الوقـود فنلاحظ أن نسبتها من اجمالي الواردات السلعيـة تـتـفاوت مـن دولة الى أخرى ، حيث بلغت نسبـتـهـا في كـيـنـيـا حوالي ٣٦% في عام ١٩٨٣ ثم انخفضت الى ١٠,٠% في عام ١٩٨٦، وكـذلك الحال في سيـراليـون حيث انخفضت وارداتـهـا مـن الوقـود مـن ٣٥,٠% الى ١٠,٠ % مـن اجمـالي وارداتـهـا السلعيـة خلال ذات الفتـرة. بـيـنـمـا سجلت واردات الوقـود ارتفاعا في بعض الدول ، حيث ارتفعت في السنغال من ٦,٠% الى ١٦,٠% فـي عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٦ و ارتـفعت كـذلك في غانـا مـن ٤,٠% الى ١٦,٠% مـن اجمـالي وارداتها السلعية خلال ذات الفترة.

---

(١٨) Source:- World Bank_World development Report 1989_ IBID, PP 225.

جدول رقم (١٠)

الدول الإفريقية جنوب الصحراء
تطور انتاج الغذاء والمعونات الغذائية
والواردات من الغلال
١٩٨٦ - ١٩٧٥

السنوات	انتاج الغذاء (٨٠=١٠٠)	واردات الغلال (الف طن متري)	المعونات الغذائية (الف طن متري)
١٩٨٠	١٠٠	٠٨, ٢٦٤, ٠	
١٩٨١	١٠٣	٠٨, ٣٥٣, ٠	٢, ٣٤٧, ٦
١٩٨٢	١٠٥	٠٨, ٦٠٧, ٠	٢, ٤٠٢, ٢
١٩٨٣	١٠٣	٠٧, ٩٨٤, ٨	٢, ٥٤٤, ٥
١٩٨٤	١٠٣	٠٩, ١٢٩, ٦	٢, ٧٤٩, ٧
١٩٨٥	١١٣	١٠, ٢٦٧, ٤	٤, ٩٧٧, ٩
١٩٨٦	١١٨	٠٨, ٥٤٢, ٣	٣, ٧٧٧, ٣
متوسط معدل النمو السنوي			
١٩٨٠-١٩٧٥	١, ٣	٠٠, ٠١٧, ٩	٠, ٠١٣, ٤
١٩٨٥-١٩٨٠	١, ٧	٠٠, ٠٠٣, ٧	٠, ٠١٩, ٨
١٩٨٦	٤, ٤	٠٠, ٠١٦, ٨-	٠, ٠٢٤, ١-

Source:- United Nations Development Programme , The World Bank_African Economic and Financial Data_United Nation Development programme, The Word Bank_New York, N.Y_Washington, D.C.

((وبشكل عام فقد ارتفعت حصة واردات الوقود من اجمالي الواردات السلعية لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء ٧,٠% عام ١٩٦٥ الى ١٠,٠% عام ١٩٧٨ .)) (١٩)

وذلك نتيجة لارتفاع استهلاك الطاقة في هذه الدول بمعدل نمو سنوي بلغ ٢,٣% خلال الفترة ١٩٦٥ – ١٩٨٠ ثم ارتفع متوسط معدل النمو الى ٥,٦% خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧.)) (٢٠)

وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الدول الإفريقية جنوب الصحراء من الطاقة ، فقد انخفضت قيمة وارداتها من الطاقة وكذلك نتيجة الإنخفاض الكبير الذي حدث في أسعار البترول منذ بداية الثمانينات.

المطلب الثاني:-

تطور قيمة الواردات:-

يتضح من الجدول رقم (١١) أن قيمة واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء قد ارتفعت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٦ . حيث ارتفعت من ١١,٤٧٨ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٧٣ الى ١٦,٣٣,٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ بمعدل نمو بلغ ٤٢,٣% ، ثم ارتفعت الى ٢١,٢١٦ مليون دولار في العام التالي بمعدل نمو ٣٠,٠%. أما في عام ١٩٧٦ فقد ارتفعت قيمة الواردات الى ٢٢,١٠٣ مليون دولار، ثم قفزت الى ٢٨,١٠٣ مليون دولار في عام ١٩٧٧ بمعدل نمو بلغ ٢٥,٦%. ثم توالى هذا الارتفاع عام بعد آخر حتى بلغت قيمة واردات مجموعة هذه الدول في عام ١٩٨٠ ٤٤,١٢٨ مليون دولار ، وهذا يعني أن قيمة واردات مجموعة هذه الدول قد ارتفعت خلال

---

(١٩) Source:- World Bank_World development Report 1989، IBID, PP 174.

(٢٠) Source:- World Bank_World development Report 1989_ IBID, PP 175.

جدول رقم (١١)

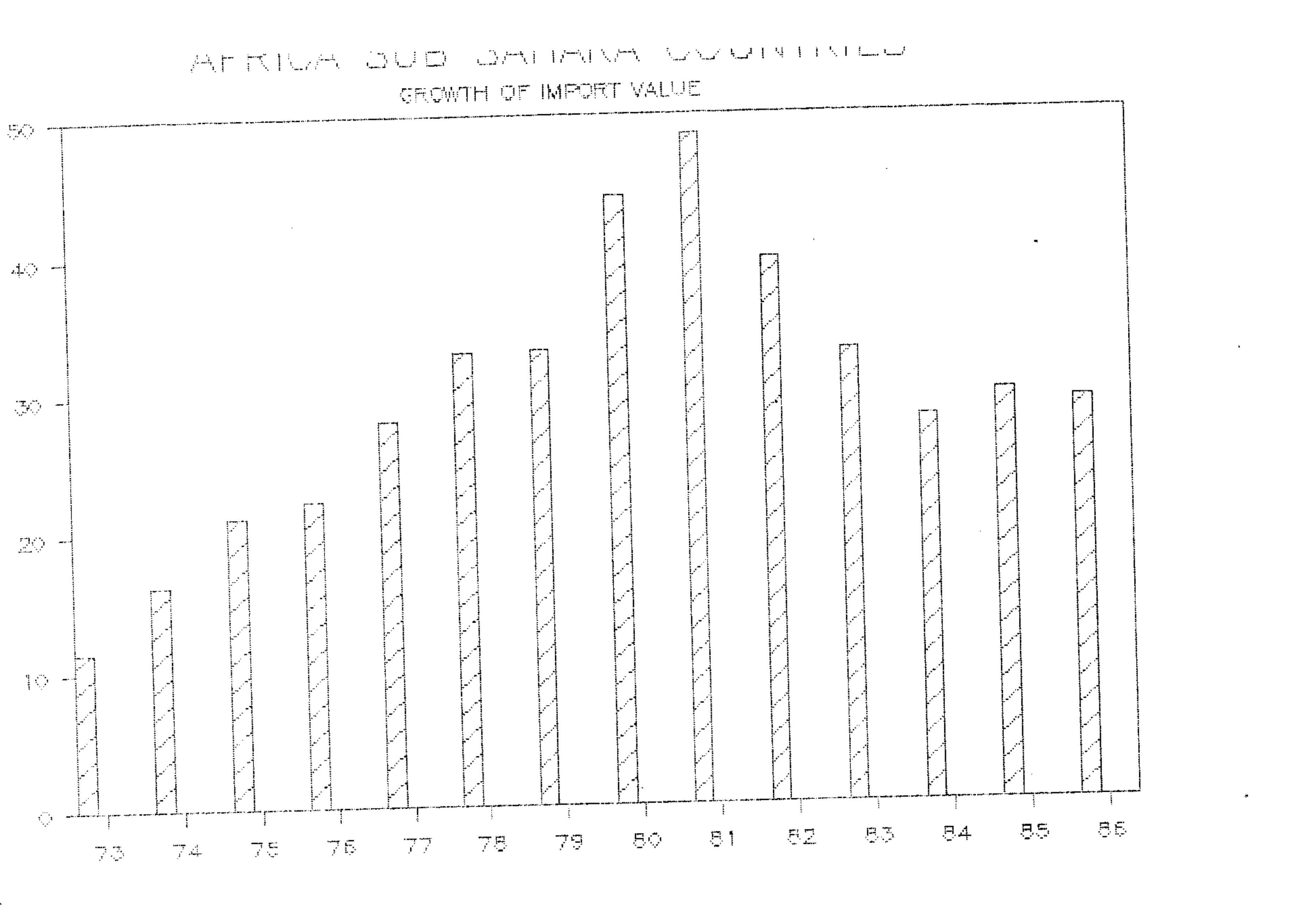
تطور فاتورة واردات الدول الافريقية جنوب الصحراء

(بملايين الدولارات)

١٩٧٣ - ١٩٨٦

السنة	قيمة الواردات (بملايين الدولارات)	معدل النمو السنوي (%)
١٩٧٣	١١,٤٧٨	---
١٩٧٤	١٦,٣٢٠	٤٢,٣
١٩٧٥	٢١,٢١٦	٣٠,٠
١٩٧٦	٢٢,٣٧٠	٠٥,٤
١٩٧٧	٢٨,١٠٣	٢٥,٦
١٩٧٨	٣٣,٩٦٧	١٧,٣
١٩٧٩	٣٣,١٤٨	٠٠,٥
١٩٨٠	٤٤,١٢٨	٣٣,١
١٩٨١	٤٨,٦٤٨	١٠,٢
١٩٨٢	٣٩,٦٤٠	-١٨,٥
١٩٨٣	٣٢,٩٢٣	-١٨,٤
١٩٨٤	٢٧,٩٦٣	-١٥,١
١٩٨٥	٢٩,٧٢٦	٠٦,٣
١٩٨٦	٢٩,١٣٢	-٠٢,٥

Source:- International Monetary Found_International Financial Statistics, year book. differance years.


AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES
GROWTH OF IMPORT VALUE
50
40
30
20
10
0
73
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86

الفترة ١٩٧٣ – ١٩٨٠ بمعدل نمو ٢٨٤,٠% أي أن قيمة واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء قد تضاعفت أكثر من مرتين ونصف وكذلك نتيجة الإرتفاع الكبير الذي حدث في أسعار البترول خلال هذه الفترة ، حيث ارتفعت من ٢,٧ دولار للبرميل الى ٩,٧٦ دولار للبرميل في عام ١٩٧٣، وهو الإرتفاع الذي عرف بالصدمة البترولية الاولى ، ثم كانت الصدمة البترولية الثانية في عام ١٩٧٩ حيث ارتفعت أسعار البترول من ١٧,٢٦ دولار للبرميل الى ٢٨,٦٧ دولار للبرميل (طبقا لمؤشر أسعار رأس تنورة).

وقد سعت الدول المتقدمة الى امتصاص تأثير ارتفاع أسعار البترول على اقتصادياتها، وذلك برفع أسعار صادراتها من السلع الصناعية، هذا وقد انعكس الإرتفاع الذي حدث في أسعار البترول

وما تلاه من ارتفاع لأسعار السلع الصناعية على فاتورة واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء. أما في عام ١٩٨١ فعلى الرغم من انخفاض متوسط أسعار السلع الصناعية بمعدل بلغ ٣,٨% الا أن قيمة واردات هذه الدول ارتفعت من ٤٤,١٢٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٨,٦٤٨ مليون دولار عام ١٩٨١ وذلك نتيجة لإرتفاع أسعار البترول من ٢٨,٣٦٧ دولار للبرميل في عام ١٩٨٠ الى ٣٢,٥٠ دولار للبرميل في عام ١٩٨١.

أما في الأعوام التالية فقد توالى الإنخفاض في فاتورة واردات مجموعة هذه الدول ، فبلغت ٢٧,٩٦٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ حيث انخفضت بنسبة بلغت ٤٢,١٥% خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٤ وذلك نتيجة لإنخفاض متوسط أسعار السلع الصناعية بمعدل سنوي بلغ ٣,٨% وانخفاض أسعار البترول كذلك.

أما في عام ١٩٨٥ فقد ارتفعت قيمة الواردات مجددا بمعدل نمو بلغ ٦,٣% وكذلك نتيجة لإرتفاع متوسط أسعار السلع الصناعية بمعدل بلغ ١٩,٣%.

يتضح من الجدول رقم (١٢) أن الدول الإفريقية جنوب الصحراء قد حققت فائضا في ميزانها التجاري عام ١٩٧٤. أما في الأعوام التالية فقد ظلت تعاني من عجز مستمر في ميزانها

التجاري، وذلك نتيجة تدهور حصيلة هذه الدول من النقد الأجنبي المتولد من صادراتها من السلع والخدمات، والارتفاع المستمر في قيمة وارداتها من السلع و الخدمات.

وقد تذبذب هذا العجز من عام الى آخر ارتفاعا وانخفاضا، حيث بلغ اقصى قيمة له في عام ١٩٨٢، حيث سجل الميزان التجاري لهذه الدول عجزا بلغ ١٨٠٠٦,٦ مليون دولار، وهو ما يعادل نصف حصيلة صادرات مجموعة هذه الدول من السلع والخدمات في نفس العام.

جدول رقم (١٢)
الدول الافريقية جنوب الصحراء
الصادرات والواردات من السلع والخدمات
وموقف الميزان التجاري
١٩٧٣ – ١٩٨٦

السنة	الصادرات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	الواردات من السلع والخدمات (بملايين الدولارات)	الميزان التجاري العجز والفائض (بملايين الدولارات)
١٩٧٣	..	..	ـــــ
١٩٧٤	٢٢,٨٧٢,٠	١٩,٩٦٦,٠	٢,٩٠٦,٠ +
١٩٧٥	٢٣,٧٤٦,٢	٢٨,٥٣٠,٠	٤,٧٨٣,٨ −
١٩٧٦	٢٦,٠٣٩,٠	٢٩,٧٥٥,٠	٣,٧١٦,٠ −
١٩٧٧	..	..	ـــــ
١٩٧٨	٣١,٥٦٤,٠	٤١,١٦٤,٠	٩,٩٠٠,٠ −
١٩٧٩	٤٠,٥٦٤,٠	٥٥,٧٧٣,٠	١٥,٣٠٨,٠ −
١٩٨٠	٥٣,٧٦١,٠	٦١,١٣٣,٣	٧,٣٧٢,٣ −
١٩٨١	٤٥,١٨٧,٩	٦٢,٥٤٨,٦	١٧,٣٦٠,٧ −
١٩٨٢	٣٦,٧١٤,١	٥٤,٧٢٠,٧	١٨,٠٠٦,٦ −
١٩٨٣	٣٣,٩٥٢,٨	٤٧,٠٨٢,٤	١٣,١٢٩,٦ −
١٩٨٤	٣٧,٤٢٧,٦	٤٢,٤٤٠,٨	٥,٠١٣,٢ −
١٩٨٥	٣٨,٠١٩,٣	٤٤,٠٥٩,٢	٦,٠٣٩,٩ −
١٩٨٦	٣٢,٦٤٠,٣	٤٠,٦٨٤,٣	٨,٠٤٣,٧ −

(...) بيانات غير متوفرة .
(ـــ) عجز .
(+) فائض .

Source:- The World Bank World Debt Tables "External debt of developing countries" 1987-1988. Volume 1, Analysis and summary tables. World Bank, Washington D.C. PP. 31

المبحث السادس

==============

تأثير تخفيض قيمة العملة على توازن الميزان التجاري

تقوم فكرة تخفيض قيمة العملة على أن الدولة التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، وتعثر في الوفاء بالتزاماتها الخارجية، يتعين عليها تخفيض سعر صرف عملتها الوطنية تجاه العملات الأجنبية الأخرى، اى القيام باعادة تقيم عملتها تجاة العملات الأجنبية الأخرى، حيث ان تحديد قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية عند مستوى أعلى من السعر التوازني يعرقل نشاط القوى الإقتصادية التي تعمل على اعادة التوازن لميزان المدفوعات ((وتهدف الدولة من تخفيض قيمة العملة الى تشجيع الصادرات والحد من الإستيراد لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات، أو الحد من تصدير رؤوس الأموال الى الخارج وتشجيع تدفقها الى الداخل ، كما قد يكون تخفيض سعر الصرف بهدف زيادة موارد الدولة من الأموال وتخفيف الإرتباك المالي في ميزانيتها ، كما يهدف تخفيض قيمة العملة كذلك الى دعم دخول بعض الفئات المنتجة وتخفيض أعباء مديونيتها، كالعمل على تحسين دخول الزراع ، باعادة تقييم عملتها وخفض قيمتها، مما يؤدي الى تسهيل تصريف منتجاتهم في الأسواق الخارجية، كذلك فان من أهداف تخفيض قيمة العملة، علاج مشكلة البطالة حيث ينتج عن هذا الإجراء تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية مما يسفر عنه زيادة فرص العمالة.)) (٢١)

---

(٢١) دكتور وجدي محمود حسين – العلاقات الإقتصادية الدولية – دار الجامعات المصرية. الإسكندرية. بدون تاريخ. ص ١٩٨.

وفيما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات نجد أن اجراء تخفيض سعر العملة يعني انخفاض أسعار سلع التصدير عند تقدير قيمتها بالعملات الأجنبية ، وانخفاض أسعار الصادرات يؤدي الى ارتفاع الطلب عليها، أي ارتفاع أحجام الصادرات وبالتالي ارتفاع حصيلة الدولة من صادراتها.

كما يؤدي تخفيض قيمة العملة الى ارتفاع أسعارالواردات عند تقدير قيمتها بالعملة الأجنبية ، وهذا ينعكس بدوره على أسعار الواردات بالعملة المحلية، حيث ترتفع أسعارها مما يؤدي الى انخفاض الكمية المطلوبة منها، ونتيجة لذلك ينخفض حجم الواردات وبالتالي تنخفض قيمة واردات الدولة.

المطلب الأول:-

أثر تخفيض قيمة العملة على حصيلة الصادرات:

يتوقف نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات على عدد من الشروط . وسنبحث في امكانية نجاح هذه السياسة في زيادة حصيلة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من خلال تطبيق هذه الشروط على صادرات هذه الدول.

أ/ ((أول هذه الشروط هو أن يتمتع الطلب العالمي على صادرات الدولة بقدر كافي من المرونة السعرية. فكلما ارتفعت مرونة الطلب السعرية كلما كان تأثير تخفيض قيمة العملة أكبر على حصيلة الصادرات.)) (٢٢)

حيث ان انخفاض أسعار الصادرات بنسبة معينة يؤدي الى ارتفاع الكمية المطلوبة بنسبة أقل اذا كانت مرونة الطلب السعرية أقل من الوحدة وترتفع الكمية المطلوبة من الصادارت بنسبة أكبر من نسبة انخفاض أسعار الصادرات اذا

---

(٢٢) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق. ص ٥٧٤.

كانت مرونة الطلب السعرية على الصادرات أكبر من الوحدة وقد اتضح سابقا أن صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، تتكون من المنتجات الأولية التي تتسم بانخفاض مرونة الطلب العالمي عليها ازاء تغيرات أسعارها.

كذلك فان عدم توفر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق العالمية للصادرات يخفض من مرونة الطلب العالمي على هذه الصادرات . بل وان الأسواق العالمية للمنتجات الأولية ذات طابع احتكاري، مما يؤدي الى انخفاض مرونة الطلب السعرية على على صادرات مجموعة هذه الدول.

كما أن الطلب العالمي على المنتجات الأولية عموما لايتوقف أساسا على أسعار هذه المنتجات ، وانما على الظروف الإقتصادية في الدول المتقدمة، التي تعتبر الأسواق الرئيسية لهذه المنتجات .

ب/ ثاني هذه الشروط ((يتمثل في ضرورة تمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة عالية، أي قابلية الإنتاج المحلي لسلع التصدير للزيادة لمواجهة النمو الذي حدث في الطلب العالمي على هذه السلع دون ارتفاع الأسعار المحلية لهذه السلع .)) (٢٣)

كما اتضح فان عرض صادرات الدولة الإفريقية جنوب الصحراء يتسم بانخفاض المرونة، وذلك نسبة للجمود النسبي الذي يتميز به انتاج هذه الصادرات، وبطء استجابة الإنتاج لتغييرات الطلب والأسعار في الأجل القصير. كما أن زيادة الإنتاج من المنتجات الأولية وخاصة الزراعية منها لا يتم بالسرعة المطلوبة، وذلك لطول فترة التفريخ لهذه المنتجات، والتي تصل الى عدة سنوات في بعض المنتاجات كالبن والمطاط، وكذلك يصعب التحكم في الظروف الطبيعية التي تؤثر على الإنتاج، من تغيرات مناخية وآفات، مما يؤدي الى صعوبة التنبوء بحجم الإنتاج المتوقع.

---

(٢٣) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق. ص ٥٧٤.

كذلك فان اعتماد الدول الإفريقية جنوب الصحراء على استيراد مدخلات الإنتاج التصديري من أسمدة ومبيدات والآلات وقطع غيار ، يؤثر سلبا على استقرار الأسعار المحلية لسلع التصدير، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف انتاج سلع التصدير وبالتالي ارتفاع أسعار سلع التصدير، فاذا ارتفعت الأسعار المحلية بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة فهذا يعني أن السعر الذي يشتري به المستوردين لم يتغير

المطلب الثاني :-

أثر تخفيض قيمة العملة على الواردات:

ينبغي توفير شرطين لكي يؤدي تخفيض قيمة العملة دوره بفعالية في تخفيض حجم الواردات وبالتالي قيمتها. وسنبحث في مدى امكانية نجاح هذه السياسة في تخفيض واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، من خلال تطبيق هذين الشرطين على واردات هذه الدول.

أ/ أول هذه الشروط:-

هو أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية متمتعا بقدر كافي من المرونة، بحيث أن ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة بنسبة معينة (نسبة تخفيض العملة) يؤدي الى انخفاض الطلب المحلي على هذه السلع بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع الأسعار، مما يحد من استيراد هذه السلع.

وهذا يتطلب أن يكون الجهاز الإنتاجي المحلي قادرا على انتاج سلع محلية بديلة لسلع الواردات، تكفي لتغطية الطلب المحلي على هذه السلع.

وبالنظر الى هيكل واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، نجد أن السلع الصناعية (السلع الوسيطة - الآلات

والمعدات) تشكل الجزء الأكبر من هذه الواردات ثم تليها في الأهمية الواردات الغذائية والوقود. وهذا يعني أن معظم واردات هذه الدول لا يمكن انتاجها محليا أو لا تنتج سلعا محلية بديلة لها باستثناء الغذاء الذي تنمو الواردات منه بشكل مضطرد نسبة لارتفاع معدل نمو السكان في مجموعة هذه الدول عن معدل نمو الإنتاج المحلي.

كما ان بعض الواردات السلعية تتميز بانخفاض مرونة الطلب السعرية عليها، أي أنها تتمتع بقدر ضئيل من الحساسية ازاء مايحدث من تغيير في أسعارها، ونعني بذلك سلع الإستهلاك التفاخري، وذلك أنه مهما ارتفعت أسعار هذه السلع محليا، فليس من المتوقع حدوث انخفاض كبير في الطلب عليها، وذلك لأن المنفعة الشخصية التي يحصل عليها مستهلكو هذه السلع، تعتبر الى حد كبير جدا دالة في مدى ارتفاع سعرها وندرتها في المجتمع.

كذلك فانه نظرا لما تتسم به عوامل الإنتاج في الدول الافريقية جنوب الصحراء، من جمود شديد في انتقالها بين القطاعات الإنتاجية،فان انتاج سلع بديلة للواردات يزيد الطلب على عوامل الإنتاج المحدودة في مجموعة هذه الدول، مما يؤدي الى ارتفاع أسعارها وينعكس هذا على ارتفاع تكاليف انتاج هذه السلع بالارتفاع، وبالتالي ارتفاع أسعارها.

كذلك فان تخفيض قيمة العملة سيؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الوسيطة كالمواد الخام وقطع الغيار ومواد الوقود، عند تقديرها بالعملات المحلية وتكون نسبة الارتفاع في الأسعار مساوية لنسبة تخفيض قيمة العملة.

وحيث أن مستلزمات من السلع الوسيطة تشكل نسبة كبيرة من واردات مجموعة هذه الدول، فان انتهاج سياسة تخفيض قيمة العملة سيؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع تكاليف السلع المنتجة محليا.

كذلك فانه من نتائج سياسة تخفيض قيمة العملة، ارتفاع أسعار الواردات وحيث أن السلع الإستهلاكية الضرورية

كالمواد الغذائية والأدوية والوقود والتي تشكل نسبة هامة في هيكل واردات هذه الدول، فان ارتفاع أسعارها سيؤدي الى ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يدفع أصحاب الدخول الثابتة من موظفين وعمال للمطالبة بزيادة الأجور والمرتبات، وفي حالة استجابة الحكومة لهذه المطالب فان زيادة الأجور والمرتبات ستنعكس على تكاليف الإنتاج بالإرتفاع ، وبالتالي ارتفاع أسعار جميع السلع المنتجة محليا.

وقد تكون الفروق السعرية بين الأسعارالمحلية للسلع المستوردة وبين أسعار الإنتاج المحلي البديل غير مرتفعة، ولا تغطي فروق الجودة بينها، وهذا يؤدي الى تحول الطلب المحلي من جديد نحو الواردات .

ب/ ((أما الشرط الثاني فيتمثل في كون مرونة عرض الواردات كبيرة، أي أن المصدرين الأجانب سوف يقللون الكمية التي يعرضونها من سلعهم في أسواق الدولة التي قامت بتخفيض قيمة عملتها، وكذلك لمواجهة انخفاض الطلب الذي حدث نيجة ارتفاع اسعار منتجاتهم محليا، وفي هذه الحالة لن يضطر المصدرون الأجانب الى تخفيض أسعارهم بالعملة المحلية، وذلك اذا كانت السوق المحلية للدولة التي خفضت عملتها قليلة الأهمية بالنسبة للمصدرين الأجانب، ويمكنهم تعويض النقص الذي حدث في مبيعاتهم في تلك السوق، اما بزيادة صادراتهم الى دول أخرى أو بزيادة مبيعاتهم في أسواقهم الوطنية، أما اذا كانت ردود فعل المصدرين الأجانب لتخفيض قيمة العملة في البلد المعني هو تخفيض تخفيض أسعار منتجاتهم مقومة بالعملة الأجنبية، بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة، فانه من المتوقع أن تظل الأسعار المحلية للواردات في البلد الذي طبق التخفيض، ثابتة على حالها، وبالتالي لن يقل حجم الطلب على هذه الواردات.)) (٢٤)

---

(٢٤) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق. ص ٥٧٧ - ٥٧٨.

هذا ويتضح من العرض السابق أن الشروط النظرية اللازمة لقيام سياسة تخفيض قيمة العملة بدورها بفعالية في زيادة حصيلة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات غير متوافرة في اقتصاديات الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

ولتأكيد هذه النتائج النظرية فقد قام الباحث باستخدام أساليب البحث القياسي لدراسة العلاقة بين سعر العملة وبين كل من أسعار وكميات وقيم الصادرات والواردات في السودان كمثال لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، بتطبيق طريقة المربعات الصغرى وبفترة ابطاء سنتين، أمكن الحصول على النتائج الآتية :-

(ملحق احصائي رقم (٢)).

أ/ الصادرات :-

أ- حجم الصادرات من السمسم:-

$$Y = 108.98 - 0.524 X$$
$$(-1328)$$

N = 11 R = 0.0102 R2 = 0.0001

ويتضح أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين سعر العملة وحجم الصادرات من السمسم، أي أن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى انخفاض طفيف جدا في حجم الصادرات من السمسم .

٢- أسعار الصادرات:-

$$Y = 0.387 + 81.25 X$$
$$(1-209)$$

N = 12 R = 0.0101 R2 = 0.0001

وهذا يعني ان هناك علاقة طردية ضعيفة جدا بين سعر العملة وأسعار الصادرات، حيث أن تخفيض العملة يؤدي الى انخفاض طفيف جدا في أسعار الصادرات.

٢- حصيلة الصادرات:-

$$Y = 569.23 - 19.33\,X$$
$$(2.182)$$

N = 12　　R = -0.074　　$R^2 = 0.0054$

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين سعر العملة وحصيلة الصادرات، فتخفيض قيمة العملة يؤدي الى حدوث ارتفاع طفيف في حصيلة الصادرات .

ب/ الواردات:-

أ- أسعار الواردات:-

$$Y = 101.698 - 8.085\,X$$
$$(-5.85)$$

N = 12　　R = -0.202　　$R^2 = 0.0408$

ويتضح أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين سعر العملة وأسعار الواردات، حيث نجد أن سعر العملة يفسر حوالي 04,% فقط من التغيير في أسعار الواردات.
وبمقارنة تأثير سعر العملة على كل من أسعار الصادرات وأسعار الواردات، نجد أن تخفيض قيمة العملة

يؤدي الى ارتفاع أسعار الواردات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض أسعار الصادرات.

٢- قيمة الواردات:-

$$Y = 1566.9 - 215.06\ X$$
$$(-7.274)$$

N = 12 R = -0.397 R2 = 0.1576

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية قوية بين قيمة العملة وقيمة الواردات، حيث أن قيمة العملة تفسر حوالي ٠,١٦% من التغيرات في قيمة والواردات.

وبمقارنة تأثير سعر العملة على كل من حصيلة الصادرات وقيمة الواردات نجد أن تخفيض قيمة العملة يؤدي الى ارتفاع قيمة الواردات بنسبة أكبر من نسبة ارتفاع حصيلة الصادرات.

ج/ الميزان التجاري :-

$$Y = -279.40 + 15.788\ X$$
$$(0.6657)$$

N = 12 R = 0.123 R2 = 0.015

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين سعر العملة والميزان التجاري ، حيث نجد أن 0,015 % من التغيرات في الميزان التجاري ترجع الى تغيير قيمة العملة.

ومن المعادلات السابقة يتضح ما يلي :-

ان تخفيض قيمة العملة يؤدي الى انخفاض طفيف لكل من حجم الصادرات وأسعار الصادرات، مما يعكس ارتفاع طفيف في حصيلة الصادرات وذلك نتيجة عدة عوامل مثل ضعف كل من المرونة الدخلية والمرونة السعرية لسلع الصادرات وكذلك ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي لسلع التصدير، وعدم توفر شروط المنافسة الكاملة في الأسواق العالمية لهذه الصادرات ، اضافة الى أن الطلب على هذه الصادرات لا يتوقف على أسعارها بل على الظروف الإقتصادية السائدة في الدول المتقدمة التي تعتبر الأسواق الرئيسية لهذه الصادرات، كما أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج لسلع التصدير وبالتالي ارتفاع اسعار هذه الصادرات مما يضعف من أثر تخفيض قيمة العملة في تخفيض أسعار الصادرات.

ان نجاح تخفيض قيمة العملة في زيادة حصيلة الصادرات وتخفيض قيمة الواردات ومن ثم معالجة الإختلال في الميزان التجاري، يتطلب توافر العديد من الشروط، وكما وضح فان اقتصاديات الدول الإفريقية جنوب الصحراء لا تنطبق عليها هذه الشروط، ولذلك فانه من المشكوك فيه أن يحقق تخفيض قيمة العملة الأهداف المرجوة منه في مجموعة هذه الدول ، بل أن تخفيض قيمة سيعكس الكثير من الآثار السلبية على المتغيرات الإقتصادية في مجموعة هذه الدول.

((فقد ارتبط هذا التخفيض بانخفاض النمو الإقتصادي وزيادة البطالة، كما ارتبط في البلدان استثمار القطاع العام النشط باضعاف استثمار القطاع العام واستراتيجيات التنمية. كما أن ما يستتبع تخفيض سعر العملة من ارتفاع تكاليف المعيشة،واعادة توزيع الدخل ، كثير ما انتقد لأنه ينقل عبء التكييف الى عاتق المجموعات الأدنى دخلا، أو الأقل قدرة على تحمله.

ووجه النـقد الاخير هو أن تخفيض قيمة العملة كثيرا ما يـكـون غيـر فعال من حيث انه يمكن أن يزيد معدل التضخم دون دون أن يـحسن وضع المـدفوعات الخارجيـة تـحسيـنا كافيا مما يـؤدي في النــهاية الى تخفيض جديد للعملة، يغرق البلاد في دائرة مفرغة من التضخم وتخفيض العملة.)) (٢٥)

---

(٢٥) كـريم أنور النشاشيبي ـ تخفيض سعر العملة في البلدان النـاميـة " الإختـبـارات الصعبة". مجلة التمويل والتنمية. البـنـك الدولي، صندوق النقد الدولي. واشنطن دي. سي. مارس ١٩٨٣ ص ١٤.

(٦٢)

جدول رقم (١٣)

الدول الافريقية جنوب الصحراء

أسعار صرف العملات

١٩٧٣ – ١٩٨٦

الدولة	اثيوبيا	السودان	الصومال	اوغندا	تنزانيا	زامبيا	زيمبابوي	سيراليون	غامبيا	كينيا
العملة	بير	جنيه	شلن	شلن	شلن	كواتشا	دولار	ليون	دالاس	شلن
١٩٧٣	٢,٠٧٠٠	٢,٨٧١٦	٦,٢٨١٥	٦,٩٠٠	٦,٩٠٠	١,٥٥٤١	١,٣٦٧٨	١,١٦١٦	٠,٥٨٠٨	٨,٣٢٣٨
١٩٧٤	٢,٠٧٠٠	٢,٨٧١٦	٦,٢٩٥٠	٧,١٤٠	٧,١٤٣	١,٥٥٤١	١,٤٨٨٥	١,١٧٤٣	٠,٥٨٧١	٨,٧٤٥٤
١٩٧٥	٢,٠٧٠٠	٢,٨٧١٦	٦,٢٩٥٠	٨,٢٦٠	٨,٢٦٤	١,٥٥٤١	١,٣٦٧٢	١,٠١١٨	٠,٥٠٥٩	٩,٦٦٠٠
١٩٧٦	٢,٠٧٠٠	٢,٨٧١٦	٦,٢٩٥٠	٨,٣١٠	٨,٣٢٤	١,٢٦٠٣	١,٣٩٠٤	٠,٨٥١٢	٠,٤٢٥٦	٩,٦٦٠٠
١٩٧٧	٢,٠٧٠٠	٢,٨٧١٦	٦,٢٩٥٠	٧,٩٥٠	٧,٩٦٠	١,٣١٦١	١,٢٧٢٨	٠,٩٥٣٠	٠,٤٧٦٥	٩,٦٦٠٠
١٩٧٨	٢,٠٧٠٠	٢,٥٠٠٠	٦,٢٩٥٠	٧,٤٢٠	٧,٤١٥	١,٢٧٠٤	١,١٣٦٩	٠,٩٥٣١	٠,٥٠٨٦	٩,٦٦٠٠
١٩٧٩	٢,٠٧٠٠	٢,٠٠٠٠	٦,٢٩٥٠	٧,٣٣٠	٨,٢٢١	١,٢٨٤٥	١,١٢٥٩	٠,٩٦٣٧	٠,٥٥٦٠	٩,٦٦٠٠
١٩٨٠	٢,٠٧٠٠	٢,٠٠٠٠	٦,٢٩٥٠	٧,٥٧٠	٨,١٨٢	١,٢٤٤٦	١,٢٤٣٤	٠,٩٤٤١	٠,٥٩٦٣	٩,٦٦٠٠
١٩٨١	٢,٠٧٠٠	١,١١٠٠	٦,٢٩٥٠	٨٥,١٥٠	٨,٣٢٢	١,١٣٢٨	١,١٩٨٠	٠,٨٥١٦	٠,٤٧٧٠	١١,٩٥٠٠
١٩٨٢	٢,٠٧٠٠	٠,٧٦٩٢	١٠,٧٥٠٤	١٠٥,٨٢٠	٩,٥٦٧	١,٠٧٥٦	٠,٩٨٥٩	٠,٨١١٣	٠,٤٠٣٦	١٤,٠٦٠٠
١٩٨٣	٢,٠٧٠٠	٠,٧٦٩٢	١٥,٧٨٧٧	٢٤٠,٠٠٠	١٢,٤٥٧	٠,٦٦١٩	٠,٨٦٤٠	٠,٣٩٨٤	٠,٣٦٢٧	١٤,٤١٧٢
١٩٨٤	٢,٠٧٠٠	٠,٧٦٩٢	٢٠,٠١٨٦	٥٢٠,٠٠٠	١٨,١٠٥	٠,٤٥٤٤	٠,٦٧٩٠	٠,٣٩٨٤	٠,٢٣١٣	١٥,١٧٨٢
١٩٨٥	٢,٠٧٠٠	٠,٤٠٠٠	٣٩,٤٨٧١	١,٤٠٠,٠	١٦,٤٩٩	٠,١٧٥٤	٠,٥٥٤٧	٠,١٩٢٠	٠,٢٨٨٩	١٧,٧٣٧٨
١٩٨٦	٢,٠٧٠٠	٠,٤٠٠٠	٧٢,٠٠٠	١,٤٠٠,٠	٥١,٧١٩	٠,٠٧٨٧	٠,٤٨٧٢	٠,٠٢٨١	٠,١٣٤٧	١٩,١٣٥٢

***** تابع الجدول رقم (١٣) *****

الدولة	غانا	ليبيريا	مالي	ملاوي	نيجيريا	موريتانيا	غينيا	مدغشقر	بورندي	(A)
العملة	سيدي	دولار	فرنك مالي	كواتشا	نيرا	اوقية	أسكودو	فرنك ملقاشي	فرنك بورندي	فرنك افريقي
١٩٧٣	٠,٨٥٨٥	١,٢٠٦٤	٢٨٤,٠٠	١,٠٢٢٤	١,٢٦٠٠	٥٦,٨٠١	١,٢٣٣٥	٢٨٤,٠٠	٠٧٨,٧٥	٢٣٥,٤٣
١٩٧٤	٠,٨٦٩٦	١,٢٢٤٤	٢٧٢,٠٨	١,٠٢٩١	١,٣٢٥٤	٥٣,٠١٤	١,٠٨٣٨	٢٧٢,٠٨	٠٧٨,٧٥	٢٢٢,٢٣
١٩٧٥	٠,٨٦٩٦	١,١٧٠٧	٢٦٢,٥٥	١,٠٥٤١	١,٣٦٣١	٥٢,٨٥٥	١,٠٧٣٨	٢٦٢,٥٥	٠٧٨,٧٥	٢٢٤,٢٨
١٩٧٦	٠,٨٦٩٦	١,١٦١٨	٢٨٨,٧٠	١,٠٥٤١	١,٣٦٤٥	٥٠,٧٠٢	١,٠٥٩٩	٢٨٨,٧٠	٠٩٠,٠٠	٢٤٨,٩٤
١٩٧٧	٠,٨٦٩٦	١,٢١٤٧	٢٨٥,٧٦	١,٠٥٤١	١,٢٦٣٨	٥٥,٩٣٧	١,٠٨٦٧	٢٨٥,٧٦	٠٩٠,٠٠	٢٣٥,٢٥
١٩٧٨	٠,٦٦٠١	١,٣٠٢٨	٢٧٢,٢٨	١,٠٥٤١	١,١٨٥٥	٦٠,١٣٠	١,١١٥٣	٢٧٢,٢٨	٠٩٠,٠٠	٢٠٩,٠٠
١٩٧٩	٠,٣٦٣٦	١,٣١٧٣	٢٦٤,٧٨	١,٠٥٤١	١,٣٥٤٣	٦٠,٣٩٣	١,٠٩٩٨	٢٦٤,٧٨	٠٩٠,٠٠	٢٠١,٠٠
١٩٨٠	٠,٣٦٣٦	١,٢٧٥٣	٢٨٧,٩٩	١,٠٥٤١	١,٤٤٠١	٥٨,٧٠٧	١,٢١٧٧	٢٨٧,٩٩	٠٩٠,٠٠	٢٢٥,٨٠
١٩٨١	٠,٣٦٣٦	١,١٦٤٠	٣٣٤,٥٢	١,٠٥٤١	١,٣٤٨٩	٥٦,٩٦٤	١,٢٦٢٥	٣٣٤,٥٢	٠٩٠,٠٠	٢٨٧,٤٠
١٩٨٢	٠,٣٦٣٦	١,١٠٣١	٣٧٠,٩٣	١,٢١٢٢	١,٣٥٢٥	٥٨,٤٢١	١,٢١٢١	٤٠٥,٦٢	٠٩٠,٠٠	٣٣٦,٣٥
١٩٨٣	٠,٣٦٣٦	١,٠٤٧٠	٤٣٦,٩٧	١,٣٥٧٧	١,٢٧٦٠	٥٩,٧٠٨	١,٠٩١٠	٥١٥,٢٧	١١٧,٤١	٤١٧,٣٨
١٩٨٤	٠,٠٢٠٠	٠,٩٨٠٢	٤٧٠,١١	١,٥٣٣٩	١,٢٦٢٢	٦٥,٩٥٨	١,٠٨٣٧	٦٤٥,٠٠	١٢٤,٩٥	٤٧٩,٦٠
١٩٨٥	٠,٠١٦٧	١,٠٩٨٤	٤١٥,٢٦	١,٨٤٤٥	٠,٩١٠٨	٨٤,٦٥٥	٠,٨٩٩٢	٦٩٨,٣٦	١١١,٩٧	٣٧٨,٠٥
١٩٨٦	٠,٠١١١	١,٢٢٣٢	٣٩٤,٧٨	٢,٣٨٨٢	٠,٢٤٦٥	٩٠,٦١٤	٠,٨٥٠٦	٩٤١,٦٢	١٢٤,١٧	٣٢٢,٧٥

(A) الفرنك الافريقي هو العملة الرسمية في الدول الآتية :-
بنين - بوركينا فاسو - الكاميرون - افريقيا الوسطى - تشاد - الكنغو - الغابون
ساحل العاج - النيجر - السنغال - توغو .

Source:- International Monetary Fund _ International Financial Statistics year book 1978 _ International Monetary Fund , Washington D.C.

قـام البـاحث باستخدام أساليب البحث القياسي لدراسة تـأثـيـر عدد مـن المـتـغيرات الإقتصادية على حجم مديونية الدول الإفريـقـيـة جنـوب الصحراء، وبـتطبيق طريقة المربعات الصغرى أمكن الحصول على النتائج الآتية:-
(ملحق احصائي رقم (٣)،(٤)).

١- أسعار الصادرات

$$Y = -279637 + 0.0089\ X$$
$$(0.6657)$$

N = 11 R = 0.123 $R^2 = 0.015$

مـن المعادلة السابقة يتضح أن هناك علاقة طردية ضعيفة بـيـن أسعار صادرات الدول الإفريـقـيـة جنـوب الصحراء وحجم مديونيتها الخارجية.

٢- حصيلة الصادرات:-

$$Y = -1032.72 + 1.721\ X$$
$$(5.276)$$

N = 11 R = 0.9146 $R^2 = 0.836$

وهذا يـعني أن هناك علاقة طردية قوية بين حصيلة صادرات الدول الإفريـقـيـة جنـوب الصحراء وحجم مـديـونيتها، حيث أن التـغيير في حصيلة الصادرات يفسر حوالي .38% من التغيير في حجم المديونية الخارجية.

٣- أسعار الواردات:-

$$Y = 15.598 + 1.656\,X$$
$$(-0.4569)$$

N = 11 R = -0.086 $R2 = 0.0074$

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية ضعيفة بين أسعار واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء وحجم مديونيتها الخارجية.

٤- قيمة الواردات:-

$$Y = 4834.07 + 1.546\,X$$
$$(5.275)$$

N = 11 R = 0.82 $R2 = 0.672$

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية قوية بين قيمة واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء وحجم مديونيتها الخارجية، حيث أن التغيير في قيمة الواردات يفسر حوالي 67.% من التغيير في حجم المديونية.

٥- الميزان التجاري:-

$$Y = 28.19 - 0.163\,X$$
$$(-5.395)$$

N = 11 R = -0.910 $R2 = 0.828$

وهذا يعني أن هناك علاقة عكسية قوية بين موقف الميزان التجاري للدول الإفريقية جنوب الصحراء وحجم مديونيتها، حيث أن التغير في موقف الميزان التجاري يفسر حوالي 82.% من التغير حجم مديونية مجموعة هذه الدول الخارجية.

٦- معدل التبادل الدولي:-

$$Y = 13.098 - 0.037 X$$
$$(-0.781)$$

N = 9 R = -0.047 R2 = 0.0022

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية ضعيفة بين معدل التبادل الدولي للدول الإفريقية جنوب الصحراء وحجم مديونيتها الخارجية.

٧- معدل البطالة:-

$$Y = 4.343 + 2.383 X$$
$$(1.119)$$

N = 8 R = 0.703 R2 = 0.4998

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية قوية بين معدل البطالة في الدول المتقدمة وحجم المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وذلك نتيجة التأثير القوي لمعدل البطالة في الدول المتقدمة على حصيلة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

٨- الفجوة الغذائية:-

$$Y = 8.774 + 10.335 X$$
$$(1.420)$$

N = 5 R = 0.134 R2 = 0.179

وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين قيمة الفجوة الغذائية للدول الإفريقية جنوب الصحراء وحجم مديونيتها الخارجية، حيث أن قيمة الفجوه الغذائية تفسر حوالي 18% من الزيادة في حجم مديونية مجموعة هذه الدول الخارجية.

ومن العلاقات السابقة يتضح ما يلي:-

أن حجم المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء يتأثر كثيرا بموقف ميزانها التجاري وذلك من خلال قوة العلاقة بين حجم المديونية الخارجية من جهة، وقيمة الواردات وحصيلة الصادرات من جهة أخرى. كذلك فان معدلات البطالة السائدة في الدول المتقدمة تؤثر على حجم المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وذلك نتيجة لقوة العلاقة بين حصيلة صادرات مجموعة هذه الدول و معدلات البطالة في الدول المتقدمة.

كما أن حجم الفجوة الغذائية، للدول الإفريقية جنوب الصحراء، و التي يتم تغطيتها عن طريق الإستيراد و المعونات الغذائية من الدول المتقدمة، يؤثر على حجم المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء وذلك نتيجة للعلاقة الطردية القوية بين حجم المديونية الخارجية وقيمة الواردات، التي تزيد بارتفاع حجم الفجوة الغذائية.



الفصـــــل الثـــــاني

المديونية الخارجية للدول الافريقية جنوب الصحراء

المبحث الأول

=============

مفهوم الديون الخارجية

==========================

((يقصد بالدين الخارجي المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير سلع وخدمات اليها، ويكون الدفع اما عن طريق الحكومات الوطنية أو الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة طالما أن الحكومة الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة لإلتزامات هؤلاء الأفراد وهؤلاء المؤسسات الخاصة.))
(٢٦)

ومن خلال التعريف يلاحظ أن أرقام المديونية الخارجية المستحقة على الدول المدينة والتي ينشرها البنك الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي لا تشمل الديون الآتية :-

١- الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة واحدة.
٢- المعاملات (عمليات الشراء واعادة الشراء) مع صندوق النقد الدولي.
٣- الديون المستحقة على الأفراد والهيئات الخاصة اذا كانت غير مضمونة من جانب الحكومات أو الهيئات الرسمية.

---

(٢٦) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٨ ص ٢٣٤.

٤- الإرتباطات الخارجية التي لم يوافق عليها بعد من حيث حجمها وشروطها.

٥- الديون المستحقة الأداء بالعملة المحلية للبلد المدين مثل ديون فائض الحاصلات الزراعية الأمريكية، والتي تقدمها في اطار ((برنامج الغذاء في خدمة السلام)) المستند الى القانون ٤٨٠ الذي أصدره الكونجرس الأمريكي عام ١٩٤٥ وبحسب هذا القانون يسوى هذا النوع من القروض بالعملة المحلية للبلد المدين ولما كان هذا النوع من القروض لا تتم تسويته بالعملات الأجنبية فانه يخرج من نطاق حساب المديونية الخارجية للدولة.

٦- الإلتزامات الناشئة عن تواجد الإستثمارات الأجنبية الخاصة في هذه الدول.

٧- وأخيرا لا تتضمن أرقام المديونية الخارجة، والقروض العسكرية، وعلى الرغم من انطباق تعريف الدين الخارجي عليها إلا أن عدم نشرها يرجع الى اعتبارات السرية، التي يجب أن تتسم بها المعلومات العسكرية لكل دولة، والديون العسكرية تشكل رقما لا يستهان به في مديونية دول العالم الثالث، وذلك لإنتشار الصراعات والنزاعات ٢العسكرية في أغلب هذه الدول، وهذا يتطلب من هذه الدول ضرورة تقوية جيوشها وتسليحها ((وقد قدر فريق من الخبراء، الديون العسكرية للدول النامية بحوالي ٢٠% من اجمالي الديون طويلة الأجل، بينما قدرها فريق آخر بضعف هذه النسبة (٤٠%).)) (٢٧)

---

(٢٧) د. سامي منصور - السلاح والمديونية - مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. القاهرة. العدد ٨٦. ١٩٨٦.

ومن هذا العرض يلاحظ أن الأرقام التي ينشرها البنك الدولي عن حجم الدين الخارجي للدول الإفريقية جنوب الصحراء، لا تعطي صورة دقيقة وكاملة عن حجم المديونية الخارجية المستحقة على هذه الدول، وذلك لأنها تستبعد كثيرا من المكونات الهامة لهذه المديونية، ومن هذا يتضح أن حجم المديونية الخارجية المستحقة على هذه الدول يتجاوز كثيرا الأرقام التي تنشرها الإحصاءات المختلفة.

المبحث الثاني

================

تطور حجم الديون الخارجية

==========================

يتضح من الجدول (١٤) أن حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء قد بلغ في بداية الفترة الزمنية للدراسة حوا١٢٥٢٤,١ مليون دولار، ثم أخذ حجم هذه الديون في التزايد باستمرار حيث بلغ في نهاية عقد السبعينات وبداية الثمانيات حوالي ٥٥,٦٢٠,٣ مليون دولار أي بنسبة نمو بلغت ٣٤٤,١% خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ ، وهذا يعني أن اجمالي الديون المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء قد تضاعفت ثلاثة مرات ونصف تقريبا خلال هذه الفترة.

وخلال عقد الثمانيات استمرت الديون الخارجية في نموها المستمر ، حيث قفزت من ٥٥٦٢٠,٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٦٣٥٣٣,٩ مليون دولار في العام التالي الى نسبة نمو بلغت ١٤,٢٣%، ثم تواصل هذا الارتفاع ، حيث بلغت اجمالي الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول في عام ١٩٨٤ حوالي ٨٠,١٩٣,١ مليون دولار ثم قفزت في العام الثاني الى ٩٠,٥٦٤,٣ مليون دولار بمعدل نمو بلغ ١٢,٩% عن العام السابق.

وقد بلغ اجمالي الدين الخارجي المستحق على مجموعة هذه الدول في نهاية فترة الدراسة. حوالي ١٠٢,٠٣٠,٤ مليون دولار. وخلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٦ ارتفع حجم الدين الخارجي المستحق على هذه الدول من ٥٥,٦٢٠,٣ مليون دولار الى ١٠٢,٠٣٠,٤ مليون دولار بمعدل نمو بلغ ٨٣,٤%.

وقد تضاعف حجم الدين الخارجي المستحق على الدول الافريقية جنوب الصحراء اكثر من سبعة مرات خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٦.

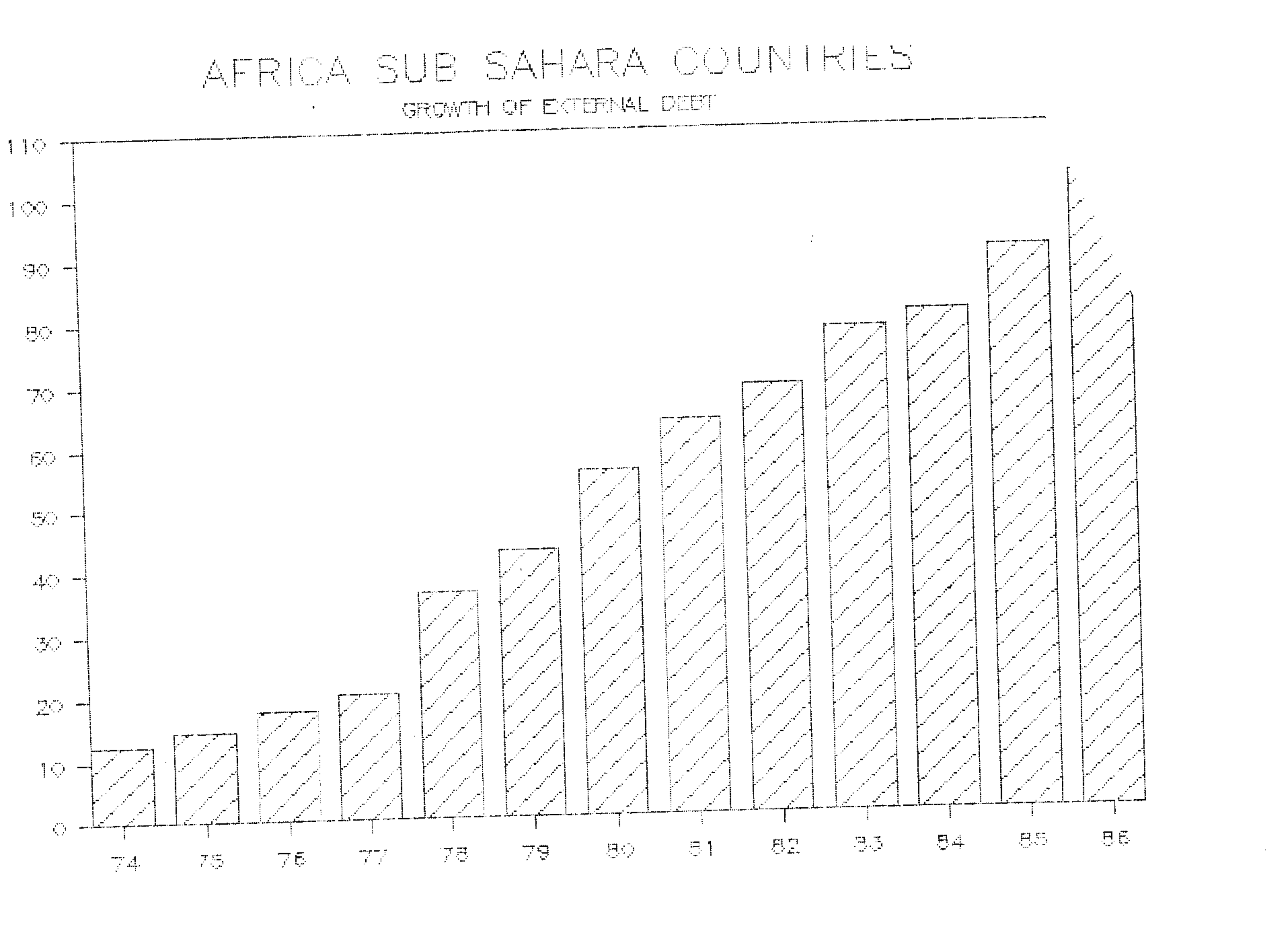
هذا ويزداد وضع الديون الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء استفحالا اذا أخذنا في الإعتبار الديون العسكرية المستحقة عليها، خاصة وان هذه المنطقة تحفل بالكثير من الصراعات والنزاعات المسلحة، مثل المشكلة التشادية والحرب الأهلية في جنوب السودان والأزمة الحدودية بين يوغندا وتنزانيا والصراعات المسلحة في زائير والحروب الأهلية في اثيوبيا بجبهاتها المختلفة، وأخيرا نشاط حركات التحرر في جنوب وجنوب غرب افريقيا وانعكاس هذا الصراع على دول الجوار.

وكل هذه الصراعات والنزاعات المسلحة تتطلب تجهيزات عسكرية لا يمكن لهذه الدول توفيرها الا عن طريق القروض العسكرية. ويتوقع الباحث أن تشكل المديونية العسكرية للدول الإفريقية جنوب الصحراء رقما لا يستهان به، و اذا أخذنا بأقل التقديرين لحجم الديون العسكرية لدول العالم الثالث (راجع ص ٦٩) الى ٢٠% من اجمالي الديون طويلة الأجل المستحقة على هذه الدول. وجدت أن اجمالي الدون طويلة الأجل المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء طبقا لجداول الدين الخارجي التي ينشرها البنك الدولي تبلغ ٨٨,١٥٨,١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ فان اجمالي الديون العسكرية لمجموعة هذه الدول تبلغ ١٧,٦٣١,٦ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وعليه فان اجمالي الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء بما فيها الديون العسكرية تبلغ ١١٩,٦٦٢,٠ مليون دولار في عام ١٩٨٦ .

جدول رقم (١٤)
تطور اجمالي الدين الخارجي
للدول الإفريقية جنوب الصحراء
(بملايين الدولارات الأمريكية)
و النسب المئوية لنمو الدين
١٩٧٤ - ١٩٨٦

السنوات	اجمالي الديون (بملايين الدولارات الأمريكية)	نسبة النمو السنوي للديون
١٩٧٤	٠١٢,٥٢٤,١	%٠٠,٠٠
١٩٧٥	٠١٤,٦٤١,٠	%١٦,٩٥
١٩٧٦	٠١٧,٧٤٥,٠	%٢١,٢٠
١٩٧٧	٠٢٠,٢٠٤,٤	%١٣,٨٦
١٩٧٨	٠٢٦,٥٨٥,٦	%٠٨,٠٧
١٩٧٩	٠٤٢,٩٠٣,٨	%١٧,٢٧
١٩٨٠	٠٥٥,٦٢٠,٣	%٢٩,٦٣
١٩٨١	٠٦٣,٥٢٣,٩	%١٤,٢٣
١٩٨٢	٠٦٨,٩٢٤,٠	%٠٨,٤٨
١٩٨٣	٠٧٧,٩٥٥,٠	%١٣,١٥
١٩٨٤	٠٨٠,١٩٢,١	%٠٢,٨٧
١٩٨٥	٠٩٠,٥٦٤,٣	%١٢,٩٣
١٩٨٦	١٠٢,٠٣٠,٤	%١٢,٦٦

Source:- World Bank _ World debt tables.
"External debt of developing contries".
Volume 1, Analysis and summary tables.
World Bank, Washington D.C. differance years.



AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES
GROWTH OF EXTERNAL DEBT
110
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
74
75
76
77
78
79
80
81
82
83
84
85
86

المبحث الثالث

مصادر وهيكل الديون الخارجية

المطلب الأول:

مصادر الديون الخارجية :-

تنساب القروض الخارجية الى الدول المدينة من خلال قناتين رئيسيتين:- المصادر الرسمية والمصادر الخاصة.

ا/المصادر الرسمية للقروض:

والقروض من مصادر رسمية تنقسم الى نوعين قروض ثنائية و قروض متعددة الأطراف.

-١- القروض الثنائية :-

وهي عبارة عن القروض التي تعقدها الدول المدينة مع حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة وحكومات الدول الإشتراكية، وهي قروض تعقد بشكل رسمي أي في اطار التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية.

و يوجد نوعين من القروض الثنائية :-

(أ) القروض الثنائية السلعية :-

وهي قروض تخرج من نطاق حساب المديونية الخارجية للدولة،

لأنها لاتسوى بالعملات الأجنبية بل يتم تسويتها بالعملات المحلية للبلد المدين.

(ب) أما الشكل الثاني الذي يأخذه انسياب القروض الثنائية، فهو تقديم القروض بالعملات الأجنبية تمويل بعض المشروعات الإقتصادية، وتتم تسوية هذا النوع من القروض بالعملات الأجنبية وفق شروط محدودة يتم الإتفاق عليها من خلال المفاوضات بين حكومتي الدولة المدينة والدائنة.

والقروض الرسمية الثنائية تتميز بخصائص أساسية هي:-

أ/ انها قروض تنساب من عدد محدود من الدول وخاصة الدول الصناعية الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - المانيا الإتحادية - بريطانيا - فرنسا - ايطاليا - كندا.

ب/ تتميز هذه القروض بأنها قروض طويلة الأجل حيث تطول فيها فترة السماح وتزيد فيها مدة القرض عن خمسة سنوات وتصل الى ثلاثين عاما، وكذلك تتميز بانخفاض معدلات الفائدة عليها مقارنة مع أنواع القروض الأخرى.

ج/ نظرا لأن هذه القروض تعقد مع حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة، فان انسيابها يخضع الى ظروف الدورة الإقتصادية السائدة في كل دولة من الدول الرأسمالية، والظروف الإقتصادية السائدة في الدول الرأسمالية ككل، كما تخضع كذلك الى الإعتبارات السياسية، فالدول ذات العلاقات السياسية الجيدة والقوية مع الدول المانحة تحظى بنصيب كبير من هذه القروض كما هو الحال بالنسبة لنيجيريا التي تحظى بالنصيب الأكبر من قروض ومساعدات الدول الرأسمالية.

-٢- القروض متعددة الأطراف:-

أما الشكل الثاني الذي يأخذه انسياب القروض الرسمية فهو القروض متعددة الأطراف وهي عبارة عن قروض تعقد مع منظمات وبنوك اقليمية ودولية متعددة الأطراف.

والقروض متعددة الأطراف تتميز بأنها قروض طويلة الأجل، وأن كانت شروط الإقراض فيها أصعب مقارنة مع شروط

الإقتراض في القروض الرسمية الثنائية. ((حيث أن المنظمات والبنوك متعددة الأطراف تعمل طبقا للقواعد التجارية التي تحكم أي مشروع خاص والذي يهدف الى تعظيم حجم ارباحه، فهي تقرض في الأحوال التي يكون فيها السداد مضمونا، وهذا يتوقف على مركز الدولة المالي وعلى موقفها من تسديد التزاماتها السابقة)). (٢٨)

أهم المنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف:-

١/ مجموعة البنك الدولي وتشمل:-

(أ) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (I B R D)
(ب) وكالة التنمية الدولية (I D A)
(ج) هيئة التمويل الدولية (I F C)

٢/ مجموعة البنوك الإقليمية وتشمل :-

(أ) البنك الإفريقي للتنمية African Development Bank
(ب) البنك الآسيوي للتنمية Asian Development Bank
(ج) البنك الأمريكي العالمي للتنمية
Inter-American Development Bank

٣/ المنظمات الأوروبية متعددة الأطراف:-

(أ) صندوق التنمية الأوروبي European Development Fund
(ب) بنك الإستثمار الأوروبي European Development Bank

٤/ وكالات الأمم المتحدة.

---

(٢٨) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق. ص٢٩٠

٥/ مجموعة الصناديق العربية متعددة الأطراف:-
مثل : المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا.

(ب) المصادر الخاصة للقروض:

أما القروض من مصادر خاصة فانها تنساب الى الدول المدينة عن طريقين :-

١- قروض الموردين (تسهيلات المصدرين).
٢- قروض البنوك التجارية الخاصة (السوق المصرفية الدولية).

١- قروض الموردين :-

وهي تلك القروض الإئتمانية التي تقدمها الشركات وكبار المصدرين وغيرهم من الموردين، لتوريد سلع وخدمات للبلد المقترض ويشترط في هذه القروض أن تكون مضمونة من جانب الحكومة، ((ويتحدد سعر الفائدة على هذا النوع من القروض على ضوء سعر الفائدة السائد في سوق الإقراض طويل الأجل في الأسواق العالمية.

إلا أن تكلفة هذا النوع من القروض، تزيد من الناحية الفعلية على مقدار سعر الفائدة، وذلك لأن كثيرا من الموردين يشترطون أن يتحمل البلد المدين تكاليف التأمين على القرض،كما أن الموردين عادة ما ينقلون عبء خصم هذه القروض لدى البنوك على كاهل الدولة المقترضة، وهذا ما يرفع التكلفة الحقيقية للقرض)). (٢٩)

---

(٢٩) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق. ص٣٢٢-٣٢٥.

٢- قروض البنوك التجارية الخاصة :-

أما الإقتراض من البنوك التجارية الخاصة ((فهو عبارة عن تسهيلات مصرفية تحصل عليها الدولة المدينة لتمويل العجز الموسمي والموقت في حصيلة النقد الأجنبي، ((وتتحدد أسعار الفائدة على هذا النوع من القروض على ضوء سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل في البلد القائم فيه البنك المقرض، وكذلك حركة أسعار الفائدة للقروض قصيرة الأجل في الأسواق الدولية)). (٣٠)

(ونتيجه لأزمة التضخم الركودي التي شهدها العالم الرأسمالي

في منتصف السبعينات، والتي تمثلت مؤشراتها الأساسية في ارتفاع معدلات التضخم والبطالة والتقلبات الواسعة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فقد سعت البنوك التجارية الخاصة لتأمين نفسها ضد مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة وارتفاع معدلات التضخم، بالتحول من الإقراض بأسعار فائدة ثابته الى الإقراض بأسعار فائدة معمومة تربط أتوماتيكيا بأسعار الفائدة السائدة في الأسواق الدولية)). (٣١)

المطلب الثاني:

هيكل الديون الخارجية :-

ستركز دراسة هيكل الديون الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء من خلال زاويتين، من حيث مصادر الإقراض، من حيث المدى الزمني للقرض.

---

(٣٠) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق. ص ٣٤٧. (٣١) مجدي صبحي. الأبعاد الخارجية لمشكلة المديونية "آثار السياسات النقدية والتجارية". مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. القاهرة. العدد ٨٦. ١٩٨٦ ص ٩٤١.

٩ - من حيث مصادر الإقراض:-

يتبين من الجدول رقم (١٥) والجدول رقم (١٦) ، أن اجمالي الديون الخارجية من مصادر رسمية المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء، قد بلغت ١٢,٦١١,٠ مليون ولار في عام ١٩٧٤ أي ما نسبته ٦٨,٢٥% من اجمالي الديون الخارجية المستحقة على هذه الدول، وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٦٩,٥٩% في العام التالي نتيجة لارتفاع حجم الديون الخارجية الرسمية الى ١٥,٣١٤,٩ مليون دولار . وفي عام ١٩٧٦ انخفضت هذه النسبة الى ٦٨,٦٠% على الرغم من ارتفاع حجم الديون الخارجية الرسمية الى ١٧,٧٠٩,٢ مليون دولار، وذلك نتيجة لارتفاع حجم الديون الخاصة من٦,٦٩٢,٣ مليون دولار في عام ١٩٧٥.

أما في عام ١٩٧٨ فعلى الرغم من ارتفاع حجم الديون الخاصة الى ١٥,١٩٧,٧ مليون دولار.

الا أن نسبة الديون الرسمية من اجمالي الديون الخارجية قد ارتفعت الى ٧٢,٤٤%، وكذلك نتيجة للارتفاع الكبير الذي حدث في حجم الديون الرسمية، حيث قفزت في هذا العام الى ٣٦,٥٠٢,٩ مليون دولار وفي عام ١٩٧٩ ارتفع حجم الرسمية الى ٣٣,٠٣٦,٧ مليون دولار وكذلك ارتفع حجم الديون الخاصة الى ٢٠,٤٣٥,٠ مليون دولار، فيما ارتفع نصيب الديون الرسمية في هيكل الديون الخارجية الى ٧٦,٨٠%. أما خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٢ فيلاحظ أنه على الرغم من الارتفاع في حجم الديون الرسمية الا أن نسبة ما تشكله في هيكل الديون الخارجية قد تذبذب خلال هذه الفترة ارتفاعا وانخفاضا. أما خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤ فيلاحظ أن حجم الديون الخارجية قد تناقص، فبينما بلغ حوالي ٢٨,٣٠٨,٨ مليون دولار عام ١٩٨٢ ، انخفض في العام التالي الى ٢٧,٩٤٩,٣ مليون دولار ثم الى ٢٥,٠٤٢,٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ وفي المقابل تواصل الارتفاع في حجم الديون الرسمية وقد أدى هذا الى ارتفاع نصيبها في هيكل الديون الخارجية حيث ارتفع من ٦٢,٤٤% عام ١٩٨٢ الى ٦٥,١٨% ثم الى ٦٨,٥٨% في العامين التاليين.

أما خلال الفترة ١٩٨٥ -١٩٨٦ فيلاحظ أنه على الرغم من ارتفاع حجم الديون الرسمية في عام ١٩٨٥ الى ٦٤,١٤٠,٦ مليون دولار ثم الى ٧٥,٧٩٧,٩ مليون دولار في العام التالي، الا أنه على الرغم من هذا الارتفاع الكبير في حجم الديون الرسمية، الا أن نصيبها في هيكل الديون الخارجية قد تذبذب، فبينما ارتفع عام ١٩٨٥ الى ٧٢,٣٦٪ انخفض في العام التالي الى ٧١,٩٥٪.

ويلاحظ بشكل عام أن نسبة الديون الرسمية من اجمالي الديون الخارجية خلال فترة الدراسة، قد تراوحت مابين ٦١,٥٥٪ الى ٧٦,٨٠٪ وهذا يعني أن معظم الديون الخارجية المستحقة على الدول الإفريقي جنوب الصحراء هي ديون من مصادر رسمية، وذلك لأن الدول تفضل الإقتراض من المصادر الرسمية التي تتميز بأنها قروض أيسر من القروض من المصادر الخاصة من حيث انخفاض أسعار الفائدة عليها وطول فترة السماح وطول مدة القرض.

أما بالنسبة لهيكل الديون الخارجية من المصادر الرسمية (جدول رقم (١٦)) فيلاحظ أن نصيب الديون متعددة الأطراف وذلك نتيجة لإنخفاض حجم المساعدات والقروض المقدمة من الدول المتقدمة، ما أضطر هذه الدول الى زيادة اقتراضها من البنوك والمنظمات متعددة الأطراف.

ففي عام ١٩٧٤ بلغ حجم الديون الثنائية حوالي ٨,٥٧٩,٢ مليون دولار أي مانسبته ٦٨,٠٣٪من اجمالي الديون الرسمية، ثم أخذت هذه النسبة في الإنخفاض على الرغم من الإرتفاع المستمر في حجم الديون الرسمية ، فقد بلغت هذه النسبة حوالي ٦٤,٦٧٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ٦٢,٦٨٪ عام ١٩٧٦ والى ٦١,١٧٪ عام ١٩٧٨، على الرغم من ارتفاع حجم هذه الديون من ٩,٩٠٤,١ مليون دولار عام ١٩٧٥ الى ١٦,٢١١,٤ مليون دولار عام ١٩٧٨ . وفي المقابل تواصل ارتفاع نصيب الديون متعددة الأطراف في هيكل الديون الرسمية لمجموعة هذه الدول، حيث بلغت أعلى نسبة لها في عام ١٩٨٥ حوالي ٣٦,٨٤٪ من اجمالي الديون الرسمية.

أما في عام ١٩٨٦ فقد تغير الوضع حيث انخفض نصيب الديون متعددة الأطراف الى ٤٣,٢٠% بينما ارتفع نصيب الديون الثنائية من ٥٣,١٦% عام ١٩٨٥ الى ٥٦,٨٠% عام ١٩٨٦ . ويلاحظ بشكل اجمالي أنه على الرغم من الإنخفاض المتواصل في نصيب الديون الثنائية من اجمالي الديون الرسمية خلال فترة الدراسة ، إلا أن الديون الثنائية تتمتع بشقل نسبي أكبر في التركيبة الهيكلية للديون الرسمية.

أما بالنسبة لهيكل الديون الخاصة المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء (جدول ١٥) فنجد أن نصيب ديون السوق المصرفية المستحقة على مجموعة هذه الدول، في ارتفاع مستمر، حيث بلغ حجم هذه الديون في عام ١٩٧٤ حوالي ٣,١٦٨,٤ مليون دولار أي ما نسبته ٥٤,٠% من اجمالي الديون الخاصة ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٦١,٧٤% في العام التالي ، وفي عام ١٩٧٦ انخفضت هذه النسبة الى ٦٠,٨١% ثم تواصل الإرتفاع مرة أخرى في عام ١٩٧٨ حيث بلغ حجم الديون المصرفية حوالي ١١,٠٥٤,٦ مليون دولار أي ما نسبته ٧٢,٧٤% من اجمالي الديون الخاصة، وقد بلغت الديون المصرفية أعلى نسبة لها من اجمالي الديون الخاصة في عام ١٩٨٣ حيث بلغت حوالي ٩٠,٤%.

أما خلال الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٥ فقد انخفض حجم ديون السوق المصرفية من ٢٥,٢٦٨,٨ مليون دولار عام ١٩٨٣ الى ٢٢,٢٤٠,٩ مليون دولار في العام التالي ثم الى ٢٢,٢٦٤,٣ مليون دولار عام ١٩٨٥ وهذا أدى الى انخفاض نصيبها في هيكل الديون الخاصة. كذلك نجد أن حجم ديون الموردين في انخفاض مستمر خلال الفترة من ١٩٧٨ الى١٩٨٤ حيث انخفضت من ٤,٢٦١,٩ مليون دولار الى ٢,٧٠٢,٢ مليون دولار خلال هذه الفترة ثم ارتفعت في العامين التاليين حيث بلغت ٤,٢٩٨,٠ مليون دولار عام ١٩٨٦. ويلاحظ بشكل عام أن ديون السوق المصرفية تشكل الجزء الأكبر من الديون الخاصة المستحقة على الدول الإفريقية جنوب الصحراء.

جدول رقم (١٥)

هيكل الديون الخاصة للدول الافريقية جنوب الصحراء (١٩٧٤ - ١٩٨٦)

السنة	اجمالي الديون الخاصة (بملايين الدولارات)	ديون السوق المصرفية و نسبتها من اجمالي الديون الخاصة		ديون الموردين و نسبتها من اجمالي الدين الخاص	
١٩٧٤	٠٥,٨٦٦,٣	٠٣,١٦٨,٤	%٥٤,٠٠	٠٢,٢٤١,٠	%٤٦,٠٠
١٩٧٥	٠٦,٦٩٢,٣	٠٤,١٣٢,٠	%٦١,٧٤	٠٢,٥٦٠,٣	%٣٨,٢٦
١٩٧٦	٠٨,١٠٨,٥	٠٤,٩٣١,٠	%٦٠,٨١	٠٣,١٢٠,٧	%٣٩,١٩
١٩٧٨	١٥,١٩٧,٧	١١,٠٥٤,٦	%٧٢,٧٤	٠٤,١٠٥,٤	%٢٧,٢٦
١٩٧٩	٢٠,٤٢٥,٠	١٦,١٤٧,٩	%٧٩,٠٦	٠٤,٢٦١,٩	%٢٠,٩٤
١٩٨٠	٢٣,٠٥٤,٥	١٩,٠٥٤,٨	%٨٢,٦٥	٠٣,٩٩٩,٧	%١٧,٣٥
١٩٨١	٢٦,٩٠٧,٧	٢٣,٣٧٣,٦	%٨٦,٨٥	٠٣,٥٣٤,٢	%١٣,٣٥
١٩٨٢	٢٨,٣٠٨,٨	٢٥,١٥٠,٦	%٨٨,٨٤	٠٣,١٥٨,٢	%١١,١٦
١٩٨٣	٢٧,٩٤٩,٣	٢٥,٢٦٨,٨	%٩٠,٤٠	٠٢,٦٨٠,٥	%٠٩,٦٠
١٩٨٤	٢٥,٠٤٢,٩	٢٢,٣٤٠,٩	%٨٩,٢١	٠٢,٧٠٢,٠	%١٠,٧٩
١٩٨٥	٢٦,٥٠٤,٤	٢٢,٢٦٤,٣	%٨٤,٠٠	٠٤,٢٤٠,١	%١٦,٠٠
١٩٨٦	٢٩,٥٤٧,١	٢٥,٢٤٩,١	%٨٥,٤٥	٠٤,٢٩٨,٠	%١٤,٥٥

Sorurce:- World Bank _ World Debt - Tables, "I.B.I.D" differance years.

جدول رقم (١٦)

هيكل الديون الرسمية للدول الافريقية جنوب الصحراء

١٩٧٤ - ١٩٨٦

السنة	اجمالي الديون الرسمية (بملايين الدولارات) % من اجمالي الديون الرسمية	الديون الثنائية (بملايين الدولارات) % من اجمالي الديون الرسمية		الديون متعددة الإطراف (بملايين الدولارات) % من اجمالي الديون الرسمية		
١٩٧٤	١٢,٦١١,٠	٠٨,٥٧٩,٢	%٦٨,٢٥	٠٤,٠٣١,٨	%٦٨,٠٣	%٣١,٩٧
١٩٧٥	١٥,٣١٤,٩	٠٩,٩٠٤,١	%٦٩,٦٠	٠٥,٤١٠,٧	%٦٤,٦٧	%٣٥,٣٣
١٩٧٦	١٧,٧٠٩,٢	١١,١٠٠,٨	%٦٨,٦٠	٠٦,٦٠٨,٤	%٦٢,٦٨	%٣٧,٣٢
١٩٧٧	..	..	..	..	..	..
١٩٧٨	٢٦,٥٠٢,٦	١٦,٢١١,٤	%٧٢,٧٤	١٠,٢٩١,٢	%٦١,١٧	%٣٨,٨٣
١٩٧٩	٣٢,٠٢٦,٧	١٩,٢٨١,٧	%٧٦,٨٠	١٢,٧٤٤,٩	%٦٠,٢٠	%٣٩,٨٠
١٩٨٠	٣٨,٥٣٨,٧	٢٣,٠٥٨,٢	%٧٣,٤٧	١٥,٤٧٩,٥	%٥٩,٨٣	%٤٠,١٧
١٩٨١	٤٣,٠٨٢,٧	٢٥,٢٠٣,٧	%٦١,٥٥	١٧,٨٧٩,٠	%٥٨,٥٠	%٤١,٥٠
١٩٨٢	٤٧,٠٦٤,٢	٢٧,٠٠٧,١	%٦٢,٤٤	٢٠,٠٥٧,٣	%٥٧,٣٨	%٤٢,٦٢
١٩٨٣	٥٢,٣٢٥,٨	٢٩,٧٤٥,٨	%٦٥,١٨	٢٢,٥٨٠,٠	%٥٦,٨٥	%٤٣,١٥
١٩٨٤	٥٤,٦٥٥,٦	٣٠,٢٥٦,٦	%٦٨,٥٨	٢٤,٣٣٩,١	%٥٥,٣٦	%٤٤,٦٤
١٩٨٥	٦٤,١٤٠,٦	٣٤,٠٩٩,١	%٧٢,٣٦	٢٨,٠٤١,٥	%٥٣,١٦	%٤٦,٨٤
١٩٨٦	٧٥,٧٩٧,٩	٤٣,٠٥٧,٩	%٧١,٩٥	٣٢,٧٤٠,٠	%٥٦,٨٠	%٤٣,٢٠

.. بيانات غير متوفرة .

Soruce :- World Bank _ World Debt Tables, "I.B.I.D."
differance years.

AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES

STRUCTURE OF EXTERNAL DEBT

110
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0

74 75 76 78 79 80 81 82 83 84 85 86

T MULTILAT SUPPLIERS FIN-MARKT

ب/ من حيث المدى الزمني للقروض:-

يتبين من الجدول رقم (١٧) أن الديون طويلة الأجل تشكل معظم الديون الخارجية المستحقة٢ على الدول الافريقية جنوب الصحراء وقدتراوحت نسبة الديون طويلة الأجل ما بين ٧٩,٣% و ٧٢,١٣% من اجمالي الديون الخارجية.

وذلك نتيجة لأن معظم الديون الخارجية لمجموعة هذه الدول هي من الديون الرسمية، وهي ديون تتميز بأنها ديون طويلة الأجل،حيث تطول فيها فترة السماح وكذلك تطول فيها مدة القروض.

جدول رقم (١٧)
المدى الزمني للديون الخارجية
للدول الافريقية جنوب الصحراء
١٩٧٤ – ١٩٨٦

السنة	الديون طويلة الاجل (بملايين الدولارات)	% من اجمالي الديون	الديون قصيرة الاجل (بملايين الدولارات)	% من اجمالي الديون
١٩٧٣	..	..	..	..
١٩٧٤	..	..	..	..
١٩٧٥	١٤,٩٨١,٦	..	..	..
١٩٧٦	..	..	..	..
١٩٧٧	..	..	..	..
١٩٧٨	٢٩,٥٠٧,٩	%٧٩,٣٠	٠٧,٧٠٨,٠	%٢٠,٧٠
١٩٧٩	..	..	..	..
١٩٨٠	٤٤,١٦٣,٠	%٨٢,٣٣	٠٩,٤٨٠,٠	%١٧,٦٧
١٩٨١	٤٩,٥٩٩,٤	%٨٢,٥٣	١٠,٤٩٨,٧	%١٧,٤٧
١٩٨٢	٥٦,٢٩٨,٤	%٨٦,٦٨	٠٨,٦٤٨,٣	%١٣,٣٢
١٩٨٣	٦٢,٥٢٢,٥	%٨٥,٨٠	١٠,٣٤٣,٩	%١٤,٢٠
١٩٨٤	٦٤,٠١٩,٠	%٨٥,٤٣	١٠,٩١٤,٤	%١٤,٥٧
١٩٨٥	٧٢,٩٥٢,٨	%٨٦,٢٨	١١,٦٠٣,٣	%١٣,٧٣
١٩٨٦	٨٨,١٥٨,١	%٩٢,١٣	٠٧,٥٢٥,٠	%٠٧,٨٧

Source :- World Bank _ World Debt Tables _ (I.B.I.D) _ differance years.

المبحث الرابع

الشروط المالية والتجارية وللإقتراض

المطلب الأول:

الشروط المالية :-

يتضمن أي قرض على إختلاف مصادره سواء رسمية أو خاصة، شروط أساسية يتم الإتفاق عليها بين الدائن والمدين وهي :-

فترة السماح – مدة القرض – سعر الفائدة.

أ/ مدة القرض:-

وهي الفترة التي تمتد من بدء عقد القرض حتى الفترة التي ينتهي فيها استهلاك الدين بأقساطه وفوائده .

ب/ فترة السماح:-

وهي عبارة عن عدد السنوات التي تنقضي منذ عقد القرض حتى يبدأ البلد المدين في دفع أقساط الدين .

ج/ سعر الفائدة :-

الذي يدفعه البلد المدين على القرض ويتم احتسابه على ضوء اعتبارين :

أ- أن هناك فترة سماح معينة يعفى فيها البلد المدين من دفع أقساط القروض، ويدفع الفوائد المترتبة على القرض فقط.

٢- عند انتهاء فترة السماح، فان البلد المدين يبدأ في سداد فوائد القرض وأقساط القرض مرة كل نصف سنة حتى انتهاء مدة القرض. ((ومن ثم يعرف سعر الفائدة الحقيقي بأنه ذلك المعدل السنوي الذي لو طبق على مبلغ القرض القائم فانه ينتج مقدار الفائدة الحقيقية مضافا اليها التكاليف الأخرى التي دفعت على القرض خلال الفترة التي يغطيها.

ويحسب هذا السعر على أساس المعادلة:

$$r = \frac{100\,I}{\dfrac{PG + P\,(2R + 1)}{4}}$$

حيث :- r سعر الفائدة على القرض .

R مدة القرض مطروحا منها فترة السماح،

ومن ثم فان: (2R) عدد الأقساط النصف سنوية التي يكون فيها مبلغ القرض قد أسترد.

I مقدار الفائدة الإجمالية والتكاليف الأخرى التي تدفع خلال مدة القرض.

G فترة السماح بالسنوات .

P (مقدار القرض الأصلي.)) (٣٢)

يتضح من الجدول رقم (١٨) أن متوسط أسعار الفائدة على القروض الرسمية التي عقدتها الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال فترة الدراسة، قد شهدت موجات ارتفاع وانخفاض فقد

---

(٣٢) رمزي زكي. أزمة الديون الخارجية. مرجع سابق ص ٢٦٣ - ٢٦٥.

(٩٠)

جدول رقم (١٨)

متوسط شروط الإقراض

للدول الإفريقية جنوب الصحراء

١٩٧٤ – ١٩٨٦

البند	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
كل المصادر :-												
الفائدة (%)	٠٤,٥	٠٥,٦	٠٥,٤	٠٦,٦	٠٧,٦	٠٧,٣	٠٩,٣	٠٧,٩	٠٨,١	٠٥,٨	٠٦,١	٠٥,٣
مدة القرض (سنة)	١٩,٨	١٩,٦	١٨,٨	١٦,٥	١٥,٥	١٧.٥	١٣,٥	١٨,٥	١٥,٩	٢٣,٦	٢٣,٦	٢٤,٨
فترة السماح (سنة)	٠٦,٠	٠٥,٣	٠٥,١	٠٤,٦	٠٤,٥	٠٤,٩	٠٤,٤	٠٥,٠	٠٤,١	٠٥,٦	٠٥,٧	٠٦,١
المصادر الرسمية :-												
الفائدة (%)	٠٣,٣	٠٤,٢	٠٣,٥	٠٣,٨	٠٤,٢	٠٣,٩	٠٥,١	٠٤,٨	٠٦,٠	٠٤,٠	٠٤,١	٠٤,١
مدة القرض (سنة)	٢٦,٠	٢٦,٣	٢٧,١	٢٣,٣	٢٣,١	٢٥,٠	٢٤,٤	٢٧,٧	٢٣,٥	٢٩,٢	٣٠.٣	٢٩,٤
فترة السماح (سنة)	٠٧,٧	٠٦,٧	٠٧,١	٠٦,٥	٠٦,٢	٠٦,٦	٠٦,٣	٠٦,٨	٠٥,٩	٠٧,٠	٠٧,٢	٠٧,٢
المصادر الخاصة :-												
الفائدة (%)	٠٨,٦	٠٨,٣	٠٧,٨	٠٩,٤	١٠,٥	١١,٢	١٢,٣	١١,١	١٠,٩	١٠,٤	٠٩,٩	٠٩,٦
مدة القرض (سنة)	٠٩,٨	٠٨,٤	٠٨,٤	٠٨,٠	٠٨,٩	٠٨,٧	٠٨,٨	٠٩,١	٠٦,١	٠٨,٠	٠٨,٥	٠٨,٢
فترة السماح (سنة)	٠٣,٢	٠٦,٢	٠٧,٢	٠٢,٨	٠٣,١	٠٣,٥	٠٣,١	٠٣,١	٠١,٧	٠١,٧	٠٢,٦	٠٢,٢

Source:- World Bank _ World Debt Tables, "I.B.I.D."
differance years

ارتفعت في عام ١٩٧٥ بمقدار ٠,٩% عن العام السابق حيث بلغت ٢,٤% ثم انخفضت في عام ١٩٧٦ الى ٣,٥% ثم ارتفعت في عام ١٩٧٨ الى ٣,٨% ثم توالت موجات الإرتفاع و الإنخفاض. وقد بلغ متوسط أسعار الفائدة على القروض الرسمية أعلى معدل له ٦,٠% وذلك في عام ١٩٨٣ .

أما عن متوسط أسعار الفائدة على القروض الخاصة فقد شهدت كذلك موجات ارتفاع و انخفاض، الا أنه يلاحظ أنها أعلى كثيرا من متوسط أسعار الفائدة على القروض الرسمية، حيث نجد أن أدنى معدل لأسعار الفائدة على القروض الخاصة وهو ٧,٨% أعلى من أعلى معدل لمتوسط أسعار الفائدة على القروض الرسمية وهو ٦,٠%.

كذلك نجد أن المتوسط العام لأسعار الفائدة على القروض الرسمية خلال فترة الدراسة يبلغ ٤,١% بينما يبلغ المتوسط العام لأسعار الفائدة على القروض الخاصة خلال فترة الدراسة تبلغ ١٠,٥%.

وقد أدى الإرتفاع الكبير في متوسط أسعار الفائدة على القروض الخاصة الى ارتفاع متوسط أسعار الفائدة على القروض من كل المصادر، ولذلك فان متوسط أسعار الفائدة على القروض من كل المصادر أعلى من متوسط أسعار الفائدة على القروض الرسمية.

أما عن متوسط مدة القروض فيلاحظ أنها أعلى بالنسبة للقروض الرسمية منها بالنسبة للقروض الخاصة، حيث أن أدنى مدة للقروض الرسمية هي ٢٣,١ سنة وذلك في عام ١٩٧٩ بينما أعلى مدة للقروض الخاصة هي ٩,٧ سنة في عام ١٩٧٤ ولذلك فان المتوسط العام لمدة القروض الرسمية خلال فترة الدراسة ٢٦,٣ سنة أعلى منه بالنسبة للقروض الخاصة، التي تبلغ ٨,٤ سنة.

أما عن فترة السماح في القروض الخارجية التي عقدتها الدول الإفريقية جنوب الصحراء خلال من ١٩٧٤ الى ١٩٨٦ ، فيلاحظ أنها في القروض الخاصة منخفضة حيث تراوحت ما بين ٧,١ سنة و ٣,٥ سنة في حين نجد أن فترة السماح في القروض

الرسمية تتميز بالإرتفاع، فقد تراوحت ما بين ٦,٢ سنة و ٧,٧ سنة. كما أن المتوسط العام لفترات السماح في القروض الرسمية (٦,٨ سنة) أعلى منه بالنسبة للقروض الخاصة التي بلغ متوسطها العام ٣,٦ سنة.

المطلب الثاني:

الشروط التجارية :-

يتضمن أي قرض على اختلاف مصدره، على شروط تفرضها الجهات المقرضة على الدول المقترضة.

فتتميز القروض بأنها مقيدة الإستخدام لتمويل مشروعات محددة و في مجالات محددة، وتختار الجهات المقرضة المشروعات التي تمولها، من بين عدد من المشروعات تتقدم بها الدولة المقترضة، وذلك بغض النظر عن أهميتها للدولة المقترضة في ذلك الوقت .

ولا تمنح القروض في شكل نقدي وانما في شكل تمويل واردات سلعية، وهذا يعني أن اعطاء القروض يرتبط في نفس اللحظة والمكان بزيادة حجم صادرات الدول الدائنة التي تنساب الى الدول المدينة، وهذا يعني أن الدول المقترضة تضطر بموجب هذه القروض الى شراء سلع وخدمات من الدولة المقرضة بغض النظر عن كونها الأفضل عالميا أو الأكثر ملاءمة لظروف الدولة المتلقية، وفي هذه الحالة فان أسعار هذه السلع كثيرا ما تجاوز الأسعار العالمية لهذه السلع.

كذلك يشترط في القروض ضرورة استخدام وسائل نقل تتبع للدولة المقرضة لنقل هذه السلع. ((فالولايات المتحدة الأمريكية تشترط نقل ٥٠% من هذه السلع على بواخر أمريكية)). (٣٣)

---

(٣٣) رمزي زكي - أزمة الديون الخارجية - مرجع سابق . ص ٣٦٤.

وفي هذا الصدد وجد أنه لقاء كل دولار تدفعه الحكومة الأمريكية للبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، يتم انفاق حوالي دولارين في الإقتصاد الأمريكي لشراء منتجات أو نظير خدمات استشارية أمريكية، وكذلك فانه ثلاثة من كل أربعة دولارات من ميزانية وكالة التنمية الدولية تنفق في الإقتصاد الأمريكي . وكذلك فان الشركات متعددة الجنسيات تصدر الآن الى أقطار العالم الثالث ما قيمته اثنان وعشرون دولار من السلع لقاء كل دولار من دولارات المعونة الثنائية الموجهة للعالم الثالث)). (٣٧)

ويتضح من هذا فداحة الأعباء التي تتكبدها الدول الافريقية جنوب الصحراء من جراء الشروط التجارية للقروض، التي تفرض عليها، حيث تزيد هذه الشروط من تكلفة القروض.

---

(٣٧) فرانسيس مورلابيه وآخرون – أمريكا وصناعة الجوع – مرجع سابق. ص ١٢٨.

وكذلك يشترط في القروض ضرورة استخدام خبراء أو فنيين من الدولة المقرضة لتنفيذ المشروع الذي مولته، وتدفع لهم مرتبات ضخمة ((ففي مشروع "تطبيقات الاقمار الصناعية والتدريب عليها" في الكاميرون والذي يكلف ٦٥٠ الف دولار، يتكلف أحد اختصاصي الاقمار الصناعية بمفرده ٩٠ الف دولار سنويا)). (٣٤)

وقد أصبحت القروض تمثل بالنسبة للدول المتقدمة شكل جديد من أشكال التجارة الدولية، حيث تؤدي الى زيادة حجم صادرات هذه الدول من السلع والخدمات ((أشار اي.ر بلاك المدير الأسبق للبنك الدولي، لدى حديثه عن برنامج المعونة، الى أنها تؤمن أسواقا كبيرة وفورية للسلع الأمريكية وتحفز نمو أسواق جديدة فيما وراء البحار للشركات الأمريكية وتوجه الإقتصاديات الوطنية المتأثرة نحو نظام المشروع الحر الذي يمكن للمصانع الأمريكية أن تزدهر في ظلها)). (٣٥)

((صرح أحد أعضاء جماعات الضغط العاملة لحساب شركة فارم ماشينري قائلا "نحن لانظر الى المعونات بوصفها قضية ليبرالية، بل ننظر اليها كجزء من التجارة العالمية، ونحن جزء من التجارة العالمية فمن الواضح اذن أن نولي اهتماما بالمعونات الخارجية)). (٣٦)

((وقد بلغت اجمالي المشروعات التي مولتها وكالة التنمية الدولية مما يزيد على ٣٥٠٠ شركة أمريكية، الى أكثر من بليون دولار في عام ١٩٧٨ .

---

(٣٤) فرانسيس مورلابيه، جوزيف كولينز، ديفيد كينلي ــ أمريكا وصناعة الجوع. ترجمة د. حسن ابوبكر ــ دار الفكر للدراسات والنشر و التوزيع ــ القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ١٢٩.

(٣٥) توماس سنتش. الإقتصاد السياسي للتخلف . مرجع سابق ص ١٤٠.

(٣٦) فرانسيس مورلابيه وآخرون ــ أمريكا وصناعة الجوع ــ مرجع سابق. ص ١٢٩.

المبحث الخامس

===============

أعباء القروض

===============

القروض الخارجية على اختلاف أنواعها تترتب عليها أعباء معينة تتحملها الدولة المدينة، وهي عبارة عن مدفوعات دورية تتحدد مسبقا وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد القرض، وهذه المدفوعات هي:-

أ - مدفوعات فوائد القرض:-

((وهي عبارة عن مدفوعات دورية تلتزم بها الدولة المدينة، طيلة مدة القرض وتتحدد هذه المدفوعات وفقا لقيمة القرض ومدة القرض وأسعار الفائدة المتفق عليها.

ب - مدفوعات أقساط القرض:-

وهي مدفوعات واجبة الدفع خلال فترة من انتهاء فترة السماح حتى نهاية مدة القرض، أي أن الدولة المدينة تعفى من سداد أقساط القرض خلال فترة السماح)). (٣٨)

وتتفاوت القروض الخارجية في مدى عبء مدفوعات خدمة الديون (مدفوعات الفائدة + أقساط القرض) طبقا لنوعية القرض المتعاقد عليها، فالقروض التي تتسم بارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدة القرض وقصر فترة السماح، يكون عبء

---

(٣٨) رمزي زكي - الديون والتنمية "القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية. الإدارة العامة للشئون الإقتصادية - جامعة الدول العربية. دار المستقبل العربي الطبعة الأولى ١٩٨٥ . القاهرة. ص ٥٦ - ٥٧.

مدفوعات خدمتها أعلى من تلك القروض ذات أسعار الفائدة المنخفضة ومدة القرض طويلة وفترة سماح طويلة كذلك.

والقروض الرسمية بمختلف أنواعها تتميز بأنها أيسر من القروض الخاصة وذلك لإنخفاض أسعار فائدتها وطول فترة السماح وطول مدة القرض كذلك.

وكما يتضح فان المتوسط العام لأسعار الفائدة على القروض الرسمية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٦ يبلغ ٤٫١%، بينما يبلغ في القروض الخاصة ١٠٫٥%، وكذلك نجد أن المتوسط العام لمدة القروض الرسمية يبلغ ٢٦٫٢ سنة، بينما في القروض الخاصة يبلغ هذا المتوسط ٨٫٤ سنة، أما متوسط فترة السماح خلال فترة الدراسة يبلغ ٦٫٧ سنة للقروض الرسمية و ٢٫٦ سنة للقروض الخاصة.

هذا وتنعكس شروط الإقراض بشكل مباشر على أعباء خدمة الديون الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء. وأعباء خدمة الديون تشمل مدفوعات فوائد الديون ومدفوعات أقساط الديون.

المطلب الأول:

هيكل مدفوعات فوائد القروض:-

يتضح تطور مدفوعات فوائد القروض الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء (جدول رقم ١٩ و ٢٠). حيث نلاحظ أن اجمالي مدفوعات فوائد القروض في تصاعد مستمر فبينما بلغت ٣٥٥٫٦ مليون دولار عام ١٩٧٤ تضاعفت أكثر من سبعة مرات خلال الفترة ١٩٧٤ ١٩٨٥ حيث بلغت في عام ١٩٨٥ حوالي ٣٫٠٩٠٫٢ مليون دولار. وهذا يعكس فداحة الأعباء التي تعاني منها الدول الإفريقية جنوب الصحراء في سداد مدفوعات فوائد قروضها الخارجية.

أما عن هيكل مدفوعات فوائد القروض فنجد أن مدفوعات فوائد القروض الخاصة تشكل أكثر من نصف اجمالي هذه

المدفوعات، حيث شكلت هذه المدفوعات حوالي ٥٠,١% من اجمالي المدفوعات في عام ١٩٧٤ ثم أخذت هذه النسبة في التزايد حتى وصلت الى أقصى نسبة لها في عام ١٩٨٢ حيث أصبحت مدفوعات فوائد القروض الخاصة تشكل ٧٠% من اجمالي مدفوعات فوائد القروض الخارجية، ثم أخذت هذه النسبة في الإنخفاض في الأعوام التالية حتى وصلت الى أدنى نسبة لها في عام ١٩٨٦ حيث بلغت ٤٣,٠% ويلاحظ أنه على الرغم من أن هيكل القروض الخارجية لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء يميل لصالح القروض من المصادر الرسمية، إلا أن هيكل مدفوعات فوائد هذه القروض يميل لصالح مدفوعات فوائد القروض الخاصة، وكذلك نتيجة لتعدد شروط الإقتراض من المصادر الخاصة، ارتفاع أسعار الفائدة وقصر مدة القروض.

أما بالنسبة لهيكل مدفوعات فوائد القروض الخاصة (جدول رقم (٢٠)) ، فنجد أن معظم مدفوعات فوائد القروض الخاصة تستخدم في تسديد مدفوعات فوائد قروض السوق المصرفية، حيث تشكل أكثر من ٨٠% من جملة مدفواعات فوائد القروض الخاصة في معظم فترة الدراسة

أما بالنسبة لهيكل مدفوعات فوائد القروض الرسمية (جدول رقم (١٩))، فنجد أن الهيكل بشكل عام متعادل بين مدفوعات فوائد القروض متعددة الأطراف، على الرغم من أن القروض الثنائية تمثل الجزء الأكبر من اجمالي القروض الرسمية، ويعزى هذا التشوه في هيكل مدفوعات فوائد القروض الرسمية الى أن شروط الإقتراض بالنسبة للقروض متعددة الأطراف أصعب منها بالنسبة للقروض الثنائية.

جدول رقم (١٩)

هيكل مدفوعات فوائد الديون الرسمية

للدول الافريقية جنوب الصحراء

١٩٧٤ - ١٩٨٦

السنة	اجمالي مدفوعات فوائد الديون الرسمية و نسبتها من اجمالي مدفوعات الفوائد (بملايين الدولارات)	مدفوعات فوائد الديون الثنائية و نسبتها من مدفوعات فوائد الديون الرسمية	مدفوعات فوائد الديون متعددة الإطراف ونسبتها من مدفوعات فوائد الديون الرسمية
١٩٧٤	١٧٧,٥ %٤٩,٩	٩٥,١ %٥٣,٥٨	٨٢,٤ %٤٦,٤٢
١٩٧٥	٢١١,١ %٤٩,١	١١١,٢ %٥٢,٦٣	١٠٠,٠ %٤٧,٣٧
١٩٧٦	٢٤٩,٤ %٥٤,٢	١٢٧,٢ %٥١,٠٠	١٢٢,٢ %٤٩,٠
١٩٧٨	٣٩٧,٥ %٤٧,٦	١٩٧,٦ %٤٩,٧١	١٩٩,٩ %٥٠,٢٩
١٩٧٩	٥٠٦,٤ %٤٢,١	٢٤٩,٧ %٤٩,٣١	٢٥٦,٧ %٥٠,٦٩
١٩٨٠	٦٧٠,٧ %٣٤,٩	٣٨٢,٥ %٥٧,٠٤	٢٨٨,١ %٤٢,٩٦
١٩٨١	٦٣٣,٨ %٣٠,٤	٣٣٧,٧ %٥٧,٥٤	٢٩٦,١ %٤٢,٤٦
١٩٨٢	٦٧٧,٠ %٣٠,٠	٣٣٣,٥ %٤٩,٢٨	٣٤٣,٤ %٥٠,٧٢
١٩٨٣	٧٧٩,٨ %٣٠,٥	٣٨٥,٤ %٤٩,٤٤	٣٩٤,٣ %٥٠,٥٦
١٩٨٤	١,٠٤٩,٠ %٣٦,٠	٥٦٥,٠ %٥٣,٨٦	٤٨٤,٠ %٤٦,١٤
١٩٨٥	١,١٦٤,٣ %٣٧,٧	٦٢٧,٣ %٥٣,٨٨	٥٣٧,٠ %٤٦,١٢
١٩٨٦	١,٣٨٨,١ %٥٧,٥	٦٤٨,٣ %٤٦,٧٠	٧٣٩,٨ %٥٣,٣٠

Soruce :- World Bank _ World Debt Tables, "I.B.I.D."
differance years.

جدول رقم (٢٠)

هيكل مدفوعات فوائد الديون الخاصة
للدول الافريقية جنوب الصحراء
١٩٧٤ – ١٩٨٦

السنة	اجمالي مدفوعات الفوائد (بملايين الدولارات)	مدفوعات فوائد الديون الرسمية ونسبتها من اجمالي مدفوعات الفوائد	مدفوعات فوائد ديون الموردين ونسبتها من اجمالي مدفوعات فوائد الديون الخاصة	مدفوعات فوائد ديون السوق المصرفية ونسبتها من مدفوعات فوائد الديون الخاصة
١٩٧٤	١٧٨,١	%٥٠,١	٤٩,٧ %٢٨,٧٥	١٢٦,٩ %٧١,٢٥
١٩٧٥	٢١٨,٤	%٥٠,٩	٦٧,٣ %٣٧,٢٩	١٤٥,٧ %٦٦,٧١
١٩٧٦	٢١٠,٤	%٤٥,٨	٦٢,٥ %٢٩,٩٤	١٤٧,٤ %٧٠,٠٦
١٩٧٨	٤٣٦,٨	%٥٢,٤	٩٨,٨ %٤٦,٥٧	٢٣٣,٠ %٥٣,٤٣
١٩٧٩	٦٩٧,٣	%٥٧,٩	١٢٦,٩ %١٨,٨٢	٥٧٠,٣ %٨١,١٨
١٩٨٠	١,٢٥١,٦	%٦٥,١	١٤٥,٦ %١٢,٨٧	١,٠٩٠,٥ %٨٧,١٣
١٩٨١	١,٤٥١,١	%٦٩,٦	١٠٨,٢ %٠٦,٩١	١,٣٥٠,٨ %٩٣,٠٩
١٩٨٢	١,٧٤١,٩	%٧٠,٠	١١٢,٣ %٠٧,٠٦	١,٦١٩,٠ ٣٩٢,٩٤
١٩٨٣	١,٧٧٧,٦	%٦٩,٥	٩٩٣,٨ %٠٦,٨٨	١,٦٥٥,٤ %٩٣,١٢
١٩٨٤	١,٨٦٥,٠	%٦٤,٥	١١٢,٧ %٠٦,١٣	١,٧٥٠,٧ %٩٣,٨٧
١٩٨٥	١,٩٢٥,٩	%٦٢,٣	٣١٩,٢ %١٦,٥٨	١,٦٠٦,٧ %٨٣,٤٢
١٩٨٦	١,٠٤٣,١	%٤٣,٥	١٧٦,٣ %١٦,٩٠	٨٦٦,٨ %٨٣,١٠

Soruce :- World Bank _ World Debt Tables, "I.B.I.D." differance years.

AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES

STRUCTURE OF INTEREST PAYMENTS

المطلب الثاني:

هيكل مدفوعات أقساط الديون:-

يتضح من الجدول رقم (٢١) أن اجمالي مدفوعات اقساط الديون الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة، فبينما بلغت جملة هذه المدفوعات في عام ١٩٧٤ حوالي ٩٦٤,٩ مليون دولار ارتفعت في عام ١٩٨٠ الى ٢,١٤٦,٥ مليون دولار حيث تضاعفت أكثر من مرتين خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٠ .

هذا وقد تواصل هذا الإرتفاع خلال الثمانيات حيث بلغت مدفوعات أقساط الديون الخارجية أقصى قيمة لها في عام ١٩٨٥ حيث بلغت ٤,٩٦٣,٢ مليون دولار ثم انخفضت في العام التالي الى ٣,٨١٦,٣ مليون دولار وذلك نتيجة لإنخفاض مدفوعات أقساط الديون الخاصة من ٣,٢٩٨,٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ الى ٢,٢٠٤,٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ .

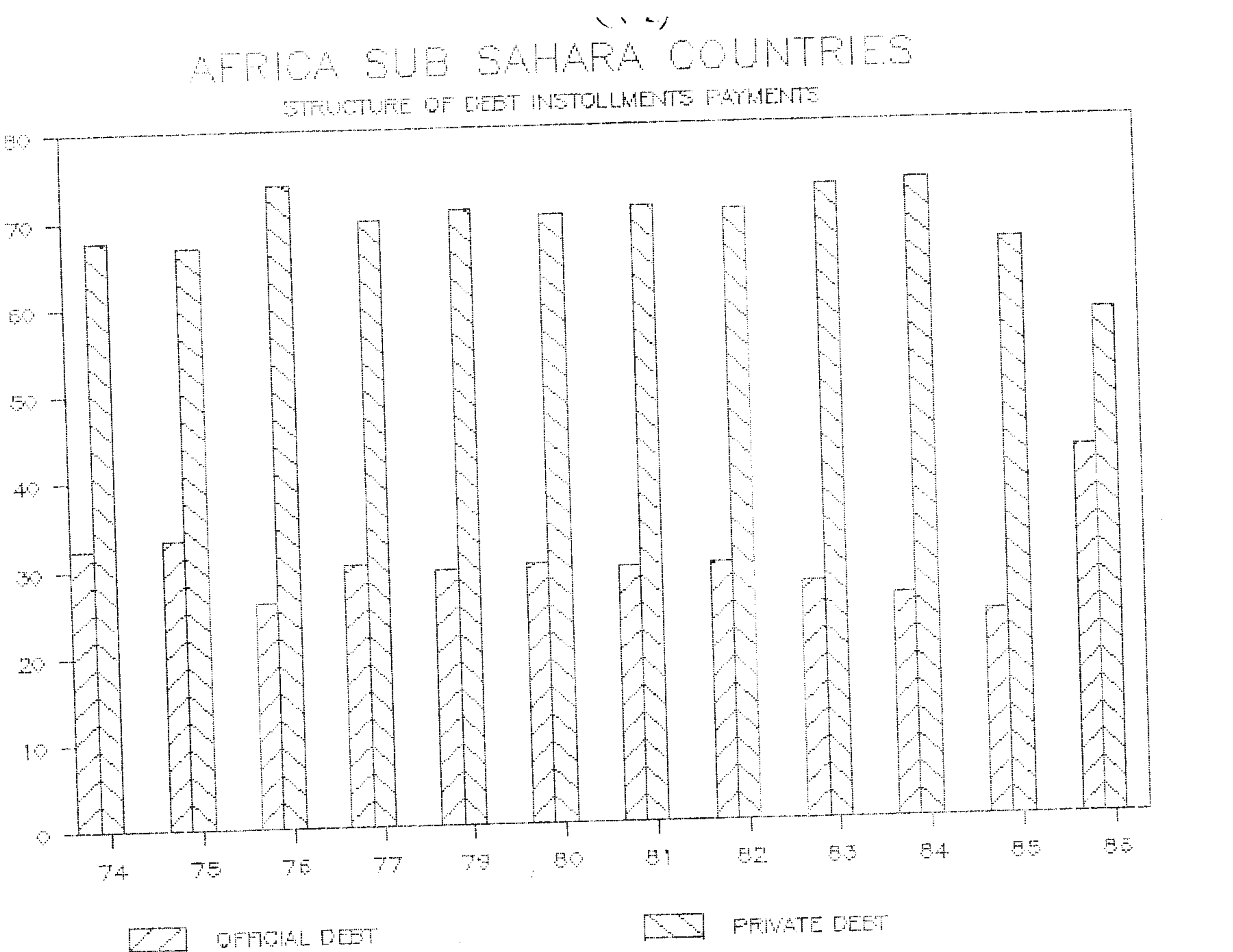
اما بالنسبة لهيكل مدفوعات أقساط الديون الخارجية، فنجد أن مدفوعات أقساط الديون الخاصة تتمتع بثقل نسبي أكبر في هذا الهيكل، حيث تشكل أكثر من ٦٦٪ من جملة مدفوعات أقساط القروض الخارجية في كل سنوات الدراسة ما عدا عام ١٩٨٦ حيث انخفضت هذه النسبة الى ٥٧,٨٪ على الرغم من أن القروض الرسمية تتمتع بالثقل الأكبر في هيكل القروض الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، وهذا التشوه في هيكل مدفوعات أقساط الديون الخارجية الى تعقد شروط الإقتراض من المصادر الخاصة مقارنة مع شروط الإقتراض من المصادر الرسمية.

جدول رقم (٢١)
تطور مدفوعات أقساط الديون الخارجية
للدول الافريقية جنوب الصحراء
١٩٧٤ – ١٩٨٦

السنة	اجمالي اقساط الديون الخارجية (بملايين الدولارات)	اقساط الديون الرسمية (بملايين الدولارات)	% من اجمالي اقساط الديون	اقساط الديون الخاصة (بملايين الدولارات)	% من اجمالي اقساط الديون
١٩٧٤	٠,٦٩٤,٩	٠,٢٢٤,٨	%٣٢,٤	٠,٤٧٠,١	%٦٧,٢
١٩٧٥	٠,٨٦٧,٨	٠,٢٨٨,٠	%٣٣,٢	٠,٥٧٩,٨	%٦٦,٦
١٩٧٦	١,٠٣٩,٨	٠,٢٦٩,٧	%٢٦,٠	٠,٧٧٠,١	%٧٤,٠
١٩٧٧	..	..	..	..	..
١٩٧٨	١,٢٧٩,٢	٠,٣٨٥,٦	%٤٠,٢	٠,٨٩٣,٦	%٦٩,٨
١٩٧٩	١,٦٣٨,٦	٠,٤٨٠,٧	%٣٩,٣	١,١٥٧,٩	%٧٠,٧
١٩٨٠	٢,١٤٦,٥	٠,٦٤٤,٢	%٢٠,٠	١,٥٠٢,٣	%٧٠,٠
١٩٨١	٢,٣٩٦,.	٠,٧٠١,٢	%٣٩,٣	١,٦٩٤,٨	%٧٠,٧
١٩٨٢	٢,٥٥١,٢	٠,٧٥٦,٦	%٢٩,٧	١,٧٩٤,٦	٣٧٠,٣
١٩٨٣	٣,٠٣٧,٦	٠,٨٢٤,٧	%٢٧,٢	٢,٢١٢,٩	%٧٢,٨
١٩٨٤	٣,٩٧٧,٨	١,٠١١,٥	%٢٥,٦	٢,٩٥٨,٣	%٧٣,٤
١٩٨٥	٤,٩٦٣,٢	١,٦٦٥,٢	%٢٣,٦	٣,٢٩٨,٠	%٦٦,٤
١٩٨٦	٣,٨١٦,٣	١,٦١١,٨	%٤٢,٢	٢,٢٠٤,٥	%٥٧,٨

.. بيانات غير متوفرة .

Soruce :- World Bank _ World Debt Tables,
"I.B.I.D." differance years.



AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES
STRUCTURE OF DEBT INSTOLLMENTS PAYMENTS
80
70
60
50
40
30
20
10
0
74
75
76
77
79
80
81
82
83
84
85
86
OFFICIAL DEBT
PRIVATE DEBT

المطلب الثالث:

هيكل مدفوعات خدمة الديون:-

يلاحظ من الجدول رقم (٢٢) و (٢٣) أن اجمالي مدفوعات خدمة الديون الخارجية للدول الافريقية جنوب الصحراء في تصاعد مستمر، فبينما بلغت في عام ١٩٧٤ حوالي ١,٠٥٠,٥ مليون دولار شهدت في الأعوام التالية ارتفاعا كبيرا ، حيث بلغت حوالي ٤,٠٦٨,٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ بمعدل نمو بلغ ٢٨٧,٣% خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٠ أي أنها قد تضاعفت أكثر من مرتين ونصف خلال هذه الفترة . و قد بلغت أعباء خدمة الديون الخارجية للدول الافريقية جنوب الصحراء أقصى قيمة لها في عام ١٩٨٥ حيث بلغت ٨,٠٥٣,٣ مليون دولار وهذا يعني أن أعباء خدمة الديون قد تضاعفت خلال الفترة من ١٩٧٤ الى ١٩٨٥ حوالي سته مرات ونصف، الأمر الذي يوضح فداحة الأعباء التي تعاني منها هذه الدول في خدمة ديونها الخارجية.

أما بالنسبة لهيكل مدفوعات خدمة الديون الخاصة فيلاحظ من الجدول رقم (٢٢) أن مدفوعات خدمة الخاصة تتمتع بثقل نسبي أكبر في هذا الهيكل ، ومرد هذا كما اتضح سابقا يرجع الى تعقد شروط الإقتراض من المصادر الخاصة ، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة وقصر فترة السماح ومدة القروض بالنسبة للقروض الخاصة ، الى ميل هيكل مدفوعات خدمة الديون الخارجية لصالح مدفوعات خدمة الديون الخاصة، على الرغم من أنها تتمتع بثقل نسبي أقل في التركيب الهيكلي للديون الخارجية لمجموعة هذه الدول. أما بالنسبة لهيكل مدفوعات خدمة الديون الرسمية فيلاحظ أن مدفوعات خدمة الديون الثنائية تستحوذ على النصيب الأكبر من مدفوعات خدمة الديون الرسمية، وهذا يتناسب مع وزنها النسبي في هيكل الديون الرسمية بينما تشكل مدفوعات خدمة ديون السوق المصرفية معظم مدفوعات خدمة الديون الخاصة وهذا كذلك يتناسب مع وزنها النسبي في هيكل الديون الخاصة.

جدول رقم (٢٢)

هيكل مدفوعات خدمة الديون الخاصة للدول الافريقية جنوب الصحراء

١٩٧٤ – ١٩٨٦

السنة	خدمة الديون الخاصة (بملايين الدولارات)	% من اجمالي مدفوعات خدمة الديون الخارجية	مدفوعات خدمة ديون السوق المصرفية (بملايين الدولارات)	% من مدفوعات خدمة الديون الخاصة	مدفوعات خدمة ديون الموردين (بملايين الدولارات)	% من اجمالي مدفوعات الديون الخاصة
١٩٧٤	٠,٦٤٨,٢	%٦١,٧٠	٠,٣٠٧,٩	%٤٧,٥٠	٢٤٦,٨	%٣٨,٠٧
١٩٧٥	٠,٧٩٨,٢	%٦١,١٠	٠,٥٠٧,٨	%٦٣,٦٢	٢٩٠,٤	%٣٦,٣٨
١٩٧٦	٠,٩٨٠,٥	%٦٥,٣٨	٠,٣٨٧,٢	%٣٩,٥٠	٢٦٣,٤	%٢٦,٨٦
١٩٧٨	١,٣٣٠,٤	%٦٢,٩٥	٠,٨٨٥,١	%٦٦,٥٣	٤٣٣,٣	%٣٢,٥٧
١٩٧٩	١,٨٥٥,٢	%٦٥,٢٧	١,٢٦٢,٠	%٦٨,٠٣	٥٧٢,٠	%٣١,٩٧
١٩٨٠	٢,٧٥٣,٩	%٦٧,٦٨	٢,١٥٦,٩	%٧٨,٣٢	٥٩٧,٠	%٢١,٦٨
١٩٨١	٣,١٤٥,٩	%٧٠,٢٠	٢,٦٠٧,٠	%٨٢,٨٧	٥٣٩,٠	%١٧,١٣
١٩٨٢	٣,٥٣٦,٥	%٧١,١٥	٣,١٥٧,٤	%٨٩,٢٨	٣٧٩,١	%١٠,٧٢
١٩٨٣	٣,٩٩٠,٥	%٧١,٣٢	٣,٦٤٦,٨	%٩١,٣٩	٣٤٣,٧	%٠٨,٦٣
١٩٨٤	٤,٨٢٣,٣	%٦٩,٩٩	٤,٤٧٨,١	%٩٢,٨٤	٣٤٥,٢	%٠٧,١٦
١٩٨٥	٥,٢٢٣,٩	%٦٤,٩٣	٤,٧٠٨,٩	%٩٠,١٤	٥١٥,٠	%٠٩,٨٦
١٩٨٦	٣,٢٤٧,٦	%٥١,٩٨	٢,٨١٦,١	%٨٦,٧١	٤٣١,٥	%١٣,٢٩

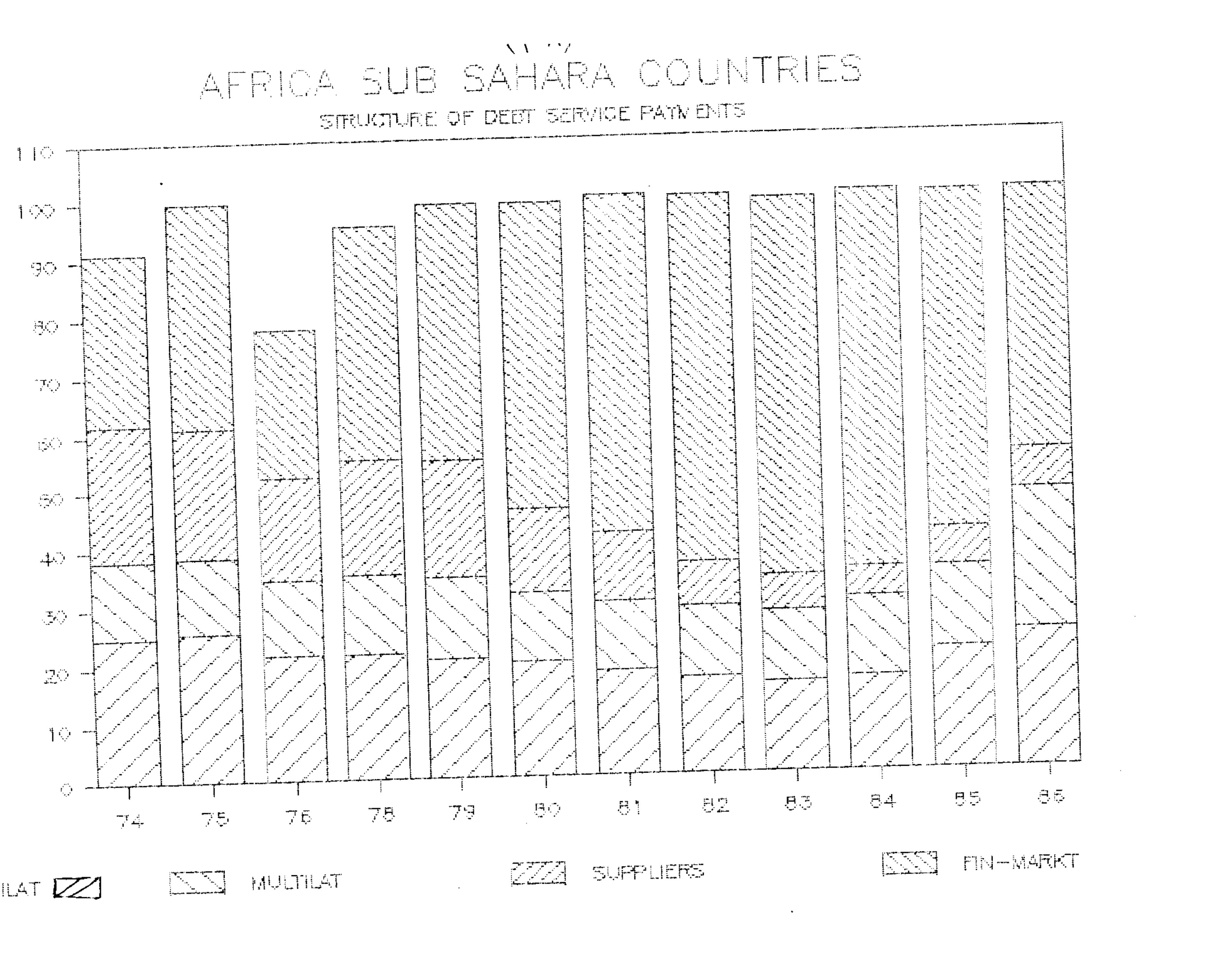
Soruce :- World Bank _ World Debt Tables, "I.B.I.D."
differance years.

جدول رقم (٢٣)

هيكل مدفوعات خدمة الديون الرسمية
للدول الإفريقية جنوب الصحراء
١٩٧٤ - ١٩٨٦

السنة	اجمالي مدفوعات خدمة الديون الرسمية (بملايين الدولارات)	% من اجمالي خدمة الديون الخارجية	مدفوعات خدمة الديون متعددة الإطراف (بملايين الدولارات)	% من مدفوعات خدمة الديون الرسمية	مدفوعات خدمة الديون الثنائية (بملايين الدولارات)	% من اجمالي مدفوعات خدمة الديون الرسمية
١٩٧٤	٠,٤٠٢,٣	%٣٨,٣٠	٠,١٣٩,١	%٣٤,٥٧	٠,٢٦٣,٢	%٦٥,٤٣
١٩٧٥	٠,٥٠٩,١	%٣٨,٩٠	٠,١٧٠,٣	%٣٣,٤٥	٠,٣٣٧,٨	%٦٦,٥٥
١٩٧٦	٠,٥١٩,١	%٣٤,٦٢	٠,١٩٢,٥	%٣٧,٠٨	٠,٣٢٦,٦	%٦٢,٩٢
١٩٧٨	٠,٨٧٣,١	%٣٧,٠٥	٠,٣٠٠,١	%٣٤,٣٧	٠,٤٨٣,٠	%٦٥,٦٣
١٩٧٩	٠,٩٨٧,١	%٣٤,٧٣	٠,٣٩٤,٩	%٤٠,٠٠	٠,٥٩٢,١	%٦٠,٠٠
١٩٨٠	١,٣١٤,٩	%٣٣,٣٢	٠,٤٨٣,٨	%٣٦,٧٩	٠,٨١٣,٢	%٦٣,٢١
١٩٨١	١,٣٣٥,٠	%٢٩,٨٠	٠,٥٢١,٣	%٣٩,٠٤	٠,٨١٣,٧	%٦٠,٩٦
١٩٨٢	١,٤٣٣,٦	%٢٨,٨٥	٠,٦٠٨,٩	%٤٢,٤٧	٠,٨٢٤,٨	%٥٧,٥٣
١٩٨٣	١,٦٠٤,٥	%٢٨,٦٨	٠,٧٣٣,٨	%٤٥,٧٣	٠,٨٧٠,٦	%٥٤,٢٧
١٩٨٤	٢,٠٦٨,٥	%٣٠,٠١	٠,٩٣٣,٥	%٤٥,١٣	١,١٣٤,٧	%٥٤,٨٧
١٩٨٥	٢,٨٢٩,٥	%٣٥,٠٧	١,١١٩,٣	%٣٩,٥٥	١,٧٠٢,٢	%٦٠,٤٥
١٩٨٦	٢,٩٩٩,٩	%٤٨,٠٢	١,٥٠٥,٠	%٥٠,١٧	١,٤٩٤,٩	%٤٩,٨٣

Soruce :- World Bank _ World Debt Tables, "I.B.I.D." differance years.


AFRICA SUB SAHARA COUNTRIES
STRUCTURE OF DEBT SERVICE PAYMENTS
110
100
90
80
70
60
50
40
30
20
10
0
74
75
76
78
79
80
81
82
83
84
85
86
ILAT
MULTILAT
SUPPLIERS
FIN-MARKT

المطلب الرابع:

موشرات أعباء خدمة الديون:-

ان لجوء الدول الى الإقتراض الخارجي يتطلب تسوية أعباء خدمة هذه القروض بعملة البلد الدائن أو بتصدير سلع اليه أو بعملات أجنبية أخرى يتفق بشأنها في عقد القرض .

واذا كانت حصيلة صادرات الدولة لا تكفي لسداد أعباء خدمة الديون وتمويل شراء الواردات الضرورية، فان الدولة المدينة تواجه حرجا في خدمة أعباء ديونها الخارجية. ويتم قياس نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عن طريق معدل خدمة الديون.

$$\text{معدل خدمة الديون} = \frac{\text{مدفوعات خدمة الديون}}{\text{حصيلة الصادرات من السلع والخدمات}} \times ١٠٠$$

وارتفاع معدل خدمة الديون يدل على ثقل عبء الديون الخارجية على الإقتصاد القومي، حيث يصبح الحجم المتبقي من حصيلة الصادرات قليلا وقد لا يكفي لتمويل واردات الدولة الضرورية.

وموشر خدمة الديون لا يعطي صورة حقيقية عن مدى عبء مدفوعات الديون على اقتصاد دولة ما، حيث أن المعدل يكون منخفض ، اذا كانت الدولة لازالت تتمتع بفترات السماح لجزء كبير من ديونها الخارجية، وعند انتهاء فترات السماح فان المعدل سيرتفع ليعكس العبء الحقيقي لمدفوعات خدمة الديون على الإقتصاد القومي.

كذلك فان مدى عبء الديون الخارجية يعتمد على الأهمية النسبية لقطاع الصادرات في الإقتصاد القومي وعلى هيكل الصادرات ومدى استقرارها وتقبلها، ففي الدول التي يتمتع

فيها قطاع التصدير بأهمية نسبية كبيرة في الإقتصاد القومي، نجد أن معدل خدمة الديون الخارجية يكون أقل من معدل خدمة الديون الخارجية في الدول التي تتضاءل فيها الأهمية النسبية لقطاع التصدير.

ومثال ذلك اذا افترضنا أن دولتين ناميتين يمثل قطاع التصدير في الأولى ٧٠% من الدخل القومي وفي الثانية ٢٠% ، وعقدت هاتين الدولتين قرضين متساويين من حيث قيمة القرض وسعر الفائدة وفترة السماح ومدة القرض وكذلك من حيث طريقة سداد القرض. واذا افترضنا أن مدفوعات خدمة الدين لكل منهما تبلغ ٥٠ دولار سنويا والدخل القومي في كلا الدولتين يبلغ ٥٠٠ دولار ففي هذه الحالة نجد أن :

$$\text{معدل خدمة الدين في الدولة الأولى} = \frac{٥٠}{٥٠٠ \times \frac{٧٠}{١٠٠}} = ١٤,٢٨\%$$

$$\text{معدل خدمة الدين في الدولة الثانية} = \frac{٥٠}{٥٠٠ \times \frac{٢٠}{١٠٠}} = ٥٠,٠\%$$

وحيث أن الدول الإفريقية جنوب الصحراء تتميز بالأهمية النسبية الكبيرة لقطاع الصادرات في اقتصادياتها القومية، فان معدل خدمة الديون لا يعكس الصورة الحقيقية لمدى عبء مدفوعات خدمة الديون الخارجية على اقتصاديات مجموعة هذه الدول.

ونلاحظ من الجدول رقم (٢٤) أن معدل خدمة الديون الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء في تزايد مستمر

خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني أن مجموعة هذه الدول مضطرة الى تخصيص قدر متزايد من حصيلة صادراتها من السلع والخدمات لخدمة أعباء ديونها الخارجية مما أدى الى تدهور كبير في قدرة هذه الدول على تمويل وارداتها ذاتيا، أي من حصيلة صادراتها، حيث أن أعباء خدمة ديونها تلتهم نسبة هامة من اجمالي حصيلتها من النقد الأجنبي المتأتي من تصدير السلع والخدمات ، مما أضطر بعض دول هذه المجموعة الى ضغط وارداتها الضرورية لمواجهة أزمة السيولة الخارجية.

ونلاحظ أن معدل خدمة الديون الخارجية ،لمجموعة الدول الإفريقية جنوب الصحراء ، بلغ في عام ١٩٨٥ أقصى قيمة له حيث بلغ ٢١,٢% أي أن مجموعة هذه الدول مضطرة الى تخصيص أكثر من خمس حصيلة صادراتها من السلع والخدمات لخدمة أعباء ديونها الخارجية.

أما نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية من اجمالي الناتج المحلي فانها تعبر عن النسبة من الدخل القومي التي تحولها الدول المدينة الى الخارج سنويا لخدمة ديونها الخارجية، وقد وصلت هذه النسبة الى أقصى قيمة لها في عام ١٩٨٥ حيث أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية لمجموعة هذه الدول تستهلك ٥,٠% من دخلها القومي في هذا العام.

جدول رقم (٢٤)
الـــدول الإفريـــقية جنوب الصحراء
مؤشرات اعباء خدمة الديون الــخارجية
١٩٧٤ - ١٩٨٦

السنوات	اجمالي خدمة الديـــون كنسبة من الناتـــج المحلي الإجمالـــي	معدل خدمـــة الديـــون الخارجيـــة
١٩٧٤	١,٤%	٠٤,٦%
١٩٧٥	١,٥%	٠٥,٥%
١٩٧٦	١,٥%	٠٥,٨%
١٩٧٨	١,٥%	٠٦,٧%
١٩٧٩	١,٧%	٠٧,٠%
١٩٨٠	٢,٢%	٠٧,٥%
١٩٨١	٢,٥%	٠٩,٩%
١٩٨٢	٢,٩%	١٣,٥%
١٩٨٣	٣,٣%	١٦,٥%
١٩٨٤	٤,٢%	١٨,٤%
١٩٨٥	٥,٠%	٢١,٣%
١٩٨٦	٤,٣%	١٩,١%

Soruce :- World Bank _ World Debt Tables,
"I.B.I.D." differance years.

الخــــاتمة

==========

حفلت حقبــة السبـعينات بالعديد من التحولات التي تركت بصمات واضحة على الإقتصاد العالمي.

ففي مطلع هذا العقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نكسون في أغسطس ١٩٧١ ، ايقاف تحويل الدولار الى ذهب، وكان ذلك بمثابة الإعلان عن سقوط نظام النقد الدولي المعروف بنظام بيرتون وودز.

ثم تلا ذلك تقويم العملات الرئيسية، مما خلق اضطرابا في أسواق النقد الدولي. ثم أعقب ذلك انتهاء عصر الطاقة الرخيصة باعلان منظمة الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط (أوبك)، في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، رفع أسعار البترول، وهي التي عرفت بالصدمة البترولية الأولى .

وقد انعكس ارتفاع اسعار البترول على كافة عمليات الإنتاج والإستهلاك والتراكم الرأسمالي في العالم . ثم تلا ذلك قيام الدول الصناعية برفع أسعار منتجاتها لإمتصاص تأثير ارتفاع أسعار البترول على اقتصادياتها.

كما شهد العالم الرأسمالي خلال هذه الفترة العديد من الظواهر التي أثرت على اقتصادياتها مثل تلازم ظاهرتي التضخم والركود الإقتصادي التي عرفت بالركود التضخمي وكذلك عانت اقتصاديات هذه الدول من انخفاض معدل التراكم الرأسمالي وتفاقم العجز في الموازنة العامة وفي الميزان التجاري.

وقد انعكست آثار الأزمة الإقتصاديةالتي سادت الدول المتقدمة على الدول الافريقية جنوب الصحراء، في شكل تراخ في الطلب على صادراتها من المواد الأولية، التي تتميز أصلا بانخفاض مرونة الطلب العالمي عليها (سواء مرونة الطلب الدخيلة أو مرونة الطلب السعرية) وتأثيرها بالعديد من العوامل التي تحد من نمو حجم الطلب العالمي عليها. وقد أدى هذا الى انخفاض أسعار و أحجام صادرات الدول الإفريقية

جنوب الصحراء، الأمر الذي انعكس على حصيلة صادراتها بالتدهور.

أما واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فنجد أن واردات هذه الدول من الوقود والسلع الوسيطة والسلع الصناعية قد ارتفعت لمواكبة حركة الإنتاج والتنمية فيها. كذلك ارتفع حجم الواردات من السلع الغذائية نتيجة عدم مواكبة معدل نمو الإنتاج في القطاع الزراعي لمعدل النمو السكاني، حيث تتميز مجموعة هذه الدول بأعلى معدل لنمو السكان في العالم ، كذلك أدى تغير نمط الإستهلاك في هذه الدول ، نتيجة الهجرة من الريف الى المدن ، الى ارتفاع الطلب على السلع الغذائية المستوردة، الأمر الذي أدى الى ارتفاع حجم واردات هذه الدول من الغذاء، كذلك فقد تعرض الإنتاج الزراعي في مجموعة هذه الدول الى تقلبات مفاجئة نتيجة تعرض المحاصيل الزراعية الى العديد من الكوارث الطبيعية من سيول وجفاف وآفات، ونتيجة لذلك اضطرت الدول الإفريقية جنوب الصحراء لتغطية النقص المتزايد في انتاجها الزراعي عن طريق الواردات.

أما عن الأسعار العالمية لواردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فقد شهدت ارتفاعا كبيرا وخاصة في أعقاب الإرتفاع الأول لأسعار البترول. ونتيجة لإرتفاع أسعار وأحجام واردات الدول الإفريقية جنوب الصحراء، فقد ارتفعت قيمة وارداتها بشكل كبير.

وقد انعكس تدهور حصيلة صادرات الدول الإفريقية جنوب الصحراء من ناحية، وارتفاع قيمة وارداتها من ناحية أخرى، في شكل عجز كبير في موازينها التجارية، الأمر الذي أدى لمواجهتها لأزمة حادة في السيولة النقدية.

وقد حاولت مجموعة هذه الدول احتواء الأزمة عن طريق الضغط على وارداتها والسحب من احتياطياتها من الذهب والعملات الإجنبية، غير أنه من المعلوم أن هناك حدود معينة للضغط على الواردات لا يجوز تخطيها، والا تعرضت الدول لأزمات اقتصادية واجتماعية وربما سياسية، وذلك نظرا للعلاقة

الوثيقة بين مستوى الواردات من ناحية، ومستوى الإستهلاك المحلي والإنتاج الجاري والإستثمار المنفذ من ناحية أخرى. كذلك فان احتياطيات هذه الدول من الذهب والعملات الإجنبية تعتبر ضئيلة مقارنة بحجم العجز ونموه المتواصل.

وقد أدى هذا الى لجوء الدول الإفريقية جنوب الصحراء للإقتراض الخارجي لسد العجز في موازين مدفوعاتها وتنفيذ مشروعات تنموية طموحة عجزت ايراداتها عن تمويلها. وقد تزايدت القروض التي عقدتها مجموعة هذه الدول خلال عقد السبعينات .

وفي أعقاب الصدمة البترولية الثانية في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، انتهجت الدول المتقدمة سياسة تقشفية، أدت الى انكماش اقتصادياتها خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٢ . وقد انعكس هذا الإنكماش في النشاط الإقتصادي لهذه الدول بانخفاض ملحوظ في وارداتها من المنتجات الأولية مما أدى ذلك الى تدهور أسعار المنتجات الأولية التي تصدرها الدول الإفريقية جنوب الصحراء وبالتالي انخفاض كبير في حصيلة صادراتها.

وقد عجزت هذه الدول عن الوصول الى أسواق النقد الدولي لتغطية العجز في موازين مدفوعاتها، نتيجة لتخفيض البنوك التجارية الدولية لمعدلات أقراضها وتشددها في طلب الضمانات وتعقد الشروط المالية للإقراض.

ومن جهة أخرى فقد خفضت الدول المتقدمة من حجم قروضها ومساعداتها للدول النامية عموما، وذلك نتيجة لمعاناة الدول المتقدمة من الركود الإقتصادي وتدهور معدلات نموها الإقتصادي.

وقد ضاعف من حرج الموقف الذي تواجهه الدول الإفريقية جنوب الصحراء حلول مواعيد سداد أعباء الديون التي اقترضتها خلال حقبة السبعينات، في الوقت الذي تعرضت فيه موارد هذه الدول من العملات الأجنبية للإنكماش الشديد من جراء الركود الإقتصادي في الدول المتقدمة وانعكاس ذلك على حجم طلبها على المنتجات الأولية وأسعار هذه المنتجات.

وقد تبلورت معالم الأزمة في تفاقم عبء الديون وسرعة نمو أعباء خدمة هذه الديون، في الوقت الذي تدهورت فيه موارد مجموعة هذه الدول من النقد الأجنبي، نتيجة التدهور المستمر في حصيلة صادراتها.

و حيث أن حصيلة الصادرات تمثل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية للدول الإفريقية جنوب الصحراء، فان تعرض هذه الحصيلة للتقلب، يضع هذه الدول في مأزق ، يتمثل في تناقض حاد بين سداد هذه الدول لإلتزاماتها الخارجية و بين عدم المقدرة على ضمان الحد الأدنى من الواردات الضرورية، حيث أن الاستمرار في سداد الأعباء المتزايدة لهذه الديون، يعرض قدرة هذه الدول على توفير الوارداتها الضرورية من المواد الغذائية والوقود والسلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلة الإنتاج، وتوفير الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة لتحقيق أهداف وبرامج التنمية في هذه الدول .

((يقول كينز ان الدولة التي تدفع أموالا طائلة خارج حدودها ستجابه بالإضافة الى مشكلة الميزانية المتمثلة في جمع الدخل من الشعب ، تكلفة اضافية لقاء تحويل ذلك الدخل الى الخارج على هيئة تراجع في أسعار الصادرات، وبصورة عامة تدهور شروط التجارة)) (٣٩).

وواقع الدول الإفريقية جنوب الصحراء يؤكد مقولة كينز، حيث تضطر هذه الدول الى تحويل دفعات كبيرة الى الخارج بشحنها لكميات كبيرة من السلع دون مراعاة لظروف الطلب في السوق العالمي ، الأمر الذي يؤدي الى تدهور أسعار صادراتها، وبالتالي انخفاض في حصيلة صادراتها من النقد الأجنبي .

---

(٣٩) دراغوس أفراموفيتش - الديون في أوائل ١٩٨٥ "مأزق مؤسسي". نشرة الأوبك. العدد ٥، مايو ١٩٨٥ ص ٢٣.

العنوان:	أثر التجارة الخارجية على المديونية الخارجية للدول الإفريقية جنوب الصحراء 1973 - 1986
المؤلف الرئيسي:	مصطفى، حاتم عز الدين بن عبدالرحمن
مؤلفين آخرين:	عبدالفضيل، جاب الله(مشرف)
التاريخ الميلادي:	1980
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 131
رقم MD:	712542
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية الشريعة والعلوم الإجتماعية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الإقتصاد، التجارة الخارجية، الديون الخارجية، الدول الأفريقية
رابط:	https://search.mandumah.com/Record/712542

ملحق رقم (١)

الدول المتقدمة

مؤشرات اقتصادية

١٩٨٦ - ١٩٧٣

السنة	معدل البطالة (%)	معدل التضخم (%)	مؤشر التضخم الركودي (%)	معدل نمو الدخل
١٩٧٣	٣,٢	٠٧,٨	١١,٣	...
١٩٧٤	٣,٥	١٣,٤	١٦,٩	...
١٩٧٥	٢,١	١١,٣	١٦,٤	...
١٩٧٦	٢,٢	٠٨,٦	١٣,٨	...
١٩٧٧	٥,٣	٠٨,٩	١٤,٢	...
١٩٧٨	٥,١	٠٨,٠	١٣,١	...
١٩٧٩	٥,١	٠٩,٨	١٤,٩	٥,١
١٩٨٠	٢,٨	١٢,٩	١٨,٧	٥,٠
١٩٨١	٦,٥	١٠,٥	١٧,٠	١,١
١٩٨٢	...	....	....	١,٩
١٩٨٣	...	....	....	٤,٣
١٩٨٤	...	....	....	٢,٤
١٩٨٥	...	....	....	٠,٢
١٩٨٦	...	....	....	...

ملحق احصائي رقم (٢)

مؤشرات التجارة الخارجية في السودان

١٩٧٣ – ١٩٨٦

السنة	حجم صادرات السمسم ١٩٨٠=١٠٠	أسعار الصادرات ١٩٨٠=١٠٠	أسعار الواردات ١٩٨٠=١٠٠	حصيلة الصادرات (مليون دولار)	قيمة الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري (بملايين الدولارات)	سعر العملة
١٩٧٣	١٧٨	.....	.....	.....	٠٤٧٩,٥	١٠٦,٧	٢,٤٦٤١
١٩٧٤	١٤٦	٠٧١,٢	٠٥٨,٤	٤٤٠,٥	٠٦٥٥,٨	-١٥٧,٣	٢,٨٧١٦
١٩٧٥	٠٩٩	٠٦٠,٣	٠٦٤,٥	٤٢٩,٤	٠٩٥٧,٠	-٣٣١,٣	٢,٨٧١٦
١٩٧٦	١٥٥	٠٧٨,٠	٠٦٣,٤	٥٧٧,٦	٠٩٥١,٨	-٠٣٦,٩	٢,٨٧١٦
١٩٧٧	١٤٩	٠٧٦,٧	٠٦٨,٤	٦٦١,٠	٠٨٨٢,٦	٠١٤,١	٢,٨٧١٦
١٩٧٨	١٣٣	٠٧٩,٦	٠٧٧,٤	٤٨٣,١	٠٨٧٨,٠	-٠٦٠,٩	٢,٥٠٠٠
١٩٧٩	٠٢٨	٠٨٧,٥	٠٨٨,٣	٥٨٣,٣	٠٩١٥,٨	-٢٢١,٧	٢,٠٠٠٠
١٩٨٠	١٠٠	١٥٥,٥	١٠٠,٠	٥٩٤,٠	١٤٩٩,٣	-٤٣٨,٠	٢,٠٠٠٠
١٩٨١	١٠٣	٠٩٧,١	١٠١,٣	٥٨٨,٠	١٥١٨,٧	-٨٤٠,٩	١,١١٠٠
١٩٨٢	١٠٦	٠٨٢,٤	٠٩٥,٤	٤٣٢,٠	١٢٨٥,٠	-٣٤٩,٤	٠,٧٦٩٢
١٩٨٣	١١٦	٠٩١,٩	٠٩٣,٣	٥٨١,٠	١٣٥٤,٠	-١٨٨,٩	٠,٧٦٩٢
١٩٨٤	١٤١	٠٨٨,٧	٠٩٢,٧	٧٢٢,٠	١١٤٦,٧	-٠٨٠,٨	٠,٧٦٩٢
١٩٨٥	٠٨١	٠٧٧,٣	٠٨٩,٦	٥٩٥,٠	١٥٢٥,٠	-١٣٤,٨	٠,٤٠٠٠
١٩٨٦	...	٠٦٣,٨	٠٩٣,١	٤٩٧,٠	١٢٤٠,٠	-٣٠٦,٩	٠,٤٠٠٠

ملحق احصائي رقم (٣)

الـــدول الافريـــقية جنوب الصحراء

مـــؤشـــرات اقـــتـــصـــاديـــة

١٩٧٣ – ١٩٨٦

السنة	معدل التبادل الدولي	الميزان التجاري مليون دولار	معدل المديونية (بملايين الدولارات)
١٩٧٣	.....	١٩١٤	....
١٩٧٤	.....	٦٤٤٢	٠١٢٥٢٤,١
١٩٧٥	.....	-٠٩٢٣	٠١٤٦٤١,٠
١٩٧٦	٢٠.....	٢٢٥٦	٠١٧٧٤٥,٠
١٩٧٧	١٦,٤	-٠٦٠٤	٠٢٠٢٠٤,٤
١٩٧٨	-٠٧,٩	-٧٥٤٧	٠٣٦٥٨٥,٦
١٩٧٩	-٠٠,٦	٤٥١٢	٠٤٢٩٠٣,٨
١٩٨٠	-١٠,٤	٥١١٦	٠٥٥٦٢٠,٣
١٩٨١	-٠٥,٣	-٩١١١	٠٦٣٥٣٣,٩
١٩٨٢	-٠٢,٦	-٦٥٨٩	٠٦٨٩٢٤,٠
١٩٨٣	٠١,٨	-١٣٤٦	٠٧٧٩٥٥,٠
١٩٨٤	٠٠,٧	٤٧٨٥	٠٨٠١٩٢,١
١٩٨٥	-٠٢,٧	٢٦٩٢	٠٩٠٥٦٤,٣
١٩٨٦	-٤٧,٤	-٨٩٩٨	١٠٢٠٣٠,٤

ملحق احصائي رقم (٣)

الدول الافريقية جنوب الصحراء
مؤشرات التجارة الخارجية
١٩٧٣ ــ ١٩٨٦

السنة	متوسط اسعار الصادر	حصيلة الصادرات (ملايين الدولارات)	قيمة الواردات (بملايين الدولارات)	الفجوة الغذائية
١٩٧٣	٠٦٥,٢	٠٣٧,٤	١١٤٧٨	....
١٩٧٤	٠٧١,٢	٠٥٨,٤	١٦٢٣٠	....
١٩٧٥	٠٦٠,٣	٠٦٤,٥	٢١٢١٠	....
١٩٧٦	٠٧٨,٠	٠٦٣,٤	٢٢٣٧٠	....
١٩٧٧	٠٧٦,٧	٠٦٨,٤	٢٨١٠٣	....
١٩٧٨	٠٧٩,٦	٠٧٧,٤	٣٢٩٦٧	....
١٩٧٩	٠٨٧,٥	٠٨٨,٣	٣٣١٤٨	....
١٩٨٠	١٥٥,٠	١٠٠,٠	٤٤١٢٨	....
١٩٨١	٠٩٧,١	١٠١,٣	٤٨٦٤٨	١٠,٧٠٠,٦
١٩٨٢	٠٨٢,٤	٠٩٥,٤	٣٩٦٤٠	١١,٠٠٩,٢
١٩٨٣	٠٩١,٩	٠٩٣,٣	٣٢٩٢٣	١٠,٥٢٩,٣
١٩٨٤	٠٨٨,٧	٠٩٢,٧	٢٧٩٦٣	١١,٨٧٩,٦
١٩٨٥	٠٧٧,٣	٠٨٩,٦	٢٩٧٣٦	١٥,٢٤٥,٣
١٩٨٦	٠٦٤,٨	٠٩٣,١	٢٩١٣٢	١٢,٣١٩,٦


دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

فهرس المراجع

=============

أولا الكتب:-

==========

١/ أحمد جامع .

العلاقات الإقتصادية الدولية الجزء الأول. الطبعة الأولى. القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٧٩ .

٢/ اسكندر مصطفى النجار.

مقدمة للعلاقات الإقتصادية الدولية. الكويت : وكالة المطبوعات.

٣/ بارفي خلعتبري .

التأخر الإقتصادي ، آلياته مشاكله حلوله ، مدخل الى مشاكل النمو الإقتصادي في البلدان المتأخرة. ترجمة ميشيل كيلو. دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٠ .

٤/ توماس سنتش.

الإقتصاد السياسي للتخلف، الجزءالأول ، نقد نظريات التخلف. ترجمة فالح عبد الجبار. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨ .

٥/ توماس سنتش.

الإقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثاني ، قوانين التخلف و آلياته الداخلية. ترجمة فالح عبد الجبار. بيروت : دار الفارابي، ١٩٧٨ .

٦/ توماس سنتش.

الإقتصاد السياسي للتخلف، الجزء الثالث، كسر الحلقة المفرغة. ترجمة فالح عبدالجبار. بيروت : دار الفارابي، ١٩٧٨ .

٧/ ثريا عبد الفتاح ملحس.
منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين. الطبعة الثانية، بيروت : دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، ١٩٧٣ .
٨/ جورج قرم .
التبعية الإقتصادية، مأزق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي. الطبعة الثالثة. بيروت : دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٧٦.
٩/ رزق هيلان.
المديونية حصان طروادة الإستعمار الجديد في البلدان المختلفة. الطبعة الأولى . دمشق : مطابع موسسة الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٧ .
١٠/رمزي زكي.
الديون والتنمية، القروض الخارجية وآثارها على البلاد العربية. الإدارة العامة للشئون الإقتصادية. جامعة الدول العربية. بيروت : دار المستقبل العربي، ١٩٨٥ .
١١/رمزي زكي.
أزمة الديون الخارجية، "رؤية من العالم الثالث" القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٧.
١٢/رمزي زكي.
الأزمة الإقتصادية العالمية، مساهمة نحو فهم أفضل. المعهد العربي للتخطيط، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة ديسمبر ١٩٨٤ - ابريل ١٩٨٥ . الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥.
١٣/روبرت هيلر.
التجارة الدولية، النظرية والأدلة العلمية. ترجمة محمد عبد الجليل أبوسنينة، محمد عبد العزيز. بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٧.

١٤/سامي خليل.
النظريات والسياسات النقدية والمالية. الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٢.
١٥/صمويل عبود.
خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف. الطبعة الأولى. بيروت : دار الحداثة للطباعة والنشر، ١٩٨٤.
١٦/عبد الرحمن يسري أحمد.
مقدمة في الإقتصاد الدولي، الإسكندرية : دار الجامعات المصرية، ١٩٨٣.
١٧/عبد المنعم زنابيلي.
٢ سياسة المنتجات الأساسية والطاقة في الأمم المتحدة "الدورة الإستثنائية السادسة". دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٥.
١٨/عبد الوهاب حميد رشيد.
التجارة الخارجية وتفاقم التبعية العربية، الطبعة الأولى بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٤.
١٩/فايز ابراهيم الحبيب، السيد عبد العزيز دحية.
الدخل القومي والتجارة الخارجية. الطبعة الثالثة القاهرة : المؤسسة السعودية، ١٩٨٣.
٢٠/فايز ابراهيم الحبيب.
. التنمية الإقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية. الرياض : عمادة شئون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٩٨٥.
٢١/فرانسيس مورلابيه وجوزيه كولينز وديفيد كينلي.
أمريكا وصناعة الجوع. ترجمة حسن أبوبكر ـ الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.
٢٢/فوزي غرايبه وآخرون.
أساليب البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية. الطبعة الثانية، عمان : الجامعة الأردنية، ١٩٨١.

٢٣٢/فؤاد مرسي.
التخلف والتنمية. دراسة في التطور الإقتصادي. الطبعة الأولى. بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٢.
٢٤/لبيب شقير.
تاريخ الفكر الإقتصادي. القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٨١.
٢٥/محمد عبد السميع.
قضية التصنيع في اطار النظام الإقتصادي العالمي الجديد. الطبعة الأولى. بيروت : دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨١.
٢٦/محمد عبد المولى.
العالم الثالث و نمو التخلف نظريات وقائع آفاق، تونس : الدار العربية للكتاب. مطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم، ١٩٨٢.
٢٧/والتر ايكان.
مقدمة في التنمية الإقتصادية. ترجمة محمد عزيز. بنغازي : منشورات جامعة قاريونس، ١٩٨٣.
٢٨/وجدي محمود حسين.
العلاقات الإقتصادية الدولية. الإسكندرية : دار الجامعات المصرية، بدون تاريخ.
٢٩/وزارة المالية.
الإدارة العامة للبحوث الإقتصادية. قسم دراسة ومتابعة السياسات الإقتصادية " الآثارالإقتصادية لتخفيض الجنيه السوداني " الخرطوم : مطبعة مصلحة المساحة، بدون تاريخ.

ثانيا التقارير:-

===============

٩/ التقارير العربية:-

منظمة الأغذية والزراعة: استعراض أوضاع السلع وتوقعاتها. سلسلة دراسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: روما.

بنك التنمية الإفريقي: التقرير السنوي. صندوق التنمية الإفريقي. المركز الدولي: باريس.

الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة :مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث :جنيف مايو، ١٩٨٦.

المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في افريقيا. التقارير السنوية : المصرف العربي للتنمية في افريقيا: الخرطوم.

صندوق النقد العربي. التقرير الإقتصادي العربي الموحد. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء والإقتصادي والإجتماعي. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط : تونس.

ب/ التقارير الأجنبية :-

International monetary Fund. blance of payment, International monetary fund, Washington D.C.

International monetary fund, Annual reports. International monetary fund, Washington D.C.

International monetary Fund. International Finacial Statistics, Year book. International monetary Fund. Washington D.C.

International Monetary Fund. direcion of trade statistics . International monetary Fund. Washington D.C.

International monetary Fund. World Economic out look.International monetary Fund. Wshington D.C.

United Nation. conference on trade and development (UNCTAD). commodity year book. (UNCTAD). New York

United Nation. conference on trade and development.(UNCTAD).least developing contries reports. (UNCTAD). New York.

World Bank. World developing reports. World Bank Washington. D.C.

World Bank. Annuald reports . World Bank Washington. D.C.

World Bank, World Debt Tables: External dept of developing contries. World Bank washington D.C.

World Bank, United Nation Development programme. African Economic and Finacial data. World Bank, United Nation Development programme. New York, M.Y Washington D.C.

ثالثا الدوريات:-

===============

ان.٩. كروجر "آثار استراتيجيات التجارة على النمو" :مجلة التمويل والتنمية. عدد ١ مارس ١٩٨٣ ص ٦-٨ .

انتوني لاين "قضايا تدفق رأس المال الى البلدان النامية، ما الذي يؤثر على الطلب على التمويل الخارجي وعرضه في الثمانيات.":مجلة التمويل والتنمية. مجلد ٢٤ ، عدد رقم ٣، سبتمبر ١٩٨٧ ص٢٧ - ٣٠ .

اتوموند جونسون "تخفيف سعر العملة والواردات." مجلة التمويل والتنمية. مجلد ٢٤ عدد رقم ٢ ، يونيو ١٩٨٧ ص ١٨ - ٢١ .

باولو نوبهانس. "أسعار الفائدة المعومة وديون البلدان النامية." :مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر ١٩٨٢ ص ٣٦ - ٣٨ .

براندا اكسافا "ائتمانات التصدير وأزمة الديون، الإتجاهات الأخيرة والقضايا الجارية." مجلة التمويل والتنمية، مجلد ٢٤ عدد رقم ١، مارس ١٩٨٧ ص ١٩ - ٢١ .

ت. أكياما و ر.س. دونكان "الإتجاهات في سلعتي البن والكاكاو، آفاق غير مواتية للبلدان النامية." مجلة التمويل والتنمية، عدد رقم ١، مارس، ١٩٨٣ ص ٣١ - ٣٣ .

حمدية محمود زهران. "رؤوس الأموال للدول الفقيرة بين عبء المديونية وأعباء السداد." مجلة الإقتصاد والإدارة: مركز البحوث والتنمية، كلية الإقتصاد والإدارة: جامعة الملك عبد العزيز. العدد الرابع، يناير ١٩٧٧، ص ٥١٩ - ١٨٦ .

خالد زكريا الجرجاني "الأمم المتحدة ومديونية العالم الثالث." مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. القاهرة: العدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ ص ١٤٧ - ١٥٠
.

دراغوس أفراموفيتش "الديون في أوائل ١٩٨٥ ، مأزق موسمي." نشرة الأوبك . منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط العدد ٥ مايو ١٩٨٥، ص ١٧ - ٥٠ .

راشيل ويفينج" قياس الدين الخارجي للبلدان النامية."
مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. البنك الدولي. مجلد ٢٤ ، العدد رقم ١، مارس ١٩٨٧ ص ١٦ - ١٧ .

رمزي زكي " أزمة الديون العالمية والإمبريالية: الآليات الجديدة لإحتواء العالم الثالث." مجلة السياسة الدولية. مركز الدراسات الإستراتيجية:القاهرة. العدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ ص ٦٢ - ٧٥ .

سامي منصور "السلاح والمديونية." مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. القاهرة العدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ ص ١٠٨ - ١١٠ .

س.ج. أنجاريا "جولة جديدة من مفاوضات التجارة العالمية."
مجلة التمويل و التنمية. صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. مجلد ٢٣ عدد رقم ٢ ، ١٩٨٦ ص ٢ - ٦ .

صفاء جمال الدين "أسعار البترول والمديونية في الثمانيات." مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية. القاهرة عدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ ص ٨٩ - ٩٦ .

كريم أنور النشاشيبي "تخفيض سعر العملة في البلدان النامية: الإختيارات الصعبة." مجلة التمويل و التنمية. صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. العدد رقم ١، مارس ١٩٨٣ ص ١٤ - ١٧. ٢٠

ماريان بوند "أسعار الصرف والتضخم وحلقة العسر." مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي العدد رقم ١ ، مارس ١٩٨٠ ، ص ٢٧ - ٣٠ .

مجدي صبحي "الأبعاد الخارجية لمشكلة المديونية: أثر السياسات النقدية والتجارية." مجلة السياسة الدولية مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية القاهرة. العدد رقم ٨٦، ١٩٨٦ . ص ٧٦ - ٨٤.

محمد أبو مندور "الغذاء والديون في الدول النامية." مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية: القاهرة. العدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ ص ١٠٢ - ١٠٧ .

مصطفى كامل السيد "المديونية والنظم السياسية في العالم الثالث : المديونية على الصعيد الدولي." مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية: القاهرة العدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ . ص ١٩٧٧ - ١٩٨٦ .

محمد نور الدين "المؤسسات الدولية وديون العالم الثالث." مجلة السياسة الدولية. مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية : القاهرة. العدد رقم ٨٦ ، ١٩٨٦ .ص ١٣٨ - ١٤٦ .

وليم كلارك "الديون الدولية، التطور والإستراتيجية." مجلة التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، مجلد رقم ٢٥ ، عدد رقم ٢ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٩ - ١١ .

رابعا المؤتمرات والندوات:-

========================

منتدى الفكر العربي. سلسلة الحوارات العربية "الأزمة والمديونية العربية للخارج، السياسات البديلة لحماية الأزمة ومواجهة المديونية." :عمان: مطابع الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٧ .

المعهد العربي للتخطيط. الحلقة النقاشية السنوية الثامنة "العرب والأزمة الإقتصادية العالمية." الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥ .

اتحاد الإقتصاديين العرب. المؤتمر العاشر لإتحاد الإقتصاديين العرب "المشاكل الإقتصادية و مستقبل التنمية العربية": الكويت، ٦ – ٨ فبراير ١٩٨٨ .

خامسا المذكرات:-

===============

وجدي محمود حسين "الإقتصاد الدولي " مذكرات لطلبة الإقتصاد. كلية العلوم الإدارية. جامعة الملك سعود. العام الدراسي ١٤٠٣ – ١٤٠٤هـ.


دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

محتويات البحث

الفصل الثاني